الدكتور أحمد عبد السلام

مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية









الدكتور أحمد عبد السلام

مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية

الشركة التونسية للتوزيع

عبد السلام (أحمد) .
مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية / أحمد عبد السلام.
ـ تونس : الشركة التونسية للتوزيع، 1986. ـ 175 ص.،
24 سم .
مسفر إ. ق. 87/50

الطبعة الأولى
فيفري 1987 ـ جمادى الثانية 1407
د. ك. و. 87/50

© الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج ـ تونس.
الهاتف : 255.000 ـ تيلكس : 15.521

تقديم

اعتمدنا في هذه الأحاديث رسائل لم تنشر ، لزيادة التعريف بالوزير خير الدين التونسي وبصديقه الجنرال حسين ، ولتوضيح الظروف التي أحاطت بتولي الأول الوزارة ثم باستعفائه منها وخروجه من تونس، كما استخلصنا من الوثائق التي اطلعنا عليها صورة للعمل الاصلاحي الذي قام به خير الدين بمساعدة أمثال حسين من محبذي الاصلاح في تونس قبل الحماية، وخصصنا قسماً من أحاديثنا لتحليل المعاني الدينية والسياسية التي بنى عليها هؤلاء الرجال دعوتهم إلى الاصلاح وعملهم لتحقيق ما دعوا إليه .

وقد كانت هذه الأحاديث ، ابان بثها، محلّ اهتمام عدد من المثقفين وقابلوا بعض ماجاء فيها بالاستفسار والمناقشة والتعليق ، فدعانا ذلك الاهتمام إلى نشرها حتى يسهل رجوع دارسيها إلى نص مضبوط .

ورجاؤنا أن يجد فيها القراء ما يفيدهم .
والله ولي التوفيق .

تونس في رمضان 1405
جوان 1985

أحمد عبد السلام



القسم الأول

١ ـ الأحداث والرّجال

لا يكــاد يوجد تونسـي له نصيب من الثقافة يجهل مواقف خير الدين الاصلاحية التي دافع عنها في كتابه الشهير «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» . والتونسيون جميعهم يعرفون العمل الاصلاحي الذي قام به خير الدين مدة السنوات الأربع التي تولى فيها الوزارة في تونس، بين سنة ألف وثمانيمائة وثلاث وسبعين وألف وثمانيمائة وسبـع وسبعيــن .

ولئــن كانت شهرة خير الدين في الشرق العربي أقل من شهرته في تونس، فانه لم يكن مغمورا أو مجهولا لدى اخواننا بالمشرق : فقد تولى الصدارة العظمى باسطنبول بين عامي ألف وثمانيمائة وثمان وسبعين وألف وثمانيمائــة وتسع وسبعين . ثم ان كتابه «أقوم المســالك» كان معروفا في الشرق حيث وزعت منه نسخ، كما نشرت صحيفة «الجوائب» التي كانت تصدر بالعربية في اسطنبول مقدمة الكتاب، فاطلع عليها كثير من المثقفين العرب ومن الذين يحسنون اللغة العربية . وقد حرص خير الدين نفسه على أن تنتشر آراؤه التي عبر عنها في مقدمة كتابه، فعمل على أن تترجم تلك المقدمة إلى اللغة التركية فضلا عن ترجمتها إلى الانقليزية والفرنسيــة .

ونظــرا للمكانة التي كانت لخير الدين بالشرق ولاطلاع المثقفين من المشارقة على مقدمة «كتاب أقوم المسالك» فان بعض المؤرخين للاصلاح في العالم الإسلامي لم يغفلوا عن ذكره وعن الترجمة له في

مؤلفاتهم : فذكر مثلا في كتاب «الأعلام» للزركلي، وترجم له أحمد أمين في كتاب «زعماء الإصلاح». والجدير بالملاحظة أن الاهتمام بخير الدين قد تزايد بالشرق في السنوات الأخيرة بدافع اهتمام الباحثين المتزايد بالتآليف العربية في شؤون السياسة كما ان دراسات هامة عن خير الدين صدرت باللغة الإنقليزية في أمريكا فلفتت من جديد الانظار إلى أهمية هذا المصلح التونسي.

ان الدراسات الجديدة التي خص بها الباحثون العرب خير الدين وآراءه تؤكد أهمية الدور الذي قام به الوزير التونسي في مجال الاصلاح السياسي والاجتماعي. إلا أن خير الدين لم يقم بهذا الدور وحده دون مناصر ومعين بل من المعروف أن ثلة من رجال السيف والقلم ومن الساسة والعلماء قد شاركوه في تفكيره الاصلاحي وشاطروه آراءه وعملوا على نشرها وتنفيذها بالقلم أو بالعمل الاداري. وممن عرف بموافقته لآراء خير الدين : ابن أبي الضياف كاتب سر بايات تونس الذي كانت مواقفه في العقد الأول من مقدمة كتابه «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» لا تختلف كثيرا عن مواقف خير الدين في مقدمة «أقوم المسالك».

ومن هؤلاء محمد بيرم الخامس صاحب كتاب «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والاقطار» وقد اعتمد عليه خير الدين مدة وزارته لانجاز كثير من مشاريعه الاصلاحية، فكان رئيس جمعية الاوقاف والمشرف على «الرائد التونسي» وعلى مطبعته والمنظم للمستشفى الصادقي وعضوا في اللجان التي انبثق عنها اصلاح التعليم الزيتوني وانشاء المدرسة الصادقية. وبجانب هذين العلمين رجال آخرون قاموا بأعمال أخرى اشتهر قسم منها .وبقي القسم الآخر يحتاج إلى كشف وتعريف.

وفي طليعة ما يفيد مؤرخ الحركة الاصلاحية في تونس قبل الحماية توضيح الصلات والصداقة العريقة والمتينة التي كانت تربط بين خير الدين والجنرال حسين وابراز المواقف التي وقفها الجنرال حسين من خير الدين والاعانة التي بذلها له. وقد استفدنا في هذا العمل من الرسائل التي كتبها حسين في مختلف أطوار حياته إلى خير الدين. ذلك أن المأموريات التي قام بها كل من خير الدين وحسين قد اقتضت في كثير من الأحيان أن يفترقا وأن يلجآ إلى المراسلة للتعريف بنتائج أعمالهما وإلى تبادل الأخبار والآراء. فالرسائل الكثيرة التي أرسلها حسين من فرنسا ثم من إيطاليا إلى خير الدين تنير لنا سبل تاريخنا ومنعرجاته وهي معدن ثري يمكن للمؤرخين أن يرجعوا إليه وأن يستخرجوا منه كثيرا من الأحداث (1).

1) انظر كتابنا « احصاء وتلخيص لوثائق خير الدين الخاصة» (بمساعدة الأستاذ حسين الحداد) نشر مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية (الجامعة التونسية) ص 145 ـ 284

أشرنا إجمالا فيما سبق إلى المنزلة الخاصة التي كانت للجنرال حسين بين أنصار خير الدين ومساعديه ويجدر بنا الآن أن نعود إلى بيان ذلك بالتفصيل والتحليل.

وقبل النظر في آراء الرجلين وتناولها بالمقارنة ينبغي أن نذكر بأن ذلك الاتفاق في التفكير والعمل قد انبنى على تناسب واتفاق في العديد من أطوار حياة حسين وأطوار حياة خير الدين .

فالرجلان من جيل واحد، ولم يكن بينهما فارق في السن كبير من شأنه أن يحول دون التفاهم والتآلف. وكلاهما مملوك شركسي وكلاهما من جنس واحد. ومعلوم أن الشراكسة – وهم من سكان القوقاز – كانوا مسلمين أبا عن جد . وهناك أيضا تشابه في تربية الرجلين : أما خير الدين فقد بدأت تربيته باسطنبول حيث تلقى مبادىء الدين وحفظ قليلا من القرآن الكريم في بيت حسين باي وأتم تلك التربية الدينية في قصر الباي في تونس، ثم انتظم وهو لم يبلغ العشرين في عسكر الخيالة . أما حسين فقد كان أصغر سنا من خير الدين عندما جلب إلى تونس . فلقن مبادىء الدين في قصور بايات تونس، ثم التحق بنفس الجيش وعيّن من بين المماليك الشبان الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا تلامذة في المدرسة الحربية التي انشأها المشير الأول أحمد باي في قصره بباردو سنة ألف وثمانيمائة وثمان وثلاثين . ولئن لم يكن خير الدين تلميذا من تلامذة تلك المدرسة، فقد كان متصلا اتصالا كبيرا بها لأنه كلف فيها من طرف الباي بمهمات ادارية ومالية .

ولا شك أن ثقافة خير الدين كانت محدودة بالقياس إلى ثقافة حسين لكنه حرص أن يوسع اطلاعه وأن يتحصل بالمخالطة على المعارف التي لم يتحصل عليها بالدراسة في طفولته وشبابه. وعلى كل، فقد كان الرجلان يعرفان من اللغات - زيادة على العربية - اللغة الفرنسية وشيئا من الايطالية ومن التركية.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن ظروف الحياة قد خلقت بين الرجلين روابط أخرى أضيفت إلى روابط الأصل والمنشأ التي ذكرناها. وهذا النوع الثاني من الروابط كان وليد النظام العسكري ونظام الحكم بتونس في تلك الفترة من الزمن. فقد عُيِّنَ حسين عند خروجه من المدرسة الحربية ضابطا في عسكر الخيالة، وترقى في سلك ذلك العسكر. وكان خير الدين أميرا لاي ثم أمير لواء ذلك العسكر. وقد استقر نظام المماليك قبيل دولة أحمد باي وفي أيامه على ولاء مزدوج، ولاء عام للباي، هو الأصل، وولاء ظرفي تجلى في انتساب بعضهم إلى بعض على ترتيب الاسبقية والحظوة في خدمة البايات، وكثيرا ما يعتمد على المصاهرة ليبرز للعيان ويتأكد. ويمكن أن نذكر مثلا بأن حسينا قد عقد له على احدى بنات خير الدين دون أن يتزوج بها فعلا، وان خير الدين قد كانت أول زوجاته بنت مصطفى خزندار الكبرى وهو الذي كان متزوجا بأخت أحمد باي الصغرى. وهذا الهرم من العلاقات الزوجية والعائلية يعكس كالمرآة هرما آخر من الصلات السياسية والادارية والمصالح المتداخلة التي نشأت في أيام أحمد باي وبقيت متينة مستقرة ومتداخلة إلى السنوات الأولى من دولة محمد الصادق باي.

ولا بد هنا من الاجابة عن تساؤلات القراء عن علاقات خير الدين وحسين بمصطفى خزندار. وهي علاقات يعلمون أنها ساءت في آخر الأمر، بعد أن كانت حسنة ووديعة قبل ذلك طيلة عشرين سنة أو أكثر.

فقد كان ثلاثتهم ينتسبون إلى جماعة الاعوان الشبان الذين مال إليهم أحمد باي واعتمد عليهم. وكان يأمل أن يساعدوه على إنشاء تلك الدولة الحديثة وذلك الجيش العصري اللذين كان يحلم بهما، ويطمح أن يضاهي بهما دول اوروبا التي كان معجبا بها، غير معتبر في تلك الآمال والمطامح قلة موارده وضعف أمره. وكان رأس هذه الجماعة مصطفى خزندار حظيّ الباي وصهره المقرب. وقد كان لمصطفى في أول أمره قدرة على تأليف القلوب واستمالتها لاحظتها جميع المصادر التاريخية التي رجعنا إليها في تاريخ تلك الفترة من الزمن. وخلاصة القول إذن هي أن حسينا وخير الدين كانا ملتحمين بمصطفى خزندار أيام أحمد باي ومحمد باي التحاما واضحا تعكس صداه مثلا تلك الرسائل التي نشرها السيد محمد صالح مزالي بعنوان: «وثائق تونسية من رسائل ابن أبي الضياف، تتمة لإتحاف أهل الزمان» (د. ت. ن 1969). فتلك الرسائل تصور لنا بوضوح انقسام بلاط محمد باي إلى فريقين من الاعوان: فريق يحيط بمصطفى خزندار ويناصره وفريق أكثره من الشيوخ يقف من مصطفي خزندار موقف الاحتراز. ولا تدع تلك الرسائل لنا شكا في أن خير الدين وحسينا كانا في تلك الفترة من الفريق الأول.

وكذلك كان مصطفى خزندار وخير الدين وحسين من المحبذين لصدور عهد الأمان في عام 1857 ومن العاملين على دفع احترازات الشق المحافظ الذي كان يعارض ذلك. وفي السنوات الأولى من دولة محمد الصادق باي كوّنت المجالس. فكان لخير الدين ولحسين القسط الأكبر في تسيير تلك المجالس.

وبدأ الخلاف يظهر للعيان بين مصطفى خزندار من جهة وخير الدين وحسين من جهة ثانية في آخر سنة 1862 عندما استقال خير الدين

من رئاسة المجلس الكبير، وفي سنة 1863 عندما استعفى حسين من رئاسة مجلس الجنايات . وسبب الخلاف هو سياسة خزندار المالية والتجاؤه بصفة سافرة إلى القروض الأجنبية . وقد استفحل الخلاف وأصبحت الصلات مع الباي متوترة في مدة ثورة ابن غذاهم وما تبعها من قمع . وقد اشتد الخلاف في البداية وبصورة خاصة بين مصطفى خزندار وحسين إذ التجأ الأول إلى مضايقة الثاني في مكاسبه وأمواله . فاضطر حسين إلى العيش أكثر الوقت خارج تونس .

ويبدو أن خير الدين لم يتردد في الفترات الحاسمة من ابداء رأيه . ولم تحفظ لنا التواريخ ولا الوثائق صورة أو صدى لمعارضته في سنتي ألف وثمانيمائة واثنين وستين (1862) وألف وثمانيمائة وثلاث وستين (1863) لسياسة القروض الأجنبية، إلا ما ذكره خير الدين نفسه في الوثيقة التي عنوانها «إلى أولادي، حياتي الخاصة والعامة» وهي بالفرنسية وقد نشرها م.ص . مزالي وج . بنيون Jean Pignon . وقد قال خير الدين في هذه الوثيقة : «عندما رجعت إلى تونس في عام ألف ومائتين وأربعة وسبعين (أي 1857 ميلادي) عيّنت وزيرا للبحر ورئيسا للمجلس الاكبر المنتخب الذي أنشيءَ منذ قليل لمراقبة الشؤون العامة . وقد اضطلعت بهذه الوظائف مدّة خمسة أعوام لكني فطنت إلى أن الباي وأكثر منه وزيره الواسع النفوذ مصطفى خزندار لم يقبلا هذا الاصلاح إلا ليكسبا أعمالهما الفاسدة نوعا من الشرعية وليسترا ها وراء قرارات ذلك المجلس . فعملت أولا بكل الوسائل على ارجاعهم إلى جادة الاخلاص والصدق لفائدة البلاد . لكن مجهوداتي لم تنتج نتيجة، ولم أرض بأن أساعد ببقائي في المناصب العامة على تضليل وطني بالتبني، الذي كان يُجَرُّ دون رحمة إلى الهاوية . فقدمت في عام 1279 (63 – 1862) استقالتي من رئاسة المجلس ومن وزارة البحر وعدت إلى الحياة الخاصة.»

وبعد أن استعرض أحداث 1864 من ثورة وقمع للثورة، وذكر سفارته إلى تركيا المتصلة بتلك الأحداث، أضاف : «بقيتُ مدة تسع سنين ورغم كل طلبات الباي بعيدا عن المناصب العامة . لكنني لم أستطع أن أرفض سفارات كلفت بها لدى ملوك المانيا وفرنسا وانقلترا وايطاليا والنمسا والسويد وهولاندة والدانمارك وبلجيكية» . فنفهم من كلام خير الدين انه لم يكن طيلة تلك المدة راضيا عن سياسة الباي وعن سياسة وزيره مصطفى خزندار لكنه لم يوضح ما هي الأعمال الفاسدة التي استنكرها، فقد عمم ولم يفصل .

هــذا ما لدينا عن بداية الفترة، أي عن سنتي 1862 و1863 . اما عما حدث سنة 1864 فنحن نعلم ان خير الدين قد صرح للباي بمعارضته لمضاعفة «الاعانة» أي الضريبة على الرؤوس أو «المجبى» حسب التعبير المتداول . وقد روى ابن أبي الضياف ما قاله خير الدين للباي في هذا الموقف وهو : «يا سيدي ان اخفيت ما ظهر لي من نصح سيدي وبلادي أكون خائنا للأمانة الاستشارية . أرى أن هذه الزيادة في مال الاعانة تؤدي إلى زوالها بالمرة ، أو تلجيء إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقارب الاعانة الأولى هذا باعتبار القدرة على الغصب»، وقد وصف ابن أبي الضياف هذه العبارات بأنها «مقالة دين ونصح» . وهي كذلك وفيها لهجة الجد والحزم مع التلطف في العبارة قدر المستطاع وتخريج القول على أنه نصيحة لم تأت إلا بعد الحاح الباي في الاستشارة .

أمــا موقف حسين في نفس المجلس فهو موافق لموقف خير الدين في معارضة التدبير الذي اقترح على الباي ، مع جرأة في العبارة والمجابهة في أول المجلس . وقد قال حسين للباي في نفس الموقف : «يا سيدي

ان هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر. فحالها كحال البقرة إذا حلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن ينز ضرعها بالدم وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة».

ولعل هذه الحدة النسبية في الخطاب وفي الاصداع بالرأي مما جعل حنق مصطفى خزندار على حسين أقوى من غضبه على خير الدين. هذا مع اعتبار أسباب أهم وفوارق أعظم، منها ان خير الدين كانت له إذَّاكَ مكانة أرفع من مكانة حسين وصلات برجال الدولة ـ وخاصة بالوزير مصطفى خزندار نفسه ـ أقوى من صلات حسين.

ومهما يكن من أمر، فقد بلغ التوتر بحسين انه فضل العيش خارج تونس وفكر في مهاجرة البلاد نهائيا وفي قبول بعض الوظائف التي عرضت عليه في اسطنبول. ونجد خير الدين يكاتبه ليصده عن هذه الهجرة وذلك منذ سنه 1867. ونجد حسينا يجيب خير الدين بمكاتيب يذكر فيها ما لاقاه من مصطفى خزندار. ومنها رسالة طويلة جدا مؤرخة في التاسع عشر من ذي الحجة 1283 (15 ماي 1867) بعث بها حسين من باريس إلى خير الدين وذكر فيها مظالم متعددة تعرض إليها من طرف مصطفى خزندار وقدم لذلك بقوله: «الحمد لله، سيدي، ادام الله اجلالك، وحرس كمالك، بعد اهداء السلام المؤدي لواجب الاعظام، وتقبيل الايدي الكرام، فاني في ساعة اكتب (1) بمدينة فرنسة (2) ومنها متوجه إلى فرانسة (3) على طريق تورين (4) ومونسيني (5). المقصد

---

1) كذا بالأصل
2) Firenze (Florence)
3) فرنسا
4) Torino (Turin)
5) Mont Cenis

بتحرير هذه السطور هو الاعتذار إلى سيادتكم في عدم موافقة هواي لرأيكم في سفري. هذا، وحياتي، ما كنت أخالف رأيكم في شيء يتعلق بذاتي ولو لا اعياء (1) صبري وخشيتي الوصول إلى المذلة التي تزري بالانسانية وتمس العرض، وكيف يتحمل صاحب المروؤة الأذى المتواصل؟ ثم يقول: «اني رأيت من جفاء جناب الوزير منذ ثلاث سنين فوق ما يناسب صدوره من مثله لمثلي، حتى كان يراني عدوا في ثياب صديق. وحسبك شاهدا شدة تحذره حين وجهوني إلى مملكة السويد من ملاقاتي ببعض كبراء فرانسة ظنا منه اني أطعن في تصرفاته لديهم، وغفل سيادته عن أن العدوّ العاقل خير من الصديق الجاهل، ولعمري ما كنت أرضى لنفسي اني أقدح وأتكلم بسوء في من أرسلني رسولا إلى الملوك، ولا يسوغ في شرع المروؤة الكلام في المخدوم بما لا يليق مدة الاقامة في خدمته. واما بعد الخروج من الخدمة فلقائل أن يقول: كبرت نفسي عن خدمتهم لقبح تصرفهم. واما ما ينقلون (2) الوشاة إليه من أني غير راض بتصرفاته السياسية وما يعلمه لهو مني فلعمر الله ما قلت شيئاً وأنا اليوم نادم عليه، أي على صدوره مني، ولعمر الله إني أرى ما لا ترى أولئك الوشاة، وأعلم ما لا يعلمون، فلو كنت كما يظن سيادته من ملائكة الشمال الموكلين بكتب السيئات لوجد عندي الاخبار التي كان يخصص بها زيدا وعمرا. وحياة نفسي لوجد عندي الاسرار التي يكاتب بها أمناءه ونصائحه بخط يده، ومن الذي استكتمني شيئا ولم نحفظ له؟ نعم إني أمرت بالمعروف ونهيت عن المنكر قاصدا بذلك وجه الله العظيم وحبا في دينه وأهله وفي الوطن، أرجو بذلك محو

1) المقصود: نفاذ الصبر
2) كذا بالأصل

عظيم سيئاتي حب من حب وكره من كره.وقد علم الله مني أنه لم يكن ذلك رياء وسمعة، فإن أنا قصدت بذلك غير وجه الله وحبا لاهل دينه، فلا نالتني رحمة الله تعالى التي من عدمها يكون من الهالكين إلى الأبد. فكفانا هذا المقدار في هذا الباب. ثم اني خرجت من الخدمة كما تعلم السيادة، والله ما خرجت منها حتى رأيت أني صرت وبالا على المجلس البلدي، فتتعطل مصالح طائفة من المسلمين لمجرد ذاتي. ولا شك ان من يعلم ان الله سائله لا يرضى أن يقيم بخدمة يجلب فيها على الناس المضـرة.

وكنت أظن اني حيث تركت لهم دنياهم يتركونني أنا وديني، فإذا هم انشبوا علي أظفار الامتهان، وسلطوا عليّ سفهاء الناس (والناس الذين يبلغونهم عني ما يكرهون يبلغوني عنهم ما أكره) وأرادوا أن ينتزعوا من يدي ما دخل تحت ملكي ان لم يكن بخدمة ثلاث وثلاثين سنة فبتقبيل اليد مدة ثلاث وثلاثين سنـة».

هـذه صفحة صريحة لا غبار عليها تبين ما كان حسين يشعر به نحو مصطفى خزندار وأعوانه سنة 1867، أي في السنة التي طبع فيها كتاب خير الدين «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» الذي عمل حسين على اذاعته ونشره، وهو ما سنذكره بالتفصيل في فصول موالية. بعد أن نشير إلى الوضع المتأزم الذي كانت عليه «الايالة» التونسية في تلك الفتـرة من الزمـن.

تجلّى لنا ممّا سبق ان حسينا كان من أبرز المعارضين فيما بين سنتي 1864 و1868 لسياسة الصادق باي ولتصرفات وزيره مصطفى خزندار، بل كان من بين أولئك المعارضين أكثرهم جرأة وأشدهم لهجة.

أما خير الدين فقد عرف الناس أيضا معارضته لتلك السياسة، إلا أنه استطاع أن يحافظ في الظاهر على الأقل على مكانته لدى الباي ولدى الوزير، وهو صهر هذا الأخير، وقد كان في سنة 1867 منهمكا في تحرير «أقوم المسالك» الذي أتمه في خريف تلك السنة، فصدر له الاذن بطبعه في رمضان 1284 هـ (جانفي 1868) وقد نشر في كراريس صدر آخر كراس منها في أواخر ربيع الثاني في عام 1285 هـ (اغسطس 1869) ثم اضيف إلى الكتاب التقارير العديدة التي وردت على خير الدين بعد اطلاع المثقفين على كتابه.

وقد كانت الأحوال العامة في تونس والأحداث التي حدثت في سنتي 1867 و1868 داعية إلى الفزع ومؤكدة كل التأكيد ضرورة الاصلاح العميق لشؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن النكبات التي أصابت في تلك الفترة عددا من مماليك الباي ذكّرت المفكرين من رجال الدولة بحاجتهم إلى نظم تضمن لهم سلامة أنفسهم وأموالهم إذ بقوا معرضين إلى أهواء الملك المطلق.

ويكفينا لإشعار القراء بتأزم الأحوال في سنة 1284 (1867 ـ 1868 م) أن نذكرهم بأن هذه «السنة الشهباء» كما يصفها ابن أبي الضياف

هي التي سمتها العامة بسنة برّاك. وقد بقيت ذكراها المشؤومة في الخيال الشعبي عنوانا على المجاعة في أبشع مظاهرها. وفعلا فقد كانت سنة جدب ومجاعة متوالية زاد تأثيرها استفحالا انعدام المدخرات ووسائل العمل لدى عموم التونسيين لأن الباي وأعوانه قد عملوا في سنة 1865 على أن يسلبوهم كل أسباب الرزق. فزيادة على القمع والتعذيب حملوهم المغارم الفادحة طمعا في المال وظنا منهم أن الفقر المدقع سيصدهم عن العصيان والثورة. وقد اقترنت المجاعة في هذه المرة أيضا بالأوبئة من كوليرة وغيرها من الأمراض العفنة، فمات أكثر من خمس التونسيين وبلغت نسبة الموتى في بعض الجهات ثلثي الأهالي كما وقع في القيروان، أو أربعة أخماسهم كما في قبائل الهمامة. ولم يمنع الفقر الناس من العصيان والثورة في بعض الجهات بل اضطرهم إلى ذلك، فرفضوا دفع الضرائب والتجأوا إلى الجبال وذلك ما وقع بجبال خمير وبلغ الأمر إلى حد كبير من الخطورة عندما فرّ إلى ذلك الجبل العادل باي أخو الصادق باي الأصغر معلنا بذلك خروجه على أخيه. ووقعت الوشاية بعدد من المماليك أنهم أوعزوا إلى العادل باي بهذا الخروج وأعانوه عليه فنالتهم عقوبات مختلفة، وقتل بهذا السبب مملوكان كانا قد شغلا مناصب هامة ومرموقة في دولتي أحمد باي ومحمد باي هما اسماعيل الملقب بالسني – وكان صهر الباي وقد ولّاه محمد باي وظيف صاحب الطابع – والجنرال رشيد وكان قد تولى ولايات هامة في أيام أحمد باي وقاد الجيش التونسي الذي بعثه أحمد باي إلى تركيا لاعانة الدولة العثمانية في حرب القرم. ولقد وقعت دعوة الرجلين إلى باردو وقتلا دون ان يستنطقا مما أثار استنكار القناصل من ناحية واستنكار أمثال خير الدين من ناحية أخرى وبقي له أسوء الأثر في نفوس عامة مماليك الباي. وقد كان هؤلاء المماليك يضطرون في تلك المدة إلى تنفيذ

الأوامر الخرقاء والوقوف مواقف مضحكة ومزرية وصف لنا ابن أبي الضياف شيئا منها . وقد أدرك ابن أبي الضياف ان سببا من أسباب تلك السياسة الخرقاء هو الضيق المالي الشديد الذي كان الباي يعانيه نتيجة النفقات التي لا حاجة إليها والاقتراض من البنوك الأجنبية بفـــوائض غير معقـــولة .

ولئن كان غالب المماليك لا هم لهم الا مصالحهم العاجلة فقد كان من بين رجال الدولة من لاحظ عليهم ابن أبي الضياف انهم كانوا في حر ج مما تولوه من الخطط، ومنهم مثلا الشيخ محمد العزيز بوعتور الذي سماه الباي في 11 جوان 1866 وزير مال «بعد أن سلم الوزير (أي مصطفى خزندار) فيها لما ناله من شدة الطلب وسوء اقتضاء الغرماء، فتلقى المسكين هذا الاسم بالصبر والتسليم، على حال اياس من مسماه : وللرجال كمال انساني اقتضى ظهور النفرة والخجل في وجهه، ولسان الحال يعذره، تحقق أنه بهذا اللقب يكون عرضة لسوء الاقتضاء من الغرماء، الذين بيعت لهم الزيوت وحلت آجالها . . . .» ويضيف ابن أبي الضياف في مكان آخر ان هذا الوزير كان ينبغي – والحال تلك – أن يسمى لا وزير مال بل وزير لا مال.

ومن بين الجماعة رجل آخر هو من المماليك عين في تلك المـــدة في وزارة استعفى منها مصطفى خزندار بعد أن شغلها مدة طويلة وهي «وزارة العمالة» وهذا الرجل هو الجنرال رستم وقد كان من أصدقاء خير الدين وحسين، وهو مثل حسين من قدماء تلامذة المدرسة الحربية بباردو وعقد له مثل ما عقد لحسين على احدى بنات خير الدين ولم يتزوج بها إلا بعد انتقال أبيها إلى اسطنبول. وقد عانى رستم في وزارة العمالة هذه ما عاناه من تحمل ابلاغ أوامر الباي ومصطفى خزندار إلى

الناس وقد أثّر عليه ذلك حتى سافر إلى أروبا في الأشهر الأولى من سنة 1868 وبقي بها مدة دون أن يخبر أحدا ـ حتى خير الدين وحسينا ـ بسبب سفره الحقيقـــي.

وقـــد لاقاه حسين في باريس وأخبر بذلك خير الدين الذي كان محتار البال في أمره. وقد جاء في مكتوب حسين من مرسيلية المؤرخ في 13 ذي القعدة 1284 (7 مارس 1868) «اني رأيت سيدي رستم يوم سفري من باريس بالطريق وحادثته ربع ساعة لا غير، فيما يتعلق بالذات لا بالغير، وقد رأيت الحوادث أذابت شحمه ولحمه، وحمدت الله على كون منفي تونس أحسن حالا من وزيرها». ويقصد حسين بمنفي تونس نفسه وبوزير تونس رستـــم.

تلك عينات مما نجده في كتب التاريخ وفي رسائل رجال الدولة وهي كافية لبيان اضطراب الأحوال في تونس في سنتي 1867 و 1868 م. ويمكن أن نضيف إلى ما ذكرنا كثيرا من الأخبار والأوصاف لتأكيد ما يشعر به المرء من اختلال تلك الأحول وهو شعور قد خالط في تلك المدة نفوس المطلعين على دواخل السياسة أمثال خير الدين وحسين. لا شك أن أسفارهم وملاقاتهم للمسلمين من غير التونسيين من جهة وللاوروبيين من جهة ثانية مكنتهم من اكتشاف حقيقة مؤلمة: «وهي أن العالم الاسلامي كان جميعه في تلك المدة مصابا بتقهقر يشبه تقهقر تونس ويعاني من الظلم ما يماثل ما تعانيه تونس وان اختلفت الظروف والدرجـــات». ثم انهم لاحظوا ما كانت تتمتع به أمم أروبا من تقدم وازدهار ففكروا وقارنوا واقتنعوا بأن أصل الداء انما هو فساد نظم الحكم الذي آلت إليه البلاد الاسلامية. فالمطالع لما كتبه المسلمون في ذلك العهد يلاحظ اهتمامهم البالغ بشؤون السيـــاسة في بلادهم وخارجها وعند امتهـــم وعند غيرهـــا من الأمـــم.

وقد تجلى هذا الإهتمام وما أفضى إليه من الدعوة إلى الإصلاح في كتاب خير الدين الذي عنوانه «أقوَم المسالك في معرفة أحوال الممالك». وقد ألفه خير الدين في فترة اعتزاله الوظائف العامة (التي بدأت في سنة 1863) واتمه في 1867 وطبعه في سنة 1868 كما بينا. وقد استعان في تحريره «ببعض أبناء الوطن» حسب عبارته، وهو يقصد الشيخ سالم بوحاجب الذي اشتهر كمدرس بجامع الزيتونة وكصديق لخير الدين ولحسين. وقد عمر طويلا وتولى المناصب الشرعية إلى أن بلغ مشيخة الاسلام أي رئاسة الافتاء بالمذهب المالكي من سنة 1337 إلى سنة 1343 هـ (أي 1919 - 1925 م).

ولئـــن كان خير الدين قد استعان بسالم بوحاجب في تحرير المعاني وصوغ العبارة وفي البحث عن الحجج الشرعية والشواهد المبثوثة في «أقوم المسالك»، فكاتبه مدين له وحده بالاراء السياسية التي اشتمل عليها. ولا نجد أحدا من معاصري خير الدين الموافقين أو المخالفين له قد شك في ذلك.

والكتـــاب مقسم إلى مقدمة وكتابين أي قسمين كبيرين يشتمل كل كتاب منهما على عدة أبواب. وقد ذكر مؤلفه في خطبته ان مادته قد اجتمعت له بالأسفار التي قام بها في أروبا خدمة لبايات تونس وبما جمعه من ملحوظات في تلك الأسفار وقد دعاه كل ذلك إلى التفكير في تأخر الأمة الاسلامية في عصره وتقدم الدول «الإفرنجية» أي الأروبية. وقد بينت له كتب التاريخ ان الأمر كان بالعكس في العصور الغابرة،

فقد كان المسلمون متقدمين والافرنج متأخرين. فقد يكون من المفيد - اذن - ان يصف للعلماء والساسة المسلمين النظم السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية المعاصرة. والغاية التي يرمي إليها هي اغراء أولائك الساسة والعلماء باقتباس النظم التي تضمن لهم «التقدم» وازدهار الأحوال، وهي تتلخص عنده وحسب عبارته في «حسن الامارة المتولد منه الأمن، المتولد منه الأمل المتولد منه اتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروباوية بالعيان». وله غاية ثانية مرتبطة بهذه الغاية الأولى، هي ازالة خطأ علق باذهان كثير من المسلمين في عصره ويتلخص في أن جميع ما عند الافرنج يجب أن ينكر. بل بالعكس يريد خير الدين أن يذكّر المسلمين بأن الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أين وجدها. ويعتقد خير الدين أن العمران الذي يشاهد في الممالك الأوروباوية انما كان نتيجة تنظيماتهم - أي دساتيرهم - المؤسسة على العدل والحرية. فإذا ما أراد المسلمون أن لا يبقوا متأخرين عن دول أروبا وجب عليهم أن يتخذوا مثلهم «تراتيب سياسية» مبنية على نفس الدعامتين. ومتى فعلوا ذلك يكونون ممتثلين لشريعتهم التي تأمر أولي الأمر بالتقيد بأوامرها ونواهيها وبتوخي العدل وتوجب على العلماء القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد تغلب المسلمون على غيرهم وبلغوا أعلى درجات الحضارة عندما كانوا متقيدين بذلك، لكنهم أهملوه في العصور المتأخرة وانتشرت المظالم فانجرّ على الظلم خراب العمران كما بيّن ذلك ابن خلدون وغيره من العلماء.

ويؤكد خير الدين أن «التنظيمات» لا تتعارض مع الشرع بل توافقه وتنفذ أوامره. ولذا يجب على العلماء أن يتعاونوا مع رجال السياسة ويتضامنوا معهم حتى يكونوا «كالبناء المرصوص يشد بعضه بعضا» وأن يعمل جميعهم على انشاء تنظيمات موافقة للشرع تمكن المسلمين

من مواجهة المقتضيات الجديدة. وهذا العمل لا يتم الا بتعاون الفريقين» فرجال السياسة يدركون المصالح ومناشىء الضرر، والعلماء يطبقون العمل بمقتضاها على أصول الشريعـة».

ولا يدخل خير الدين في تفاصيل هذا التعاون ولا يذكر كيف يمكن أن ينظم وكأنه كان مشغول البال بالصعوبات الداخلية والخارجية التي كانت الخلافة العثمانية تعانيها. فلفظ «التنظيمات» وكثير ممـا جاء في مقدمة «أقوم المسالك» يذكرنا بالمناقشات والمطالبات التي أحاطت بمحاولات الاصلاح في الدول العثمانية في القرن التاسع عشر. ومن مشاكل تلك الدولة ان الأقليات الدينية كانت في غالبها موالية لدول أجنبية. فهذا ما جعل خير الدين لا يحبذ في تلك الظروف أن يكون في تركيا برلمان ينتخب انتخابا عاما يشارك فيه عامة السكان على السواء – وان اعترف بأن هذا الحل هو الأقرب إلى روح الوقت – وانما اهتم بمشاركة نخبتين في الحكم هما رجال السياسة والعلماء، مراعيا في ذلك وضع الخـلافة.

مما لا ينكر اذن أن مقدمة «أقوم المسالك» تعكس اهتمام مؤلفها بسياسة السلطنة العثمانية وحرصه على المساهمة في حل مشاكلها بابداء الرأي والدعوة إلى ما يراه صالحا وموافقا للعدل والاعتدال. وهو وان ذكر «التنظيمات» التركية لم يذكر عهد الأمان الذي صدر بتونس في عام 1857 ولا القانون الذي استمد منه، رغم مشاركة خير الدين في المجالس المنبثقة من ذلك القانون. وقد يكون خير الدين اجتنب ذكر «عهد الأمان» والقانون لان الصادق باي أصبح لا يحب أن يذكرا، لكن اعراض خير الدين عن ذكرهما لم يمنعه من أن يبث في مقدمة كتابه كثيرا من الآراء المستوحاة من التجربة التونسية ومن اخفاقها. يظهر

ذلك مثلا في إلحاحه على وجوب مشاركة العلماء في وضع القوانين المتصلة بالتنظيمات. ونحن نعلم ان رجال المجلس الشرعي قد استعفوا في عام 1857 من ذلك العمل. وقد بقي خير الدين مقتنعا بان هذا الاستعفاء قذفة في ساعد رجال الاصلاح في تونس، وان التجربة الاصلاحية كانت تكتسب حظوظا أوفر من النجاح لو أن العلماء شاركوا فيها مشاركة أوفر وأظهروا اقتناعا أكبر بضرورة اقتباس هذه النظم الدستورية. وهو رأي قد شاركه فيه ابن أبي الضياف الذي انتقد على العلماء موقفهم هذا من الاستعفاء وقلة الاهتمام بالقوانين الجديدة. وكأنه رأي قد تأيد في المناقشات الدائرة بين المثقفين التونسيين في ذلك العصر. فقد وجد خير الدين الحجة الدينية المناسبة ليعارض موقف رجال المجلس الشرعي في تونس الذين زعموا ان مثل هذه الشؤون السياسية لا تتلاءم وخططهم الشرعية. فبين لهم خير الدين في مقدمة «أقوم المسالك» كما سيبين لهم ابن أبي الضياف في «اتحاف أهل الزمان» ان الاهتمام بهذه الشؤون داخل في الواجب الديني المتلخص في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكــــر.

ومشاركة العلماء لرجال السياسة لها من الأهمية في «أقوم المسالك» ما يجعلنا نعتبر تعاونهم بمثابة العمود الفقري للترتيب السياسي الذي اقترحه خير الدين. ويظهر أيضا تأثر خير الدين بالتجربة التونسية في جملة من الفقرات استعرض فيها الحجج التي بنى عليها اعداء التنظيمات معارضتهم لها. فالعيوب الثلاثة التي ذكرها: عدم موافقة التنظيمات لعقلية المسلمين والاطالة في الحكم والاضطرار إلى الاكثار من الموظفين ومن الضرائب، هي التي كثر ترديدها من طرف المحافظين في تونس كما بيّن ذلك أحمد ابن أبي الضياف في الباب الثامن من «إتحاف أهل الزمان». وقد أجاب خير الدين عن الاعتراض الأول بأن المسلمين أقرب

الناس، بحكم دينهم، إلى قبول المشورة والعدل، وان صفاء عقولهم لا يقل عن صفاء عقول غيرهم، وان حكم التنظيمات واستتباب العدل من شأنهما ان يعيدا إليهم الذكاء والفطنة اللذين كدرهما الحكم المطلق مدة قرون. وعلى الاعتراض الثاني لاحظ أن السرعة المفرطة في الحكم تدل من طرف ملوك الاطلاق على قلة التفكير في القضايا والتهاون بالحقوق. وعن الثالث أجاب بأن كثرة الضرائب واجحافها ينشآن عادة عن الحكم بالمشيئة واطلاق التصرف للملوك.

ويلي المقدمة بابان عنون خير الدين أولهما «بالتمدن الأُوروباوي» والثاني «بتلخيص المكتشفات والمخترعات» وقد استعرض في الأول تطور أُوروبا من القرون الوسطى إلى عصره. ووصف في الثاني مظاهر الحضارة المعاصرة في أوروبا ومنها نظم السياسة والاقتصاد والتعليم. وقد خصص منه فصلا للحرية وآخر للشركات الاقتصادية. ومن الواضح ان خير الدين كان معجبا بحرية الاقتصاد في أوروبا في القرن التاسع عشر كما كان معجبا بالشركات التي تكونت وبالأشغال التي أنشأت من مدّ السكك الحديدية واستحداث المؤسسات التجارية الكبيرة وغيرها.

وبقية الكتاب تشتمل على وصف للدول المعروفة في ذلك العصر. ويبدأ بدول أوروبا ويعد الخلافة العثمانية أول دولة فيها كأنه يرمز بذلك إلى أنها أصبحت بالتنظيمات دولة عصرية لها دورها في السياسة الأُوروبية.

ثم يذكر خير الدين تاريخ كل دولة ونظمها واقتصادها مع احصاء لقوتها الحربية برّا وبحرا وهي معلومات يحتاج إليها الساسة لاعتبارها في سياستهم. وهذه المعلومات المنقولة عن كتب التاريخ والجغرافية وعن المجلات الأُوروبية تتخللها من حين إلى آخر ملحوظة لخير الدين تذكرنا بمواقفه التي بسطها في مقدمة الكتاب.

فكتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» يدل بمحتواه على أن المثقفين التونسيين لم يبقوا في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعيشون في مجتمع ضيق منعلق على نفسه، ولم يبقوا ضمن ذلك المجتمع في برج عاجي بعيدين عن التفكير في الشؤون العامة بل صاروا مهتمين بالعالم الذي يحيط بهم وخاصة بأروبا وسياستها وحضاراتها. وهم في ذلك يشبهون اخوانهم من عرب المشرق الذين وصفوا أروبا قبلهم أمثال رفاعة الطهطاوي. وقد اهتموا بصورة خاصة بأسباب تقدم الأروبيين في ذلك العصر وبحثوا عن سبب ذلك فوجدوه في التنظيم السياسي والاقتصادي.

وبينما كان خير الدين مهتما بطبع كتاب «أقوم المسالك» بالمطبعة الرسمية في تونس كان حسين مقيما بباريس منذ مدة كما بيّنّا وقد بقي بها إلى ما بعد صدور الكتاب ونشره. ولذا لا نجد تقريظا منسوبا إليه بين التقاريظ الكثيرة التي ضمها خير الدين إلى الطبعة الأولى للكتاب. لكننا نجد في رسائل حسين إلى خير الدين فقرات تتعلق بكتاب «أقوم المسالك» وعلى وجه التخصيص بمقدمته. ذلك أن خير الدين حرص - والكتاب تحت الطبع على أن يكلف بعض الكتاب الفرنسيين بترجمة أهم الفصول من مقدمته. وقد طبعت تلك الترجمة الفرنسية طبعة أولى في سنة 1868 أي في نفس الفترة التي تمت فيها الطبعة الأولى للنص العربي. ثم أعيد طبع المقدمة مترجمة إلى الفرنسية طبعة ثانية سنة 1875. وقد ساهم حسين في الإشراف على تلك الطبعة الأولى التي انجزت في باريس. ورسائله التي أشرنا إليها تذكر تقدم الطبع وأطواره كما تذكر إعجاب حسين بتلك المقدمة وملاحظاته في بعض ما جاء فيها، وتشير أيضا إلى ما بذل من مجهودات لحث صحف الأخبار على التعريف بها. وأولى هذه الرسائل بتاريخ 12 شوال 1284 وقد أجاب بها حسين على رسالتين لخير الدين. وثاني هذه الرسائل بتاريخ 20 شوال 1284 (14 فيفري 1868) وجاء فيها ما يلي: «ان مقدمة كتابكم في صدد الطبع، وفي أيام قليلة تتم ان شاء الله وقد أعجبتني للغاية، ولاشك انه يقع في الناس الموقع الحسن بالنظر إلى مقاصد الكتاب. وعبدكم في صدد تحضير «ارتيكل» (كذا أي مقالا صحفياً) ظريف يكون مقدمة مدح وشكر لمقاصده الحسنة. وتكلمت مع بعض الجرنالات،

فهموني ووعدوني بأنهم يذكرون الكتاب ذكرا جميلا». ويذكر بعد ذلك أسماء رجال من أصحاب الصحف ومحرريها يعرفهم وله بهم اتصـــال .

وتتوالى الرسائل منبئة بتقدم الطبع ثم بتوزيع المقدمة عندما طبعت على الأشخاص الذين وعدهم حسين بها أو أشار خير الدين بتبليغهم اياها، ومخبرة أيضا بالمساعي لدى الصحف للاخبار بظهور الكتاب والتنويه به .

وفي 13 ذي القعدة 1284 (7 مارس 1868) يخبرحسين خير الدين بأنه بعث أحد أعوانه إلى لندن لطبع ما يترجم إلى اللغة التركية ذاكرا التدابير التي اتخذها ليتم تلك الترجمة . وبعد ذلك سافرحسين إلى الحجاز لأداء الفريضة . وفي العودة كاتب خير الدين من مصـــــر في 14 من صفر 1285 (6 جوان 1868) يخبره بأنه اتصل في مصر برفاعة الطهطاوي وبصاحب جريدة «وادي النيل» عبد الله أبو السعود تلميذ رفاعة الطهطاوي وقد اطلعا على كتاب خير الدين في نصه العربي وفي الترجمة اذ كانا يحسنان الفرنسية . وقد أثنيا على خير الدين وعلى شجاعته في اصلاح ما يخالج ضمير الكثير من المسلميـــن الذين يحبون الاصلاح

وقد نتساءل عن اهتمام خير الدين ، ومن ورائه حسين بترجمة مقدمة كتاب «أقوم المسالك» ونشرها وترويجها في مختلف بلدان الدنيا شرقا وغربا كأقصى ما يكون الترويج ، ما سببه وما الداعي إليه ؟ أهو مجرد المصلحة الشخصية وما ينتظره خير الدين من الفخر الذي سيناله من اعجاب الناس بكتابه وبما احتوى عليه ؟ نعم ، لم يعدم خير الدين الاستفادة من ذلك اذ اشتهر بآرائه الاصلاحية في أروبا وفي الشرق العربي وبالخصوص في تركيا وعلى الأخص فى عاصمة الخلافة العثمانية اسطنبول، ولا شك ان تلك الشهرة وتلك المكانة ساهمتـــا في الحظوة

التي تمتع بها في طور آخر من حياته حتى بلغ الصدارة العظمى باسطنبول. لكن أسبابا أخرى غير شخصية كانت أيضا تحرك الرجلين وتدعوهما إلى نشر الآراء التي اشتملت عليها مقدمة كتاب «أقوم المسالك» وقد عبر عنها حسين في جمل بثها هنا وهناك في رسائله إلى خير الدين في تلك المدة. فقال مثلا في الرسالة المؤرخة في 4 ذي القعدة 1284 (27 فيفري 1868) : «اني على يقين ان هذا الكتاب ـ أي كتاب أقوم المسالك ـ يقع في الناس عموما وخصوصا الموقع الحسن وسيبدل بعض أفكار نصارى يومنا في دول الاسلام ودينهم وحريتهم التي كانوا عليها». فمن دواعي تأليف الكتاب والعمل على ترجمته اذن التعريف بحقيقة الحضارة الاسلامية وحقيقة الدين الاسلامي وما يدعو إليه من عدل وحرية وطلب للمعرفة حتى يزول ما علق بأذهان الأوروبيين من آراء مخطئة عن الاسلام بسبب ضعف الدول الإسلامية في ذلك العصر وانتشار الاستبداد والجهل فيها.

عندما رجع حسين إلى باريس في جويلية 1868 علم أن الترجمة الانقليزية لم تتم لتراخي المترجم ووعد بالذهاب بنفسه إلى لندن ليحثه على انجاز العمل. وفي مكتوب موال بتاريخ 22 ربيع الثاني 1285 (12 اغسطس 1868) يبين أن سبب تأخر ظهور الترجمة الانقليزية هو خلاف نشأ بين المترجم وصاحب المطبعة المكلف بطبعها وفي نفس المكتوب يخبر حسين خير الدين بأن سفير ايران بباريس يريد ترجمة الكتاب إلى الفارسية. فلم يمانع خير الدين في ذلك عندما استشاره. ومعلوم انه لم يكتب الظهور للترجمة التركية التي عمل حسين على أن تنجز بلندن ولا الترجمة الفارسية التي وعد سفير ايران بباريس بها لكن ترجمة انقليزية لمقدمة «أقوم المسالك» ظهرت في أثينة في سنة 1874 وتوجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية في تونس. أما النص العربي للمقدمة

فقد نشرته مرة أخرى جريدة «الجوائب» باسطنبول في عام 1876 ثم أخرجته في كتيب مستقل طبع في نفس المطبعة التي طبعت في سنة 1878 ترجمة تركية لمقدمة «أقوم المسالك» لكن لم يكتب لها الرواج لأنه وقع حجزها بعد مدة.

هكذا تكشف لنا رسائل حسين إلى خير الدين الدور الذي لعبه الأول في إعانة الثاني في التعريف بكتابه «أقوم المسالك» في أوروبا وفي بعض أقطار العالم الاسلامي. وقد اهتم حسين بكتاب «أقوم المسالك» لا بدافع علاقاته الشخصية بخير الدين فحسب بل لأنه كان أيضا موافقا للآراء المعبر عنها في الكتاب ومحبذا للاصلاح الذي اقترحه خير الدين في مقدمته.

وقد كان حسين يتألم مثل تألم خير الدين من ضعف الممالك الاسلامية وخاصة مما منيت به الخلافة العثمانية من جهة والايالة التونسية من جهة أخرى. ونص الرسائل الأولى التي كتبها حسين بعد اطلاعه على «أقوم المسالك» لا يترك مجالا للشك في مشاطرته لخير الدين برنامجه الاصلاحي. وما أطلعنا عليه من رواج الكتاب واعجاب كثير من الساسة وأصحاب الأقلام والصحف به انما يدل على أن الكتاب قد صدر في الوقت المناسب. فقد صادف حاجة المثقفين من المسلمين - وخاصة منهم المطلعين على حضارة أروبا المعاصرة - إلى منهج يوفق بين تمسكهم بالقيم الاسلامية من جهة واقتناعهم بضرورة الاقتباس من نظم الأروبيين من جهة أخرى.

تبينّا من خلال محتوى كتاب «أقوم المسالك» ومن رسائل حسين إلى خير الدين ان اهتمام الرجلين بأحوال أروبا كان كبيرا. وما ذلك الاهتمام الا صورة لاهتمامهما بالسياسة العالمية، إذ كانت أروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مركز سياسة العالم. وقد كان لسياستها أكبر الأثر في وضع العالم الاسلامي وما يحدث فيه من أحداث وما يصاب به من ويلات. وتشتمل رسائل حسين المحررة بين سنة 1856 وسنة 1870 على أخبار عن السياسة الأوروبية وهي أخبار غالبها متصل أيضا بشؤون الخلافة العثمانية إذ كثيرا ما تتعلق تلك الأخبار بما كانت تحوكه الدول الأوروبية الكبرى حول ما كان يسمى بالمسألة الشرقية .

ففي رسالة مؤرخة في 21 صفر 1273 (21 أكتوبر 1856) بعد الاشارة إلى غلو الأسعار في فرنسا واهتمام حكامها بذلك، يتحدث حسين عن شواغل الحكومة الفرنسية في السياسة الخارجية ويطيل في تفصيل الصعوبات التي أثارتها الروسيا لرسم الحدود التي اقتضتها المعاهدة الممضاة إثر حرب القرم، ويذكر أن الدولة الروسية رفضت الخروج من مقاطعتي بغداد وفلاخ La Moldavie و La Valachie وهما مقاطعتان من رومانيا الحالية. وعلّل الروس رفضهم الخروج من المقاطعتين رغم أن المعاهدة المذكورة تقتضي ذلك - بأن فرنسا بقيت محتلة لرومة ولبعض بلاد اليونان. ونحن نعلم ان احتلال فرنسا لبعض مواني بلاد اليونان تم في سنة 1854 اثناء حرب القرم، وذلك لئلا تستغل روسيا الحركات الثورية اليونانية التي كان يخشى منها اضعاف الجانب التركي في تلك الحرب.

وفي رسالة أخرى بتاريخ 13 ذي الحجة 1275 (14 جويلية 1859) يخبر حسين خير الدين بانتصار الجيش الفرنسي على الجيش النمساوي في واقعة SOLFERINO في إيطاليا ، وبانعقاد مقدمات الصلح بسرعة بين الدولتيـــن .

وفي رسالة بتاريخ 20 صفر 1276 (18 سبتمبر 1859) يبلغ حسين خير الدين ما يروج من الأخبار حول تأزم العلاقات الفرنسية ـ الانقليزية وتوقع الناس اندلاع حرب بين الدولتين، وهي حرب لم تقع. وفي نفس الرسالة يشير إلى انعقاد ندوة دولية بباريس في تلك الأيام وإلى اتخاذ قرار في شأن المقاطعتين الرومانيتين المذكورتين في رسالة سابقة ، لكنه لا يبين ما هو ذلك القرار. هذا ما يتصل بمخلفات حرب القرم التي ذكرها حسين في رسائله بين سنتي 1856 و1859 .

هكذا يبدو اهتمام حسين بالسياسة العامة منصرفا في غالب الوقت إلى ما يتصل بالدولة العثمانية وبالأراضي التي كانت تابعة لها ثـــم حاولت ، بتدخل الدول الأوروبية الكبرى، الافلات من سيطرتها. وذلك الاهتمام نجده، مبثوثا في مكاتيبه طيلة المدة التي قضاها في أوروبا متنقلا بين عواصمها وملاحظا تقلبات سياسة دولها. فنراه مثلا يعود إلى ذكر السياسة الأوروبية في مكتوبه المؤرخ في 20 رمضان 1285 هـ (4 جانفي 1869) وقد تفاقم في تلك المدة أمر الثوار اليونان وأخذت الدولة التركية تستعد لمقاومتهم. وقد بلغ صدى تلك الأحداث إلى حسين وهو بلندن، فكتب إلى خير الدين معبرا عما كان يشعر به وعن موقف عقلاء الانقليز الذي بدا له مساندا للدولة التركية. ويجد حسين في موقف السلطنة العثمانية الحازم بعد طول التردد وفي اعدادها العدة واشترائها أحدث أنواع السلاح ما يؤيد آراء خير الدين التي .

بسطها في مقدمة كتاب «أقوم المسالك» فيقول له : «قد صرفت دولة القريق لدوام ثورة القريق أكثر من 60 مليون فرنك، والدولة التركية صرفت أضعاف ذلك، ولا بد من أمر يقف عليه الحال . وكل العقلاء هنا استحسنوا فعل الترك ويقولون : الانسان اذا كان الحق معه . . . فلا يخشى من أدنى تهديد. وحرام على الدولة ـ وان كانت حقيرة ـ أن تطفىء حرارة أهلها وتذلها من تلقاء نفسها . والموت مع العز خير من الحياة في المذلة عند كل حرّ . . . وقالوا : مائة وخمسون ألف عسكري متسلحون بأحسن ما يوجد من سلاح الوقت خير من نصف مليون بدونه . فقد رأيتم عيانا سيدي ما قلتم في معنى الاستعداد. وكذلك الدولة في صدد عمل سفن أخرى مدرعة . والأعداء الآن هابتهم لوجود ذلك المقدار. والله يقدر الخير للمسلمين».

وطيلة تلك المدة أيضا تكشف لنا رسائل حسين بصورة أخرى صدى تعلقه بالدولة العثمانية وتبرز لنا مكانة عاصمة الخلافة في الحوار الذي كان يجريه مع خير الدين بواسطة المكاتبة .

وفي أواخر جوان وأوائل جويلية 1868 زار حسين اسطنبول وأقام بها ثمانية عشر يوما. ولم تكن تلك أول زيارة أداها إلى عاصمة الخلافة، فقد صاحب من قبل خير الدين إليها في سفارته التي تمت في ربيع الثاني سنة 1276 (نوفمبر 1859) لطلب فرمان الولاية للصادق باي عندما خلف أخاه محمد باي. وكان حسين أيضا قد عرف عددا من ساسة الأتراك في عواصم أروبا أثناء توليهم للمناصب الديبلوماسية أو للقيام بالمأموريات السياسية فيها. لذا كانت الأيام التي قضاها في صائفة 1868 باسطنبول مليئة بالاتصالات التي وصفها في مكتوب إلى خير الدين مؤرخ في 7 ربيع الثاني 1285 (23 جويلية 1868) وقد قال فيه:

«كانت مدة اقامتي باسلامبول ثمانية عشر يوما، تلاقيت مع كثير من وررائهم. وما منهم الا ويسأل عنكم سؤال مشتاق، خصوصا محمد رشدي. فاني ما رأيت انسانا أجنبيا وقع حبكم في قلبه مثله. وكان يردد عليّ عند مفارقتي له الرغبة ويقول: «انه حال من قلبي محله وأني أقبل عينيه» (اكي كوزينة أو بوم) وردّد العبارة مرارا. ثم هم متشاقون إلى تأليفكم اشتياق الضمآن إلى الماء البارد. وكل يوم يراسلون فارسا، أعني الشدياق، ان كان وصلته نسخ أم لا. وكثير طلبوا المذكور يترجمونه إلى لغتهم. وكذلك أهل الإسكندرية. فبالجملة إنه يوجد في بلاد الترك من يهمه أمر السياسة ويتوجع على المسلمين عموما وخصوصا. هذا وقد يتعذر على عدكم أن يعرفكم بواسطة الكتابة ما كان يمكن ذكره مشافهة.

وأما في حال نفسي، فاني ما رأيت من جميعهم الا حسن الرعاية والالتفات، حتى منهم من رغبني في الاقامة عندهم معظما مبجلا مكرما، ويجعلوني حالا أحد أعضاء هذا المجلس الجديد، أعني «الكونسيل دي اتساء»، فلم أظهر الامتناع ولا القبول وانما أجبت بجواب هو : أحدم المسلمين إذا علم ان في خدمتي شيء من النفع، أما لأجل الخاصة فلا أريد شيئا. فقال السائل : «نحن محتاجون إلى من يعرف اللغات وله مخالطة ومشاركة في السياسة الوقتية فلا يستغنى عن مثلكم» . هذه عبارته فأبقيت الجواب إلى مدة الشهر لأستشير ثم لأتخلص ببيع أملاكي بوجه حسن».

وقد أعجبتني حاضرة اسلامبول المحروسة غاية. ومرادي الاقامة فيها، ولولا أقبل الخدمة أصلا. لاني لو أبيع أملاكي بحقها فلا أحتاج إلى الخدمة لأجل المعيشة، ولا أخدم إلا خدمة «اندباندان» أقول ما يظهر لي ولا أبالي. وهناك الانسانية غالبة على الحيوانية الوحشية، فلا يخنقونني ولا يأخذون كسبي، ولو أخذوني وسلاحي بيدي حتى يروا أني استعمله باطلا. هذا ولكم علي الضمان في أي خطة شئتم هناك. والبوسفور، لعمر الله، أحسن منظرا وموقعا وهواء وراحة قلب وبدن من شاطىء حلق الوادي ونواحي اسكدار خير من منازل منوبة إلى آخره. . . والدينار خير من الدرهم، والعدل خير من الجور، والعز خير من الذل، والحبيب لايفارق حبيبه حيث كان» .

ورسالة حسين هذه تشتمل على اشارات ذات أهميه تاريخية وتنتهي بمقارنة صريحة بين دولة البايات والدولة العثمانية. ففي تونس كان العمل بالقانون قد عطل منذ سنة 1864 وعاد الباي إلى الحكم بالمشيئة دون تربص أو مشورة فأصبحت الأنفس تتلف في لحظة عين. ولم

يسلم من ذلك أعوان الباي ورجال حاشيته . ففي أكتوبر سنة 1867 أي قبل أن تكتب هذه الرسالة بتسعة أشهر كان الباي قد أمر باعتقال رجلين بلغا رتبة الوزارة ، هما اسماعيل صاحب الطابع الملقب بالسني وكان من أخص خواص أخيه وسلفه محمد باي ، ورشيد الذي كان قائد الجيش التونسي المبعوث إلى تركيا لاعانة الدولة العثمانية في حرب القرم . وقد حُكم على الرجلين بالموت خنقا بعد سويعات من اعتقالهما ودون أن يسمعا .

وهذا ما يشير إليه الجنرال حسين في هذه الرسالة بقوله عن الحكم في اسطنبول «وهناك الانسانية غالبة على الحيوانية الوحشية ، فلا يخنقونني ولا يأخذون كسبي ، ولو أخذوني وسلاحي بيدي ، حتى يروا أني أستعمله بـاطلا» .

والظروف التي وصف فيها حسين الحكم باسطنبول بهذا الوصف ملائمة للواقع لان اصلاحا جديدا أدخل في سنة 1868 على التنظيمات التركية ووقع بمقتضاه قسمة مجلس التنظيمات الأعلى إلى مجلس شورى الدولة الذي سماه حسين هنا بالاسم الفرنسي الموافق له وهو : « Conseil d'Etat » وإلى مجلس أعلى للقضاء أطلق عليه اسم ديوان الأحكام العدلية . وهذا التنظيم الجديد كان ـ ولا شك ـ خطوة في فصل القضاء عن الادارة وفي مجاراة الآراء والاتجاهات الحديثة .

وهكذا تمكن حسين ان يستوطن اسطنبول سنة 1868 وأن يدخل في سلك موظفي الدولة العثمانية السامين . وقد عرض عليه ذلك ومالت نفسه كل الميل إليه كما رأينا لكنه طلب مهلة للتفكير وتنظيم شؤونه .

ولم يسر خير الدين لهذا الخبر بل عبر عن احترازه وعدم موافقته بمكتوب مؤرخ في 27 ربيع الثاني 1285 (17 أوت 1868) يحاول أن يثني

فيه حسينا عن رأيه في سكنى اسطنبول لأنه يؤمل منه أن يعود إلى تونس إذ صار أهل المملكة التونسية أحوج الناس إلى الاعانة .

وعندما أصر حسين على الاقامة باسطنبول نصحه خير الدين بنصائح تبرز أنه لم يكن غافلا عن أن أمثاله وأمثال حسين انما هم في حقيقة الأمر أجانب في تركيا . ونص هذه الرسالة جدير أن ينقل بعضه .

قال خير الدين مخاطباً حسين : «الرأي عندي هو أن تتربص في النازلة لأن الأمل في رجوعكم لبلادنا لم ينقطع ، بل أراه من الواجب عند الامكان لاحتياج الوطن لابنائه خصوصا أهل المروءة لدفع المصائب الحالة به احتياجا أكثر من احتياج الغير لهم . وهو المانع لي من اعتبار ما شرحتم في حقنا بالحاح مع تحقيق صدق ما ذكرتم ، لانه لا يسوغ في نظري لذي شرف أن يتباعد عن وطنه إذا لم يكن من الأسباب الا الفوائد الشخصية ، وهذا نظرا إلى ما يجب عن الأبناء لوطنهم مطلقا . أما إذا نظرنا إلى ما يجب على المسلم الاعانة في مصلحة الأمة عموما فأنا أجد أهل هذه الدولة أحوج الناس إلى الاعانة » . هكذا حاول خير الدين في رسالته أن يثني حسينا عن عزمه على عدم الرجوع إلى تونس وعن نية الاقامة في اسطنبول مبينا له أن الوطن (أي تونس) محتاج إلى أبنائه ، وخصوصا إلى أهل المروءة منهم ، لدفع المصائب الحالة به أو المهددة له . واحتياج تونس إلى أبنائها أعظم من احتياج الغير إليهم ويعتبر خير الدين – رغم كل ما ذكره حسين من فساد علائقه مع حكومة الباي – ان رجوع صديقه إلى تونس لم ينقطع الأمل فيه ، ويراه واجبا عند الامكان . ونلاحظ هنا وطنية خير الدين التونسي التي هي عنده مقدمة على كل ولاء آخر حتى ولائه للدولة العثمانية . يتضح ذلك في موقفه مما أزمع عليه حسين ، ويتضح أيضا من الألفاظ التي استعملها إذ سمى

تونس أحيانا بلادنا وأحيانا الوطن من دون تخصيص. والملاحظة الثانية هي أن كلام خير الدين ينم عن أمل في أن يلعب هو نفسه من جديد دورا سياسيا يسمح له باصلاح الأمور ويتجلى ذلك في قوله لحسين «ان الأمل لم ينقطع في رجوعكم إلى بلادنا وأنه يحتاج إليه وإلى أمثاله»، ويتجلى أكثر في بيانه أن نفس السبب - أي حاجة البلاد إليه وعدم انقطاع الأمل في افادة الوطن من جديد - هو الذي يمنعه من اعتبار ما شرحه حسين صحيحا مع تحقيق الصدق إذ لا يجوز في نظره لذي شرف أن يتباعد عن وطنه اتباعا للفوائد الشخصية، و «حالة الوطن ما هو مشاهد». ويضيف هذا نظرا إلى ما يجب على الأبناء لوطنهم مطلقا. «اما إذا نظرنا إلى ما يجب على المسلم من الاعانة في مصلحة الأمة عموما، فإنّا نجد أهل هذه الدولة (يقصد تونس) أحوج الناس إلى الاعانة».

وبقية رسالة خير الدين تشتمل على نصائح لحسين إن هو أبى الا أن يقيم باسطنبول فيقول له خير الدين: «ثم إذا أبيتم إلا التوجه لاسلامبول للاقامة بها فلا تفعل ذلك بدون الدخول في خدمة الدولة لما نتحقق أن يقال انكم طلبتم الدولة في الخدمة فامتنعت من قبولكم وهذا لا أرضاه بل لارضاء وجودكم باسلامبول مع عدم عناية الدولة بخدمتكم. ثم يجب علينا نصيحتكم بما يذكر إذا دخلتم في خدمة الدولة فاعلم ان رجال الدول - ولو كانوا في الظاهر يسلمون الاحتياج للاجنبي - فهم في الباطن لا يرضون بظهور نجابته ظهورا يثبت عجزهم. وهذا مرض طبيعي في غالب الأوطان، يجب على الداخل عليهم اعتبازه ومساعدة ضعيفهم في الرأي والتجنب لما يمس أشخاصهم حتى يألفوه شيئا فشيئا على التدريج. ثم لا تتداخل في أحزابهم المتضادة الا بما تقتضيه ظواهر الادلة من المصالح حتى تعلم المصلح منهم من المفسد

والاقتصار في جميع الحالات على ما به الحاجة في المواطن المطلوب فيها الكلام لا في غيـــرها ».

وقد عقب حسين على رسالة خير الدين بمكتوب مؤرخ في أوائل جمادى الأولى (أوت 1868) أكد فيه جدية العرض الذي عرض عليه في اسطنبول وبين أنه يطمح إلى القيام بعظام الأمور ويتهيأ لها بتعلم اللغات وخاصة التركية والفارسية والانقليزية فقال بالخصوص : «وما عرفت به السيادة من وجدان الخدمة لي بالدولة العلية أن قبلتها هو ما خاطبني به فؤاد باشا نفسه ، ومتى أخلص من أشغالي الخصوصية التركية أخاطب السفير هنا وهو يعرفه فيأمر بالتوجه إليهم بعد عرض ذلك على الدولة ، بحيث أني على يقين بقبولهم لي في الخدمة متى أشاء. وعبدكم ليس بمستعجل ويمكن لي أن أصبر سنة أخرى أو أكثر وان كان سني تجاوز وقت التعليم الا أن نفسي لا تطوعني أدخل في خدمة دولة قبل تعلمي شيء من الكتابة في لغتها واللغة الفارسية. فعندي انسان يعلمني هنا من اللسانين مقدار ما يكفيني، ولعلي أحصل على شيء في مدة ستة أشهر مع اللسان الانقليزي. والحصول على شيء من هذه الألسنة مما يسهل علي الحصول على الوظائف المخزنية. ولهذا قلت لهم: لا أقدر أن أقبل خدمة قبل عدة أشهر حتى أبيع حويجاتي بتونس. والا لو أردت البقاء باسلامبول مدة عشرة أيام أخرى كان مرادهم عرض المطلب على الدولة. وكنت فرحت بهذا غاية لسبب كوني ما طلبت ذلك من تلقاء نفسي، ولكن مصطفى باشا أخو عزيز مصر هو الذي خاطب فؤاد باشا وهذا طلب أن أتوجه عنده واستدعاني مرتين، فخاطبني في المرتين في هذا الشأن وقال : متى يظهر لك الاقامة عندنا فخبرني لاخاطب جناب الصدر. فقلت له : في هذا يلزمني الرجوع إلى باريس لامور خصوصية ،

فقال لي : اذن خاطب جناب السفير متى تشاء.والسفير كان عرض علي ذلك من قبل من تلقاء نفســه » .

وفي خصوص رغبة خير الدين في أن لا يقطع حسين الأمل في الرجوع إلى الوطن، أي تونس، قال هذا الأخير : «وأما ما ذكرتم من الأمل في رجوعي إلى بلادي فوالله الذي يعلم السر وأخفى عالم الغيب والشهادة لو لا أنتم بها ما رجعت إليها لو جعلوني وزيرها الأكبر. ولكني أرجع حين تصيرون أنتم وزيرها المطالب ولا يكون عليكم رئيسا في الخدمة ولو على وجه الاستشارة فيهنأ لي العيش حينئذ ولو كنت منزويا في بعض أزكان بيتي واني كنت الآن لست بشامت إلا أني أحمد الله حيث أراني أعز أصدقائهم على دعواهم ونصحائهم يخاصمونهم لدى المجالس وينقلون الكواغد . . . من يد إلى يد «تبت يدا أبي لهب وتب ما أغنى عنه ماله وما كسـب» .

اعترضتنا فيما سبق اشارات تضمنتها رسالة خير الدين إلى حسين المؤرخة بـ 27 ربيع الثاني 1285 (17 أوت 1868) تلوح إلى حالة تونس واحتياج هذا الوطن إلى ذوي المروءة من أبنائه لينقذوه مما حل به . ونجد في رسائل حسين التي بعث بها إلى خير الدين من باريس صدى لتلك المصائب ، وخاصة للسياسة الخرقاء المتبعة من طرف مصطفى خزندار والمتمثلة في الاستقراض المتوالي من أروبا .

ففي رسالة بتاريخ أواخر جمادى الأولى 1985 (سبتمبر 1868) يخبر حسين خير الدين بأنه سافر من باريس إلى لندن ومن أسباب تفضيله الاقامة بلندن على سكنى باريس «ان التونسيين كثروا بباريس كأنها صارت لهم محل هجرة ومأوى ومنازعة». وتعلمنا الرسالة الموالية بتاريخ 12 جمادى الثاني 1285 (30 سبتمبر 1868) ان ممن كان بباريس في تلك المدة محمود بن عياد «ليخاصم دولة تونس وابن أخيه» . وهذا ما يقوله لكل من يلاقيه حسب عبارة حسين الذي يذكر لنا محاولات محمود بن عياد المتعددة ليلاقيه ورفضه لذلك. ونحن نعلم من ناحية أخرى ان ابن عياد كان طامعاً في أن يربح مرة أخرى من القروض التونسية . وكانت باريس تحوي اذاك عددا من سماسرة تونس وتجارها ممن شاركوا في القروض السابقة كل يحاول أن يكون الربح نصيبه والخسارة نصيب غيره في تصفية القروض التي أصبحت لا بد منها بسبب افلاس دولة البايات. وفي تلك المدة أيضا كانت المداولات جارية «والمكايد تحاك لتشكيل لجنة دولية تكون وصية على تونس في سياستها المالية . وقد انتهت تلك المداولات والمكايد بتأسيس اللجنة الدولية المعروفة

باسمها الأجنبي «الكومسيون» في 6 جويلية 1869 بأمر من الصادق باي بعد موافقة الدول .

وفي الوقت الذي تم فيه الاتفاق بين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وانقلترا على تركيب هذه اللجنة ومهمتها، كاتب حسين خير الدين برسالة مؤرخة في 23 محرم 1286 (5 ماي 1869) جاء فيها : ليس عندنا هنا ما نتشرف بعرضه عليكم . وإنما نحن مترقبون لعلم ما عندكم من الرأي في هذا الاتفاق الأخير . ولا أظن أنه يكون فيه صلاح سوى تسليم البلاد ليد الفرنسيين . ولعمري ذلك خير للمسلمين ان لم يكن هناك طمع في صلاح الحال على يد أحد يأتي في المستقبل . وهما من ينكر علينا ، وذلك أني كنت حضرت في دار ليسبس، وحضر هناك كثير من أحبابه، فقال قائل منهم : «ما أراكم تحبون البلدة التي كبرتم فيها ، وما أراكم تحبون إلا الثمرة التي تسقط على الارض من تلقائها وكان لكم أن تجنوها بأيديكم بعد اعتدالها ، ولا تسقط من تلقائها إلا ما أخذت في التعفن التي لم يبق فيها نفع» .

ويعود حسين إلى هذه المسألة في مكتوب مؤرخ في ربيع الأول 1286 (جوان ـ جويلية 1869) وقد أبرم أمر الكومسيون ويروي حسين في هذه الرسالة نقدا لاذعا لمماليك البايات صادر عن رجال فرنسيين نعلم من ناحية أخرى أنهم كانت لهم أغراض في الأمر . كما فيه بعض الحدة من طرف حسين على خير الدين للوم صدر منه فجاء في هذه الرسالة : «وكنت أمس التاريخ عند ليسبس (1) ، وكان «قي» (2) حاضرا ،

1) Jules de Lesseps نائب في باريس وهو أخو Ferdinand de Lesseps

2) OSCAR GAY موظف في وزارة الخارجية بباريس وهو من أسرة فرنسية اقامت مدة طويلة بتونس للتجارة

ومعه غيره من الوزارة الخارجية . فتكلموا في أحوال تونس، وكان محصل رأيهم مـــــدار كلامهم أنهم لا يرجون خلاصا بوجه في أحوال تلك المملكة المسكينة ما لم يتخل وزيرها عن الخدمة. وقد كتب هذا جول دي ليسبس قائلا إنه يعلم أن ما وقع لا يوافق غرضه، يعني غرض ليسبس، ولكنه يعلم أن ليسبس يسعى أبدا فيما يكون به دوام روابط المحبة بين الدولة الفرنساوية والتونسية . ولعل هذا من جملة تهكمات الرجل . فقالت الحماعة : «وزيرنا أي دفلات (1) كتب للقنصل بتونس أن يترك الأمر بين التونسيين وجماعة السلف، ولذلك صار نائب الكنتوار د اسكونت (2) يسعى في جلب الطليان والانقليز في باريس ولندرة وفلورانس وتونس، ولذلك توجه الطبيب كستل نوفو للمرة الخامسة إلى تونس، فإذا دخلت إدارة تونس في يد الكومسيون، فهي كناية عن دحول البلاد في يد الأجانب، وان كانت والحالة هذه في أيديهم . ثم قالوا : «لو بقيت في رجال تونس الذين يزعمون أنهم أصحاب همم وأعراض بقية لما تركوا أمر بلادهم في يد ديركتور مجنون بوزارة فرنسية (3) وبيد وزير لكثرة اشتغاله لا يلقي باله ولا يلتفت لاحوال تونس . وكان تيسو (4) يريد أن يخاطبه في شأن تونس بجملة فأجابه أنه لا له وقت في التكلم في شأن تونس ولا يضيع وقته في شأنها. وقال ليسبس : لو كنتم كما كنت أظن فيكم من حب الوطن لفعلتم ما ترومونه رغما على أنف وزير فرنسة فان الجرنالات بأيدينا وغالب متوظفي الوزارة

1) De la Valette وزير خارجية فرنســا

2) Comptoir d'Escompte

3) يقصد مدير الشؤون السياسية بورارة خارجية فرنسا دبريز Desprez

4) Tissot سفير فرنسا في اسطنبـــول

معنا، واني أقسم لكم أن الوزير لا يقدر على ضرركم بحرف، ولكن العيب والعار عليكم حيث لا تمسكون أيدي من خرب بلادكم.

فهذا ما وقع، وعليكم جوابه، وأنا ليس لي ناقة في هذا الباب ولا جمل. وأما ما يتعلق في خاصة نفسي، فما تشكيت لكم لتعملوا شيئا لأجلي، وإنما تشكيت لأكون معذورا فيما إذا قلت أو فعلت شيئا، ولا لكم أن تقولوا: هذا الأمر لا يرضيني منكم. فأنا دخلت في هذه الدنيا عريانا، وإني على يقين أخرج منها كما دخلت، ولا آخذ معي الا حسن ظني بالله، ولا يحزنني ما يفوتني من حطامها.

والله يحفظكم ويرعاكم، والسلام من مقبل ايديكم، عبدكم حسين.

في ربيع الأنور 1286 (جوان . جويلية 1869)».

تم تكوين الكومسيون أي اللجنة المالية، الدولية وعين خير الدين رئيسا لها . وقد اطلعنا على مكتوب حسين إلى خير الدين بعد أن تم ذلك. ومع استبشاره بحزم خير الدين وكفاءته وجدنا حسينا يبدي تشككه في أن تنجح اللجنة في اصلاح الأمور، لأن تونس أصبحت كالفريسة تحيط بها الذئاب ولا ينتظر من الذئاب أن تتنحّى بسهولة عن فريستها. ومع ذلك فإن حسينا موافق لخير الدين في رأيه وهو أنه «يجب على القادرين من أبناء الوطن أن يجلبوا لوطنهم مصلحة ويدفعوا عنه مضرة» .

ونحن نعلم من مصادر أخرى أن خير الدين قد لقي أشد الصعوبات في الاصلاح المالي الذي حاوله على رأس اللجنة المالية الدولية بإعانة نائب رئيسها متفقد المالية الفرنسي فيليت VILLET . وهذه الصعوبات تأتت من أصحاب الديون ومن الوزير مصطفى خـزندار وأذنابه وشملت في آن واحد تصفية الديون بصـورة معقولة واصلاح نظم الجباية في تونس. وليس هذا مقام التبسط في ذكر هذه الصعوبات ولا كيف تغلب خير الدين عليها. لكنا نلاحظ أن حسينا لم يشارك خير الدين في هذا العمل، ولم يكن له اتصال مباشرة بالكومسيون.

ورغم موافقته خير الدين على أنه يجب على القادرين من أبناء الوطن أن يعملوا لجلب المصلحة لوطنهم ودفع الضرر عنه، نجده مازال مقيما بأروبا في الأشهر الأولى من عام 1870، لم يرجع إلى تونس. وفي 18 مـارس 1870 كتب إلى خير الدين رسالة يجيبه فيها على أمره بالرجوع إلى تونس من دون تأخير. فيقول : «سيادتكم تعلم أني ما عدلت عن

رأيكم منذ تشرفت بمعيتكم ، ولا صددت عن الامتثال لأوامركم وإني أعلم علم يقين أنكم لا تأمرون بشيء الا بعد أن يترجح جهة امكان حصوله . لكن، يا مولاي، أمركم بالرجوع في هذه المرة مما شوّش عَلَيَّ وحيّر فكري وأوقف اتمام البناء الذي كنت في صدده . وذلك قد علم الله مني أن نفسي والحالة هذه اختارت العزلة عن خدمة سائر الدول . وأن تعيش في زوايا الخمول . لكن معارفي الذين يرون بحسن ظنونهم أن خدمتي أولى لنفسي وللدولة ، حثوني على قبول خدمة شريفة في الدول العثمانية كما يعلم سيادتكم ». وحسين يشير هنا إلى ما كان عرض عليه في سنة 1868 أي منذ سنتين من الانتظام في سلك الدولة . ويعود حسين بإسهاب في هذا المكتوب إلى ذلك الاقتراح ويأتي بتفاصيل جديدة لم يذكرها في سنة 1868 وهي لا تهمنا هنا . وانما يهمنا عدم تحمسه للرجوع إلى تونس . ثم ينهي تردده الذي ينم عنه مكتوبه بقوله : « وعبدكم عازم على القدوم إليكم بعد أسبوع أقضي فيه حوائجي هنا . وهناك يظهر ما يستقر عليه الحال . واني أتمنى رؤيتكم ، وهذه فرصة سعيدة ان شاء الله اغتنمها . وأشهى شيء عندي أن يوافق مرادي لمرادكم والأمر كله لله تعالى » .

لا يشك المتأمل في هذه الرسالة أن حسينا أصبح يفضل الاقامة بأروبا والتمتع بالحرية التي يجدها في عواصمها على الرجوع إلى خدمة البايات والتقيد بقيود تلك الخدمة . وقد أدرك خير الدين ذلك ، فحاول أن يوفق بين رغبة حسين في الابتعاد عن تونس والاقامة بأروبا ، وبين الحاجة إلى الاستعانة به في حل المشاكل المتنوعة التي كان يلاقيها كوزير مباشر في تونس . فلم تكن هناك مشكلة الديون وحدها بل ظهرت قضايا أخرى نتجت عن سياسة مصطفى خزندار وغفلة الباي ، وهي

قضايا استطاع أصحاب المصالح فيها ادراجها في ملف علاقات تونس بدول أروبـــا

وأول هذه القضايا التي كلف حسين بمعالجتها في أروبا قضية «كستلنوفو» CASTELNUOVO وشركائه، وهي القضية التي اشتهرت بين التونسيين بقضية هنشير الجديدة. وهذا الهنشير ضيعة كبيرة تمسح آلاف الهكتارات على أربعة وعشرين كيلومترا من العاصمة التونسية ، وكانت ملكا لمصطفى خزندار وقد اكتراها منه في سنة 1869 الطبيب الايطالي «كستلنوفو» الذي كان طبيبا من أطباء البايات. ثم كون «كستلنوفو» شركة ايطالية لاستغلال هذه الضيعة. وقد أدخل في الشركة شخصيات ايطالية لها تأثير في السياسة والاقتصاد وجعل ادارة الضيعة لابنه «قليم». ونشأت خلافات بين ابن «كستلنوفو» والسلط المحلية في الجديدة، وقع التشكي منها إلى قنصل ايطاليا الذي استغلها لاثارة مشكل ديبلوماسي على عادة القناصل الأوروبيين في ذلك العهد. وصادف هذا المشكل المختلق ازدياد المطامع الايطالية في تونس. فاغتنمت الحكومة الايطالية الفرصة للمطالبة بامتيازات جديدة من الحكومة التونسية ، وهددت بارسال مراكب حربية إلى المياه التونسية فنصح وود (WOOD) قنصل بريطانيا بتونس الباي بايفاد سفير عنه إلى إيطاليا، مع الاعتماد أيضا على تدخلات السفير التركي بها.

وقد كلف الجنرال حسين بهذه المهمة من الجهة التونسية فأقام لأجل ذلك مدة الأسابيع الأولى من فيفري سنة 1871 بفيرنزة (FLORENCE) لتتبع أطوار القضية هناك. ومن ذلك التاريخ ستصبح هذه المدينة الايطالية مقرا لحسين إذ لم تنته القضية الا في أواسط 1873 بحكم تصالحي صادر عن رئيس مجلس التعقيب الايطالي. وما انتهت هذه القضية حتى اثيرت في ايطاليا أيضا قضية أخرى تطلبت هي بدورها

مساعي حسين واقامته في مدينة ايطالية أخرى هي قرنة (LIVOURNE)

وهذه القضية التانية هي قضية ميراث قابض الدولة التونسية السابق نسّيم شمامة، الذي مات بقرنة وخلف ثروة كبيرة، اعتبرت حكومة البـاي ان معظمها يجب أن يرجع إليها إذ هي أموال اختلسها القابض من مداخيل الدولة التي كان مؤمنا عليها. وكان نسّيم يجمع في أيام أحمد باي ومحمد باي والصادق باي بين قيادة الطائفة اليهودية وقباضة الدولة. وقد ادعى في أوائل جوان 1864 ان التورةالتى نشبت منذ أكثر من شهر في الايالة التونسية يمكن أن تهدده في نفسه وفي أمواله، وأظهر شدة الخوف، خاصة وأن الناس يتحدثون بأنه أشار بمضاعفة الاعانة (أي المجبى) التي كانت سببا لاندلاع الثورة. وطلب نسيم الاذن من الباي ومن مصطفى خزندار في السفر إلى فرنسا والاقامة بها حتى يعود الأمن إلى تونس. فوقعت محاسبته محاسبة سطحية وتحصل على براءة من الوزير مصطفى خزندار بعد أن أغرمه بمليون فرنك. ولم يتردد نسّيم رغم هذه البراءة من أن يحمل معه إلى فرنسا قسما من دفاتر الدولة و مستنداتها المالية ووثائق يمكن له أن يعتمدها للضغط على أعوان الباي، إذا ما فكروا يوما في محاسبته محاسبة جدية. وأقام نسّيم بباريس إلى سنة 1871 ثم غادرها في تلك السنة إلى إيطاليا حيث سكن مدينة قرنة ومات بها في 24 جانفي 1873. وقد ترك ثروة طائلة قدرت بأكثر من 27 (سبعة وعشرين) مليونا من فرنكات ذلك التاريخ أي ما يساوي مرة ونصف المداخيل السنوية للدولة التونسية في ذلك العهد.

وكانت ثروته تشمل دورا وأراضي ودكاكين في تونس وضواحيها وضيعتين واسعتين بالمحمدية، وتشمل أيضا أكثر من سبعة عشر ألف رقعة من رقاع الديون التونسية. ولم يكن لنسّيم ولد ولا بنت فأظهر بعض أحفاد أخوته وصية مؤرخة في 1868 توصي لهم بميراث الهالك.

وطعن بقية أقاربه وأبناء اخوته وأحفادهم في تلك الوصية وادعوا أنها باطلة وطلبوا نصيبهم من التركة على مقتضى الشريعة الموسوية. ومن ناحية أخرى أسرع خير الدين عندما علم بموت نسّيم شمامة بطلب عقلة على جميع مخلفاته حتى تسترجع الدولة التونسية ما بقي بذمته من أموالها. وقد أظهرت المحاسبة أنه بقي بذمته ما يزيد على سبعة وعشرين مليونا من الريالات. وحاول الوزير مصطفى خزندار أن يستفيد من القضية فتدخل بالضغط على الورثة حتى يقبلوا توسطه مقابل تسليمهم اياه جزءا من ميراثهم ففروا إلى قرنة باعانة قنصلي فرنسا وايطاليا. وقد كان هذا التدخل من الأسباب التي عجلت بعزل مصطفى خزندار.

وبفـرار ورثة نسيّم شمامة إلى قرنة انتقلت القضية إلى ذلك البلد واضطر خير الدين - الذي كان حريصا على ألا يهمل هذه القضايا - إلى أن يعين وكلاء عن الدولة التونسية لدى مجالس الحكم الايطالية.

وقد أناط بالجنرال حسين القيام بهذه المهمة في عموم وجوهها. وأوكل إلى حزمه واطلاعه على النظم والعادات الأوروبية اختيار المحامين وتقديم الحجج والوثائق والقيام بالتدخلات اللازمة. وقد أقام حسين لهذا الغرض بقرنة. وتمت القضية في اكتوبر 1881 باتفاق جعل للحكومة التونسية ثمانية وعشرين في المائة من التركة وأعطى بقية التركة للورثة الذين كانوا قد باعوا حقوقهم قبل ذلك إلى بنك درلنجيي. واما حسين فقد انتزعت منه قبيل ذلك التفويضات التي خولت له مباشرة القضية.

وهذه القضية - قضية تركة نسّيم شمامة - اضطرت الجنرال حسين إلى الإقامة في قرنة بايطاليا ثمانية سنوات، تخللتها من حين إلى آخر أسفار إلى تونس. وقد طالت الاقامة حتى صارت قرنة مستقرا لحسين. وهو أمر كان له أكبر الأثر في حياته الخاصة والعامـة.

وهذه مقتطفات من رسالة كتبها حسين في 23 صفر 1291 (11 أفريل 1874) أي في أواخر السنة الأولى من قضية تركة نسّيم وهي تشهد على تحمسه للقضية وحرصه أن يتتبعها بنفسه عن كثب بالاقامة في قرنة، لكنها تدل أيضا على أنه كان متفائلا أكبر التفاؤل وكان يعتقد أن القضية ستنتهي بسرعة لفائدة الحكومة التونسية. يقول حسين: «وأما سؤال سيدي عما يراه العبد في نازلة ورثة نسّيم، فان العبد يرى فصلها بالحكم أحسن بدون شك وأفيد لدولتنا ان شاء الله تعالى بكثير، لان الورثة لا يصالحوننا بدون شك قبل تمام التقييد طمعا لما يمكن من وجود ما في أوهامهم من الحجج التي تنفعهم. فإذا لم يجدوا ما يأملونه، كما هو المأمول في الله، يذعنون حينئذ إلى الصلح الحقيقي. وأي احتياج من جهتنا في قبول الصلح في ذلك الوقت، إلا أن نشدد عليهم في الشروط وما أظن ما بقي من مدة التقييد تتجاوز عن شهرين آخرين، ثم تدخل النازلة في يد التريبونال، وحيث يكون الاحتجاج بأزمتنا، لا أظن النازلة انها تطول، وعلى كل حال من أول وهلة يظهر أمرها.

وبودي والله اني في خدمة سيدي في هذا الوقت الذي يحتاج فيه إلى زيادة معين. لكنني أرى نازلتنا هذه صارت مجمة. ومن له مساس بها يرى لنا الحق فيها. وغالب افوكاتية فرنسة (1) تعرفت بهم ووزعت في آذانهم صحة أمرها وكلهم يقولون لاتعب عندكم في النازلة، فأزمة دولتكم هي الحجة الوحيدة. وكان الانتصار على الورثة متحقق عندي بحول الله تعالى. فان بعد العبد عن النازلة، تحتاجون إلى ارسال غيري لا محالة، لان سيسفومو (2) يتيسر الاستنفاع به إذا كان الذي

1) Firenze (Florence)

2) محامي الدولة التونسية

يخدمه قائما عند رأسه. وإما إذا فوض إلى نفسه شيء يشيب الغراب ويبيض القطران ولا يقضي الحاجة. فوحياتكم ما مرادي التشكي منه لانني قادر بحول الله على تخديمه، كما أني قادر على الاستغناء عنه بالمرة لكنني أقول ما أقول، والحالة هذه لئلا تظن فيه وزارتنا أنه يقدر على فعل شيء من تلقاء نفسه قلّ أو جلّ».

الرسالة صريحة إذن في التعبير عن رغبة حسين في البقاء بايطاليا والدفاع عن تلك الرغبة بذكر المصلحة العامة. وكان يؤمل أن ينجح بسرعة في اتمام هذه القضية وهو ما لم تحققه الأحداث كما بينا.

وصلت بنا دراسة رسائل الجنرال حسين إلى أوائل جويلية 1869 أي إلى التاريخ الذي صدر فيه الأمر القاضي بتكوين لجنة مالية دولية تراقب تصرفات البـاي في مداخيله ونفقاته. وقد طالت بين الدول الأوروبية - وخاصة بريطانيا وفرنسا - المداولات المتعلقة بتكوين تلك اللجنة وتركيبها ومهمـة أعضـائهـا.

وفي أثناء تلك المداولات التي دامت أكثر من سنة ونصف حاول جميع من شارك في استغلال القروض التونسية أن يؤثر على سير الأحداث وان يتحصل على الحل الذي يتفق ومصلحته الخاصة. وتبارى أصحاب البنوك وغرماء الدولة التونسية والموظفون الفرنسيون والتونسيون المشاركون لهم في سرقاتهم، تبارى جميعهم في ابتزاز ما استطاعوا، بعد أن ظهر للعيان افلاس دولة الباي، وكثرت الأراجيف والأحاديث في تونس وفي باريس، حيث كان يقيم أكثر أرباب الديون ومبعوثو مصطفى خزندار وغيرهم ممن أهاج أطماعهم قرب تصفية مداخيل الايالة التونسية.

وقد وجدنا في الرسائل الأخيرة التي اطلعنا عليها من رسائل حسين صدى للأحاديث التي كانت تدور بباريس في قاعة الاقتبال من دار جـول دي لسبس JULES DE LESSEPS أخـو فردينانـد دي ليسبس FERDINAND DE LESSEPS صاحب مشروع قناة السويس. وقد كان جول دي ليسبس نائب باي تونس بباريس، وكانت له صلات وثيقة بالأوسـاط السياسية والمالية بباريس وخاصة بالبنوك التي أقرضت

البـــاي. وكان حسين قد نقل خــاصة أ قوال أسكار قاي Oscar Gay ·
الموظف بوزارة الخارجية الفرنسيـــة الذي كان ينتسب إلى أسرة من تجار
الفرنسيين المقيمين بتونس منذ سنوات طويلة والذي كان أيضا متصلا
بأصحـــاب البنوك المذكورين. وقد رأينا أن آراء حسين قد تأثرت
بعض التأثر بالوسط الذي كان يتردد عليه في باريس، وخاصة بما كان
يبثه جول دي ليسبس حوله من أفكار موافقة لبعض المصالح كما أحسسنا
في المكتوبين الذين استعرضناهما ان خير الدين لم يكن يحبذ تلك
المواقف وانه كان في الحقيقة يتهيىء – اذاك –لقبول رئاسة اللجنة
المالية الدولية التي عين فيها رسميا في 7 سبتمبر 1869. لكنه كان منذ
جويلية 1869 من العاملين على أن تكون هذه اللجنة المفروضة على تونس –
وقد اضطرها الافلاس إلى قبولها – ان تكون أخف الضررين. وقد بسط
آراءه في رسالة بعث بها إلى الجنرال حسين وأجاب عنها هذا الأخير
بمكتوب طويل مؤرخ في 10 اغسطس 1869 نقتطف منه ما يلي: «ان
رسالتكم السياسية، أدام الله بقاءكم، وفي معارج السيادة والسعادة
ارتقاءكم، وقع (كذا) من عبدكم الموقع الحســـن.

وقبل خروجي من باريس طالما نازعت جماعة ليسبس فيما يرجع
إلى الأمور التي أشار إليها سيدي وقبحت سياستهم، والكثير منهم أذعن
إلى الحق، وان تباعدها من ذوي الأعراض والمعرفة أمثالكم ليس هو
من الانسانية ولا من السياسة. وان جول يقول وان كان غرضه وعقله
في عدم وجود نائب فرنســاوي في الكومسيون الأول التي انتم رئيسه،
لكـــن بدون وجـــود أجنبي بينهم لا يتـــم الأمـــر. وعبدكم وافقه
على ذلك، فمن سوء جدا لا يتم لنا أمر ولا يستقيم بدون غاصب
أجنبي. ومع هذا فإني أعتقد أنه لا يتم من هذا الأمر شيء بدون تسليم
ما في اليد اليسرى إلى اليد اليمنى. ولله دركم في انتخاب الكتبة

الثلاثة ، فوالله لو طفتم المشرقين والمغربين لما' وجدتم من هو أولى بهذا الأمر منهم. فان وجدتم مثلهم للولايات فإنا سنرى عيانا كيف يحيي الله الموتى ، ثم اني اقسم قسما لا حانث فيه ولا آثم ان الذئاب لا يتركون لكم مفترساتهم ما لم تكشر عن أنيابها وتبدي وجوها مكفرة وتذب دونها كما يذب الكريم عن حسبه وشرفه ودينه . وبعد ان علمتم هذا فالعبد على رأيكم : يجب على القادرين من أبناء الوطن أن يجلبوا لوطنهم مصلحة أو يدفعوا عنه مضرة ، البرء زوال المرض ، وممازجة العافية بالمرض نوع من الراحة للبدن . وما أنتم إلا سحاب هاطل حيثما صرفه الله انصرف. واني اذكركم ، والذكرى تنفع المؤمنين ، بمثل العامة : من جرب المجرب حلت به الندامة.. والله يحفظكم من الناس ويقيكم البأس ». وكأنه خشي ان لايفهم خير الدين الاشارات التي اشتملت عليها الرسالة فأضاف إليها ملحقا جاء فيه بالخصوص وصف للسرقات المقترفة في أوراق الديون وقد اختلس الكثير منها.

« وربما يجد سيدي كتابي هذا مرموزا ، واحل لكم شيئا من رموزه : ودلك أنكم لا تعرفون حقيقة الدين الطارىء. فبيد إلياس (1) وحده مليونين فرنك كواغد اشتراها من يده الأخرى بمائتي ألف فرنك ، وهذا المبلغ حاسب به الوزير أنه مصروف على نفسه . ففي تجريدة واحدة أكثر من مائة ألف فرنك مصروف ، وإذا أردتم معرفة بعض الحقائق عليكم بمسيو سليم شدياق ، وهو يعلم الكثير من أمور السلف. وعلمي سبعة عشر مليون أخرى تذاكر . فوالله ان مدخول تونس لا يوفي (2) بالكانبيو كما عليه الآن إذا ظهرت الديون كلها ، فلا يخلصكم الا

1) إلياس مصلـي
2) كذا في الأصل والصواب يفـي

اظهار الفلس، وفي الاقل عدم الاعتراف بالتذاكر الطارئة التي بيعت بعشرة في المائة. وكنت حاضرا عند القائد نسيم يوما، فعرض عليه مائة ألف بعشرة آلاف، فقلت له : هذا المبلغ كثير، لا تدفع الا خمسة آلاف، فرجع السمسار ليستشير البائع، فقلت يوما لإلّياس : لماذا تبيعون الكواغد المائة بعشرة؟ فقال : هذا كلام البورصة، وأنا ما أبيع بهذا المقـــدار، وفي الحال كان يشتري ذلك لنفسه، ويأخذ الكومسيون (1) لنفسه. فوالله تجدون من يستحق ان يشنق ويعلق بشوافر عينه ان انتم نصبتم مجلســـا يحكم على السراق».

1) أي العمولة أو أجر السمســـار

جرنا استعراض مواقف خير الدين وحسين الاصلاحية إلى ذكر قضايا شهيرة اضطر إلى الاهتمام بها، كانت من نتائج فساد الحكم فى ذلك العهد ومن مظاهر السياسة الخرقاء المتبعة في جميع الميادين وبالخصوص في الميدان المالي . وكان خير الدين حريصا على تتبع هذه القضايا حتى الحكم النهائي فيها، وان طال وكلف الدولة التونسية نفقات ذات بال . وقد حرص على ذلك ليعلم الناس علم اليقين أنه عازم على أن لا يتغاضى عن السرقات، وانه لا يتجاوز عن خيانة أعوان الدولة للامانة، ولا يتسامح في حقوقها، ايا كان المستخف بها .

لكـن التونسيين في ذلك العهد لم يكونوا ليؤمنوا بتبدل السياسة مادام المسؤول الأول عن خلل السياسة المالية، مصطفى خزندار يشغل الوزارة الكبرى ويعرقل تنفيذ التدابير التي يقترحها خير الدين بوصفـه رئيسـا للجنة المـالية الـدولية ووزيرا مبـاشرا. لـذا لم يتردد خير الديـن في أن يبلغ الباي نتيجة بحث VILLET نـائب رئيس اللجنة (الكومسيون) وخلاصته أن مصطفى خزندار قد استأثر بما لا يقل عن ألفي رقعة من الديون التونسية يظهرها أحيانا ويخفيها أخرى للمضاربة على ثمن الرقاع في البـورصة.

ولم يتـردد حتى في الاعتماد على المنزلة التي كانت عند الباي لحظيه مصطفى بن اسماعيل، مما ستكون عاقبته وخيمة فيما بعد على خير الدين نفسه وعلى تونس . لكن خير الدين كان حريصا قبل كل شيء على التمكن من عزل مصطفى خزندار وعرض قضيته على مجلس

حكم. والجدير بالملاحظة ان خير الدين اجتنب أن يكون فصل قضية مصطفى خزندار بالمشيئة كما وقع في الماضي لوزراء البايات، بل طلب من الصادق باي أن يكون للنظر في هذه القضية مجلس بحث وحكم برئاسة أخيه علي باي وعضوية المفتي الحنفي أحمد بن الخوجة والقاضي المالكي محمد الطاهر النيفر واثنين من المماليك هما محمد خزندار ورشيد كاهية. ولم يتدخل خير الدين بعد ذلك في القضية بل أحال كل ما يتعلق بها إلى مجلس الحكم، وبذلك ركن مصطفى خزندار إلى طلب صلح أغرم بمقتضاه بجزء من الأموال التي كانت بذمتــه.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر سنة 1873 خلف خير الدين مصطفى خزندار في الوزارة الكبرى، وبقي في هذا المنصب حتى استعفائه في 21 جويلية 1877. وقام في هذه المدة التي لم تتجاوز أربع سنوات بعمل اصلاحي واسع النطاق قد تناوله بالدرس عدد من الباحثين وصارت أهم أطواره معلومة لدى المثقفين التونسيين ولذلك لن نصفه وصفا مفصلا، بل سنهتم فيه خصوصا بالتأييد والاعانة اللتين وجدهما في هذا العمل الاصلاحي من قبل عدد من الرجال الذين كانوا مثله مقتنعين بوجوب اصلاح الحكم بتونس، وفي مقدمتهم الجنرال حسين.

وكان الجنرال حسين قد رجع إلى خدمة الدولة التونسية في سنة 1871 بطلب ملح من خير الدين، وعين مستشارا بالوزارة الكبرى مكلفا بادارة أحد أقسامها الأربعة، وهو القسم الثاني الذي كان يهتم بالقضايا المدنية. ولا شك أن تعيين حسين في هذا الوظيف قد روعي فيه تسهيل مهمته لدى مجالس الحكم الأجنبية في قضية الجديدة. وقد أضيف إلى ذلك في ديسمبر 1872 الاشراف على القسم الثالث الذي كان مكلفا بالأحكام الجنائية. ثم أسندت في أكتوبر 1874 وظيفة مستشار القسم الثاني إلى

محمد خزندار. وفي نوفمبر من نفس السنة ـ أي بعد تولي خير الدين الوزارة الكبرى بسنة ـ عين حسين مستشارا للمعارف والنافعة أي الأشغال العـامـة.

ولا شك أن تعيين حسين في هذا المنصب كان من طرف خير الدين اعترافا بكفاءته وبما بذله قبل هذا التعيين من جليل الخدمات للدولة التونسية. فقد كان حسين يفوق أترابه من المماليك بمعارفه وثقافته. ولهذه الميزة كان في فترة الاصلاحات ـ التي بدأت في سنة 1857 بصدور عهد الأمان وانتهت في سنة 1864 بالثورة المعروفة بثورة ابن غذاهم ـ قد كلف بمهام تتناسب مع كفاءته وقام بها أحسن قيام. فقد عين اذاك رئيسا لمجلس الجنايات وعين ـ وذلك أهم ـ رئيسا للمجلس البلدي، وبهذه الصفة حاول أن يصلح طرقات العاصمة وان يرسم مبانيهـا العامة ثم عهد إليه بالاشراف على المطبعة الرسمية التي أسست في سنة 1860، وعلى الجريدة الرسمية «الرائد» التي ظهرت في نفس السنـة.

وقبل تعيين حسين مستشارا للمعارف، تمّ في أوائل 1871 ـ وبايعاز من خير الدين الذي مازال حينذاك وزيرا مباشرا ـ تعيينه عضوا في اللجنة المكلفة بمراقبة الدروس في الجامع الأعظم، جامع الزيتونة المعمور. وبمقتضى هذه العضوية وبأمر من خير الدين قام حسين في أواسط مـاي 1871 بتفقد للدروس بالجامع وحرر بعده تقريرا نشره الرائد التونسي في عدده المؤرخ بـ 6 سبتمبر 1871. وقد سبقه تفقد وتقرير انجزهما عضو آخر من لجنة المراقبة هو الشيخ محمد العزيز بوعتور، باش كاتب. ومقارنة التقريرين مفيدة لادراك اختلاف وجهتي الرجلين. فالعزيز بوعتور اكتفى بالتنويه، وذكر أن كل شيء كان على أحسن

ما يرام، أما الجنرال حسين فقد نحا منحى نقديا . فلاحظ أنه لم يجد من بين الدروس درسا في تفسير القرآن كما لاحظ كثرة دروس الفقه والنحو التي كانت تشغل نصف الوقت الجملي المخصص للتدريس. وبيّن ان التلامذة يحتاجون - بجانب الأساتذه المختصين في المواد المختلفة - إلى مربّ عمومي يعينهم على استخلاص ثقافة موحدة من شتى الدروس التي يتلقونها . اقترح أيضا ان يقع الاهتمام بصورة خاصة بطرق التعليم، وان تضبط تلك الطرق بجانب المواد في كتيب واضح العبارة يوزع على التلامذة كما يوزع على المدرسين. فمما لا شك فيه ان آراء حسين في التعليم كانت متأثرة بالطرق العصرية في التربية التي شاهد نجاعتها في أروبا . وهو من هذه الناحية موافق لخير الدين الذي خصص صفحات متعددة من كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» لوصف معاهد التعليم في فرنسا وغيرها ولذكر مراحله وطرقه، مما أوحى بتنظيم جديد واصلاح عميق للتعليم بتونس.

بينـا فيما سبق أن اقامة حسين بايطاليا دامت سنوات ، وامتدت إلى ما بعد استعفاء خير الدين من الوزارة الكبرى وخروجه من البلاد التونسية وبطول المدة أصبحت اقامة حسين بقرنة أشبه بسكنى المستقر، ونمت خبرته بأحوال ايطاليا خصوصا وأروبا عموما . وكان منذ شبابه ميّالا إلى تنمية علاقاته الاجتماعية وإلى زيارة الناس والحديث معهم ، مهما كانت أجناسهم . وكان محبا للاطلاع على أحوال الأمم المختلفة وعاداتها يسأل ويستفسر ويبحث ويناقش . هذا مع قراءة الكتب وصحف الأخبـار فأصبح له بذلك معارف واسعة عن النظم الأوروبية وأخلاق الأوروبيين ظهر اثرها في مكاتيبه إلى خير الدين وغيره من أصدقائـه .

ولم يقتصر الجنرال حسين أثناء إقامته بايطاليا على الاهتمام بالقضايا التي كلف بها بل اعتبر نفسه في منزلة النائب عن خير الدين والحكومة التونسية . فحاول بقدر استطاعته التعريف بالسياسة الجديدة المنتهجة في تونس وبانجازات خير الدين واصلاحاته ، مدافعا عنه في الأوساط الخاصة والعامة . وكان اذاك في أروبا انصار لمصطفى خزندار يكتبون في الصحف وينشرون الأخبار المختلفة والملفقة خدمة للوزير السابق — — الذي كانوا يستفيدون منه — واساءة لسمعة حلفه الذي لم يجدوا سبيلا إلى الاستفادة منه . وكان حسين يكاتب خير الدين بانتظام ويخبره بكل ما يكتشفه من ذلك ، كما يعلمه بسير القضايا العدلية التي كلف بها . وخاصة قضية ميراث نسيّم شمامـة .

وقد كان غالب الذين كانت لهم علاقات بتونس ويمرون بايطاليا يقصدون الجنرال حسينا ويزورونه بقرنة ويتحدثون معه في الشؤون التونسية. ولذا نجد صدى تلك الزيارات والمحادثات في رسائله. ففي رسالتين مؤرختين الأولى في 27 ربيع الثاني 1291 (13 جوان 1874) والثانية في 18 جمادى الثانية 1291 (2 أوت 1874) يخبر حسين خير الدين بالمناورات التي قام بها «وود» WOOD سفير بريطانيا في تونس لفائدة مصطفى خزندار. وقد كتب حسين الرسالة الأولى اثر زيارة الراهب الانقليزي دافيس Davies له في قرنة واعلامه بما سمعه في منزل وود Wood عن سفر هذا الأخير سرا إلى اسطنبول للاستعانة بسفير بريطانيا هناك حتى يتدخل لدى الباب العالي لفائدة مصطفى خزندار

أما الرسالة الثانية فقد كتبها حسين بعد أن زاره وود Wood نفسه عند رجوعه من الشرق، وحاول أن يقنعه بضرورة مراعاة خير الدين وحسين لسابق علاقاتهما بمصطفى خزندار. وهذه الرسالة الأخيرة قد اشتملت على تصريح وود Wood بأن طبع خير الدين لا يلائم خطة الوزارة لملك مثل الصادق باي. وقد أجابه حسين بكلام يدل على تصوره لخطة الوزارة وواجباتها. وهو تصور يختلف عن النظرة السائدة قبل ذلك بين المماليك وخدام البايات والتي تتلخص في التملق وفي ارضاء شهوات الملوك. والحديث الذي دار بين وود Wood والجنرال حسين كما نقله هذا الأخير لا يخلو من الاهمية والطرافة. قال (أي وود Wood) محدثا حسينا عن خير الدين: «ليس عنده من اللين والملاطفة ما عند الوزير السابق وله أفكار أهل أروبا ومعارف وزرائهم، وهو حديد النفس لا يتحمل الاعوجاج، وأمراء المسلمين اليوم ان لم توافقهم وزراؤهم على مقتضى شهواتهم لا يلبثون أن يغيروهم في كل يوم كما تغير الثياب، ولهذا لا يستقيم لهم نظام، وما تيسر للوزير السابق أن يمكث

بالوزارة مدة خمس وثلاثين سنه الا كونه لم يضادد قط شهوات مخدومه.
فقلت له: عندي ملاحظة هنا أرجوك أن تصغي إليها، وهي اني أسألك ما هي نية الوزير حين يقبل ثقل الوزارة ويوكل إلى عهدته الوفاء بالامانة هل هي اعانة أميره على ما يعود بصلاح المملكة وأهلها، وفي ضمنه صلاح الأمير والوزير نفسه أم تكون نيته موافقة الأمير على شهواته ليتمتع هو معه ولتطول أيام وزارته؟ فلا أظنك تجيبني بالثاني إذن فلا تكون نية من له دين وغرض الا صَلاح العموم وفي ضمن ذلك مصلحة الخصوص»

أول الشروط التي يجب في نظر حسين أن تتوفر فيمن يتولى الوزارة هي اذن مراعاة المصلحة العامة التي تندرج فيها جميع المصالح الخاصة ومنها مصلحة الملك نفسه. فهذا المعنى الذي أصبح اليوم من المعاني المتفق عليها قد كان غائبا عن اذهان الكثير من الناس الذين عاشوا في مثل بلادنا من أبناء الوطن ومن الأجانب أيضا مثل «وود» سفير بريطانيا. أما حسين فهو يقدم مراعاة المصلحة العامة حتى على الكفاءة التي يتحدث عنها في الأسطر الموالية من الرسالة بما يدل على أن الوزير السابق مصطفى خزندار كان عاريا منها.

ولم تقتصر المكايد والمناورات على بعض القناصل من أنصار الوزير السابق. بل دبرت مكايد أخرى منذ بداية وزارة خير الدين معتمدة على الحظوة التي كانت لمصطفى بن اسماعيل عند الباي. ومن المعلوم ان خير الدين نفسه كان قد التجأ إلى مصطفى بن اسماعيل لاعلام الباي باختلاس مصطفى خزندار للآلاف من رقاع الدولة وللتمكن من عزله واضطر خير الدين بذلك إلى الموافقة على تعيين ابن اسماعيل وزيرا للبحر وان يقوي نفوذه ويبرزه للعيان. فازداد بذلك اقبال ذوي الحاجات

وأصحــاب الأطماع على باب مصطفى بن اسماعيل محاولين استغلال تدخلاته لادراك مراميهم القذرة. ولم تسلم من هذه التدخلات والمكايد القضايا المنشورة في البلاد الاجنبية ومنها قضية ميراث نسّيم شمامة . ففي 9 رجب 1291 (28 أوت 1874) أي بعد تعيين خير الدين في الوزارة الكبرى بعشرة أشهر فقط، كاتب حسين خير الدين ليعلمه بالتدخلات التي وقعت لديه للتحصيل على صلح لفائدة ورثة نسيم شمامة. وجاء في الرسالة ان المتدخل لديه ـ وهــو الطبيب لومبروزو LUMBROSO أسرّ إليه قائلا أن جياكومــو GIACOMO قوتيــارس GUTTIERS وهو سمسار يهــودي، كاتب الورثة بقوله : «إذا رأيتم تشديدا في أمر الصلح من حسين فكلفوني أنا فإني أتكلم هنا مع سي مصطفى بن اسماعيل ليخاطب سيدنا وتحصلون على مطلوبكم». وتدخل هذا السمسار جياكومو ستكشف الأحداث بعد خمس سنوات عمــا وراءه : فهو ممن كانوا يخدمون بتونس مصالح درلنجي صاحب البنك الذي كان له دور معروف في القروض التي اقترضها مصطفى خزندار وفي استفحال الديون التونسية وإفلاس حكومة الباي. واهتمام درلنجي وسماسرته بقضية نسيم انما هو فصل من فصول مأساة الديون التونسية أو بعبارة أخرى مهزلة القروض التونسية . فتركة نسيم شمامة كانت تشتمل على آلاف من رقاع الديون التونسية . وقد بقي درلنجي مع عدد قليل من المضاربين في باريس وتونس بالمرصاد لتلك الرقاع يتحين الفرص لاشترائها بأبخس الأثمان مترقبا الظروف التي ستمكنه من بيعها بأضعاف ما اشتراها به . والمتأمل في تلك المضاربات وفي امتدادها على سنوات متعددة لا يشك في أن هؤلاء المضاربين قد بنوا مناوراتهم ومضارباتهم على أن وزارة خير الدين لن تدوم وان فساد الحكم في تونس سيستفحل

وان فرنسا ستحتل حتما الايالة التونسية ، وقد كانوا يعملون جاهدين لتقريب ساعة الاحتـلال .

وما أن استعفى خير الدين من الوازرة الكبرى في سنة 1877 ، ثم ارتقى مصطفى بن اسماعيل إليها في سنة 1878، حتى ضاعف درلنجي وقوتيارس مساعيهما للاستفادة من قضية ميراث نسيم شمامة . واشتد حرصمها على ذلك عندما ثبت في صائفة سنة 1878 ان بريطانيا العظمى لا تمانع في امتداد النفوذ الفرنسي على تونس . ففي الأشهر الأولى من سنة 1879 اشترى درلنجي من ورثة نسيم شمامة حقوقهم في القضية . ثم سعى إلى التحصيل على حقوق الدولة التونسية . ومن الغريب ان هذه الدولة قد نوبت عنها سمسار درلنجي جياكومو قوتيارس GIACOMO GUTTIERS نفسه الذي تحدثنا عنه، . وقد تم بعد انتصاب الحماية بقليل في أكتوبر سنة 1881 اتـفاق بين الحكومة التونسية ونائبها قوتيارس من جهة ودرلنجي وسمساره وهو قوتيارس هذا نفسه من جهة أخرى وبمقتضى هذا الاتفاق اسند لدرلجي 72 بالمائة من تركة نسيم وللحكومة التونسية 28 ٪ وقد كلف نفس السمسـار GIACOMO GUTTIERS بتصفية التركة فقبض درلنجي 20 مليونا من الفرنكات مقابل مناب ورثة نسيم وكان قد اشتراه منهم بثمانية ملايين . وأحدثت هذه الصفقة الغريبة ضجة في فرنسا واتهم القنصل رستان وغيره بالارتشاء فيها ، لكنها تمت على كل حال ، في غمرة احتلال فرنسا لتونس. والاحتلال نفسه كان عملية سماهـا بعض الفرنسيين بالحـرب من أجـل الصفقات « LA GUERRE POUR LES AFFAIRES »

أمـا حسين فإن مكاتيبه المؤرخة في سنتي 1879 و1880 تدل على أن حكام تونس في ذلك العهد حاولوا تحت ضغط قنصل فرنسا أن يبعدوه

عن القضية. لكنّ حسينـــا رفض أن يتخلى عنها وحاول أمام استسلام الحكومة التونسية أن يحيل القضية إلى جماعة من أصحاب البنوك الايطاليين والفرنسيين، غير أنّ الحكومة التونسية لم توافق على ذلك. وقد أشار مرات في رسائله إلى الظروف التي كانت تحيط بعمله في تلك الفترة. فجاء مثلا في الرسالة التي بعث بها إلى خير الدين باسطنبول في (18 فيفري 1880) : «أما نازلتي فاني لا أسوغ لنفسي ما لا يسوغه المحافظ على عرضه في مثل هاته النازلة. فإن الخصمـــاء وحياتكم خاطبوني في وقت من الأوقات ان آخذ منهم مليون فرنك وأرفع يدي من النازلة بمعنى أني استعفي من التمادي في المدافعة واترك الأمر بيد وزارتنا وهم يتخلصون منها. ونائب درلنجي يقول لي : وجـدت غاية الليانة (كذا أي اللين والمطاوعة) من وزارتكم وغاية الشدة عندك . . . وجميع العقـــلاء الذين يعلمون أحوال بلادنا يعذرونني فيما أني أخذت الجعالة للتسليم في النازلة، إلا أن نفسي لم تطاوعني على التسليم لأترك الميدان خاليا لاعداء وطني واني اليوم في الأقل انغص عليهم عيشتهم».

هكــذا كانت أحوال تونس قبيل الحماية. وهذا ما كان يعانيه المصلحون فيها فيحتاجون إلى كثير من الصبر والشجاعة والنزاهة للقيام بما هو في الحقيقة واجب الموظف الذي يكلف بمهمــة.

وقــد تتابعت القضايا قبل الحماية وتشابهت وان كان حسين يقــوي نفسة بأنه على الأقل نغص على الأعداء عيشهم، فقد فقد هو من جهته راحته وتألم لهذا الوضع الدي استفحل في تلك السنوات الشداد.

ذكرنا في صفحات سابقة مشاركة الجنرال حسين للوزير خير الدين في الإصلاح الذي قام به في ميدان التعليم بتونس من يوم عين وزيرا مباشرا في 18 جانفي 1870 إلى استعفائه من الوزارة الكبرى في 21 جويلية 1877 . وقد ذكرنا أيضا أن حسينا عين في نوفمبر 1874 مستشارا للمعارف والنافعة، فكان التعليم من مشمولات وظيفه الجديد. لكننا نعتبر رغم ذلك ان اصلاح التعليم يجب أن ينسب إلى الوزير خير الدين، لأن مشاركة حسين كانت بالرأي والإشارة ولأن خير الدين هو الذي اتخذ القرارات وضبط طرق تنفيذها. لقد كان حسين في المدة التي تم فيها اصلاح التعليم بتونس مشغول البال بالقضايا التي كلف بتتبعها خارج تونس وخاصة بقضية تركة نسيم شمامة المنشورة إذاك لدى محاكم قرنة بإيطاليا.

فاضطر حسين إلى أن يكثر من الأسفار إلى إيطاليا وإلى الإقامة الأشهر المتعددة بقرنة . ولم يقتصر خير الدين على استشارة حسين وتلقي آرائه، بل استشار غيره من العلماء، ويدل على ذلك مثلا تركيب اللجنة التي عهد إليها بالنظر في ترتيب أحوال الدروس والمشائخ المدرسين والطلبة بالجامع الأعظم، جامع الزيتونة وكذلك أحوال المكتب الجديد الذي صدر الاذن بفتحه في حاضرة تونس لتعليم أبنائها «الفنون السياسية» كما جاء في الأمر القاضي بتكوين هذه اللجنة والمؤرخ في 4 جمادى 1 1291 (18 يونية 1874). وقد تضمن هذا الأمر أسماء أعضاء تلك اللجنة التي كانت تجتمع كل يوم اثنين برئاسة خير الدين وهم :

أحمد بن الخوجة المفتي الحنف . والطاهر النيفر القاضي المالكي، وعمر بن الشيخ قاضي باردو، والعزيز بوعتور باش كاتب، ومحمد بيرم رئيس جمعية الأوقاف، والعربي زروق رئيس المجلس البلدي، والشيخ المدرس أحمد الورتتاني. ولم يذكر حسين من بين هؤلاء، للسبب الذي أشرنا إليه، أي كثرة غيابه عن تونس لكننا نعلم ان آراءه لم تهمل : فالترتيب الذي أقر في التعليم الزيتوني أخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تضمنها تقريره إثر التفقد الذي أجراه بطلب من خير الدين في جانفي 1871 . والملاحظ ان القرارات التي اتخذت في ميدان التعليم مطبوعة بالطابع العملي وبمراعاة الممكن وهما ميزتان تغلبان على جميع ما أنجزه خير الدين مدة توليه الوزارة في تونس.

فشؤون التعليم في تونس كان يسودها قبل ذلك ما ساد ميادين أخرى من تدهور الأحوال من ناحية، ومن اخفاق المحاولات الاصلاحية السابقة التي كثيرا ما كانت تنبني على نظرة غير واقعية وعلى مطامح واسعة وتقليد للغير لا يراعي واقع البلاد ولا امكانياتها من ناحية أخرى.

فعندما تولى خير الدين الوزارة كان التعليم التقليدي - الذي مكن البلاد في الماضي من المحافظة على كيانها الروحي والثقافي - قد تدهور كمّا وكيفا. فالمترددون على الكتاتيب - أي المدارس الابتدائية التي تعلم القرآن والكتابة والقراءة - لم يكن عددهم يتجاوز أربعة عشر ألف تلميذ في كامل الايالة. وكان بعض المنتصبين لتعليم الناشئة لا يحسنون المبادىء التي يزعمون تعليمها. أما في مستوى أعلى، فقد كان قلة من أصحاب الوظائف الشرعية أو المتطوعين يلقون دروسا غير منتظمة في جوامع أهم المدن التونسية. وكاد التعليم في هذا المستوى ينحصر في القرن التاسع عشر في جامع الزيتونة بالعاصمة. ولأهمية

هذا المركز الثقافي اعتنى البايـات بالتعليم فيه وبأحوال المدرسين وانتظام جراياتهم. وآخر ترتيب اتبع في نظام التعليم بجامع الزيتونة قبل تولي خير الدين الوزارة هو الأمر الذي أصدره أحمد باي في سنة 1842 والمعروف باسم «المعلقة» لأنه علق عند صدوره بباب الجامع. وقد ضبط هذا الأمر عدد المدرسين فجعلهم ثلاثين مدرسا، 15 من الحنفية و15 من المالكية، وحددت مرتباتهم فجعل جراية كل واحد منهم ريالين في اليوم. وأسنَدَ مراقبة الدروس ومواضبة المدرسين إلى رئيسي الإفتاء بالمذهبين وإلى القاضيين وعيّن لهم مرتبا لذلك، وأمر بأن تدفع كل هذه الجرايات من بيت المـال.

وقد بادر خير الدين – ولم يمض على تعيينه كوزير مباشر إلا بضعة أشهر – فاستصدر من الصادق باي أمرا يقضي بترفيع جراية المدرسين بجامع الزيتونة من ريالين إلى ثلاث ريالات في اليوم. وصدر هذا الأمر في سبتمبر 1870. وفي جانفي 1871 وقع تعزيز مراقبة المفتيين والقاضيين المالكيين والحنفيين بلجنة رباعية للاشراف على الدروس، سبق لنـا الاشارة إليهـا، وقد كان حسين أحد أعضائها. أما لجنة الاصلاح التي ذكرناها آنفاً فقد كانت نتيجة أعمالهـا الأمر المؤرخ في 27 ذي القعدة 1292 (25 ديسمبر 1875) الذي ضبط بالتفصيل ترتيب التعليم بالجامع الأعظم، فقسمه إلى ثلاث مراحل: عليا ووسطى وسفلى. وعين الكتب التي تدرس في كل مرحلة وعدد الدروس وحصة كل درس. وقد خُصص قسم منه لنصائح تربوية طلب من المدرسين العمل بها. كما أظهر ذلك النص اهتماما خاصا بشروط المواضبة من قبل الطلبة، فجعل لكل طالب دفترا يرسم فيه الدروس التي يحصرها ودرجـة مواضبته عليها واجتهاده فيها والامتحانات التي تجرى عليه ونتائجها. وربط بذلك التمتع

بالامتيازات الممنوحة لطلبة جامع الزيتونة كالاعفاء من الخدمة العسكرية ومن الضـــرائب.

وقــد حرص خير الدين على أن تطبق هذه التراتيب تطبيقا حازما، فاستصدر أمرا ثانيا في 25 ذي الحجة 1292 (22 جانفي 1876) يقضي بتنظيم مراقبة ذلك التطبيق باشـــراف مستشار المعارف الجنـــرال حسين. وعين له نائبان هما الشيخان عمر بن الشيخ ومحمد بن الخوجة. هذا مع ابقاء الاشراف العلمي للمفتيين والقاضيين الحنفيين والمالكيين. وقد اتم خير الدين هذه الاصلاحات في التعليم الزيتوني بانشاء مكتبة جديدة بالجامع الأعظم سميت: «المكتبـــة الصادقية». وقد انشئت في سنة 1875 وحوت آلافا من الكتب المطبوعة والمخطوطة، منها أكثر من ألف مخطوط كانت على ملك خير الدين فأوقفها على مطالعي تلك المكتبة، ومنها أيضا الكتب والمحطوطات التي سلمها مصطفى خزندار مقابل جزء من المال الذي حكم عليه بارجاعه للدولة. وقد صحب هذه الاصلاحات أيضا العناية بمدارس سكنى الطلبة من جهة، ومن جهة أخرى تنظيم التعليم بالكتاتيب واشتراط الكفاءة والشهرة بحسن السيرة في مؤدبيها وتشجيع الأكفاء منهم على توسيع كتاتيبهم وتحسين مستواها وأحوالها. والناظر في جميع هذه الإصلاحات وخاصة فيما يتعلق منها بالتعليم الزيتوني يلاحظ أنها أبقت لهذا التعليم ميزاته الأساسية والموروثة وانها تبدو كحلقة جديدة أضيفت إلى الاصلاحات السابقة، وخاصة إلى الترتيب الأحمـــدي الذي تضمنته المعلقـــة. فاصلاحات خير الدين لم تحدث ثورة في المواد أو الأساليب، بل حافظت على المواد والمناهج التقليدية لكنها قوت الناحية التنظيميـــة بنصوص ضبطت جميع تفاصيل الدراسة، كما قوت المراقبة وحاولت أن تجعلها فعلية وأن تعود المدرسين والطلبة على احترام التراتيب

والمواضبة . فهذه الاصلاحات لم تجدد ولكنها قننت ونظمت وحاولت إحكام التنظيم طلبا للنجاعة . وقد كان عدد من رجال الاصلاح في تونس يطمحون إلى تجديد أوفى مما حصل سنتي 1874 و 1875 في التعليم الزيتوني ومناهجه ، تدلنا على ذلك الفصول المتعلقة بالتعليم في كتاب «أقوم المسالك» وآراء حسين التي عبر عنها في رسائله وكذلك بعض الوثائق الصادرة عن لجنة التأمت برئاسة مصطفى خزندار وعضوية خير الدين والعزيز بوعتور وأحمد بن الخوجة ونظرت في سنة 1862 – أي في عهد الطفرة الاصلاحية والقانونية التي تبعت صدور عهد الأمان – في إمكانية ادخال العلوم العصرية في التعليم الزيتوني، لكنها لم تنته إلى نتيجة بعد سبع جلسات ولم تحقق النوايا الخطيرة التي كانت تلاقي ولا شك معارضة شديدة لو أنها خرجت إلى حيز التنفيذ.

أما خير الدين فسيتبع طريقة أخرى : فإلى جانب التعليم الزيتوني الذي عمل بنجاعة على تنظيمه سيتصور تعليما عصريا يوافق حال البلاد اذاك، فلن يفكر في قلب أوضـــاع التعليم التقليدي، ولا في انشاء جامعة بل سينشىء مدرسة جديدة يحدد لها مهمتها بما يوافق الحاجة اذاك ويسميهـــا : المدرسة الصادقيـــة .

ذكرنا فيما سبق أن أمر 1291 (1874) قضى بتكوين لجنة لاصلاح التعليم وعين لها مهمتين اثنتين : من جهة «تحرير ما تقتضيه المصلحة في ترتيب أحوال الدروس بالجامع الأعظم والمشائخ المدرسين به والطلبة»، من جهة أخرى - وحسب عبارة الأمر نفسه - «النظر في أحوال المكتب الجديد الذي أصدرنا أمرنا بفتحه لتعليم أبناء أهل حاضرتنا الفنون السياسية» وهذا المكتب الجديد هو الذي سمي بعيد ذلك «بالمدرسة الصادقية». والأمر صريح في أن مهمتها الأولى هي تكوين من نسميهم اليوم بالاطارات الادارية. والفنون السياسية المذكورة في الأمر هي التي يحتاج إليها الموظفون السامون في ادارة الشؤون العامة حسب ما سماه الجنرال حسين بالسياسات الوقتية في رسالة إلى خير الدين مؤرخة في 1868 سبق أن أشرنا إليها. ويقصد حسين بهذه العبارة «السياسة الملائمة للعصر» : معرفة الدول العظمى في ذلك العهد ولغاتها وحضارتها وتقدم العلوم والفنون فيها. وإنّا لنجد تطابقا تاما في المعنى والعبارة بين ما سبق لخير الدين وللجنرال حسين ولأمثالهما ان كتبوا عن التعليم وما تضمنته النصوص الرسمية وتعاليق الرائد التونسي عليها في فترة تأسيس المدرسة الصادقية. فجميعها يؤكد الحاجة إلى تعليم العلوم التي من شأنها أن تضمن ازدهار البلاد ومناعتها وقد بيّن «الرائد» مرات عديدة أن المدرسة المزمع إحداثها ستكون مدرسة «أهلية» أي مدرسة عمومية تسيّرها الدولة وتضمن لها النفقات التي تحتاج إليها. والجدير بالملاحظة أن هذه العبارة هي التي كانت تستعمل في مصر في نفس المعنى، بجانب عبارة : «المدارس الأميرية» وهذه الصفة بتونس

كانت تقتضي أيضا أن خريجي تلك المدرسة ستكون لهم الأولوية في الوظائف العمومية حسب النص الصريح للفصل 68 من الأمر الصادر في 5 ذي الحجة 1291 (13 جانفي 1875) الذي ضبط تراتيب المدرسة الجديدة. والملاحظ أن مداولات اللجنة المكلفة بتحرير تلك التراتيب لم تطل. وهو دليل آخر على أن خير الدين لم يقترح تكوين هذه اللجنة إلا بعد أن اكتملت في ذهنه صورة المدرسة التي كان يريد إحداثها وهو ما تؤكده مراسلاته مع مراسلين له في باريس وغيرها كانوا يجمعون له المعلومات عن المدارس المختلفة الموجودة بأروبا. وهي معلومات مكنته من توضيح النظرة التي بقيت له عن هذا التعليم اثر اقامته الطويلة في باريس بين سنتي 1853 و1857 والتي تعكسها صفحات «أقوم المسالك» المتعلقة بهذا الموضوع.

وأول ما يجدر ملاحظته هو أن هذه المدرسة الجديدة أرادها خير الدين مؤسسة لها ذاتيتها الخاصة حتى تحقق بلوغ غاية سياسية معينة هي تكوين موظفي الدولة تكوينا يوافق مقتضيات العصر. ولكن خير الدين حرص أيضا على ابراز التعاون الذي كان يبغيه بين هذه المؤسسة الجديدة والمعهد العلمي العتيق في البلاد، وهو جامع الزيتونة، رامزا بذلك إلى ما أكده في كتابه أقوم المسالك «من أنه ينبغي للمسلمين في ذلك العصر أن يقتبسوا من نظم الافرنج وتراتيبهم السياسية ما يوافق الشريعة الاسلامية ومقاصدها». فقد كان خير الدين في تأسيس هذه المدرسة يرمي إلى الاصلاح لا إلى قلب الأوضاع. ولعل أول ما يدل على ذلك تركيب اللجنة التي كلفت بتحرير تراتيب هذا المكتب الجديد. فهي نفس اللجنة المكلفة بالنظر في أحوال جامع الزيتونة، بل وقع تكليفها بالمهمتين في نص واحد وبأمر واحد، وكان أغلب أفرادها ممّن تكونوا بالزيتونة ومن أبرز أعضائها أبرز أعضاء المجلس

الشرعي. لكن هذا الاتجاه لم يكتف بالتشكليات والرموز، بل تجلى بكل وضوح في هيكل المدرسة الجديدة وفي تنظيم التعليم بها كما ضبطته النصوص الصادرة في أوائل سنة 1875، وكما صورته لنا مقالات عديدة نشرت «بالرائد» في تلك السنة وفي السنوات الموالية لها. فقد كان التعليم في المدرسة الجديدة موزعا على ثلاث شعب، بعضها مستقل عن بعض من الناحية النظرية، ولكنها متداخلة متعاونة في الحقيقة والواقع. فالنصوص تذكر أن الشعبة الأولى يتلقى فيها التلامذة تعليما أوليا ابتدائيا، وفي الثانية تعليما تقليديا حسب المناهج المعمول بها في جامع الزيتونة، وفي الثالثة يتلقون مبادىء العلوم الطبيعية والرياضيات وغيرها من العلوم العصرية، ويتعلمون اللغات الاجنبية. وفي الواقع كان كل تلميذ يُمكَّن - إذا رغب في ذلك - من تلقي العلوم الاسلامية الأَصلية ويكوّن تكوينا تقليديا، كما يُمكَّن في نفس المدة من التكوين العصري والعلوم الحديثة. وقــد احتاطت النصوص الرسمية لذلك فجاء في «الفصل» الرابع والخمسين من الأَمر التأسيسي الصادر في 13 جانفي 1875 ان جدول أوقات الدروس يجب أن يمكن التلامذة من الانتساب في آن واحد إلى الشعبة الأُولى والثانية من جهة وإلى الشعبة الثالثة من جهة أُخرى. وهكذا يتلقى التلامذة في السنة الأُولى دروسا تمكنهم من تعلم القراءة والكتابة ومبادىء الحساب ومن حفظ سور القرآن الكريم، ويضاف إلى ذلك في السنة الثانية تلقين احدى اللغات الآتية : التركية أو الايطالية أو الفرنسية ثم يعلم التلامذة باحدى هذه اللغات - وفي الواقع بالفرنسية - مبادىء الجغرافيا والحساب والجبر والهندسة وعلم الهيأة. ويمتد التعلم بهذه الطريقة إلى آخر السنة السابعة، يوازيه - ابتداء من السنة الرابعة وحتي آخر السابعة - تعلم النحو وعلوم العربية والفقه والعلوم الدينية بصورة معمقة تمكن التلميذ بعد سنة اضافية

من الالتحاق بالمرتبة العليا من جامع الزيتونة. وينص الأمر على أن من يتم تعلمه في هذه الشعبة الأخيرة قبل اتمام تعلمه في الشعبة العصرية، يمكن له أن يخصص قسما من وقته لحضور دروس جامع الزيتونة. وقد كان للمعهدين تعاون آخر ظهر في تكليف عدد من المشائخ بالتدريس في كليهما، وكانت الكتب المستعملة مشتركة بينهما. فتفتح المدرسة الجديدة على العلوم العصرية واللغات الأجنبية قد استند إلى أسس متينة من التكوين الديني الاسلامي واللغوي العربي. ثم ان برامج المدرسة الصادقية كانت مطابقة إلى ما دعا إليه رجال الاصلاح التونسيون في القرن التاسع عشر من تشجيع ممارسة العلوم الحديثة بين المسلمين بعد تقوية ايمانهم وتعريفهم بمزايا دينهم وسامي قيمه. وهو ما أشار إليه مثلا خير الدين في كتاب «أقوم المسالك» وأكده بعد ذلك أحد أنصاره ومشاركيه في تنظيم التعليم في تونس، وهو محمد بيرم الخامس في كتابه الذي نشره بمصر بعد انتصاب الحماية بتونس وهو كتاب «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار». وبالنسبة إلى خير الدين فقد كان مقتنعا ـ منذ ألف كتاب «أقوم المسالك» ـ أنه يمكن اقتباس النظم التي ظهرت نجاعتها في دول أروبا الكبرى والتوفيق بينها وبين أوامر الشريعة الاسلامية. وأفادته تجربته ان كثيرا من المؤسسات العتيقة يمكن الاستفادة منها من جديد، على شرط اصلاحها دون الحاجة إلى تقويضها بل زادته التجربة اقتناعا بأن تلك هي الطريقة الناجعة لاصلاح الأمور وتحقيق الازدهار والتقدم في الدول الاسلامية. أما الطريقة الأخرى فمن شأنها أن تثير الخلافات في وقت يتطلب اصلاح أحوال الامة الإسلامية توحيد الكلمة واتفاق العلماء ورجال السياسة. وهذه الطريقة في الإصلاح هي التي اتبعها في ميادين أخرى كالعدل والاقتصاد والأوقاف وغيرها وهو ما سنبينه فيما بعد.

أمـا ميدان التعليم فقد كان عمل خير الدين فيه نابعا عن شعوره بتأكد الاصلاح الممكن والسريع أمام الأخطار التي كانت تهدد البلاد. وقد أظهرت الأحداث أنه لم يخطىء. ولقد بينا بالتفصيل في غير هذا المكان وفي مؤلفات نشرت منذ سنوات، أن المدرسة الصادقية - رغم الضربات التي سيسددها لها مصطفى بن اسماعيل ثـم سلـط الاحتلال - قد لعبت دورا أساسيا في الحفاظ على الذاتية التونسية ومقـوماتهـا.

نجـد ضمن المكاتيب التي بعث بها الجنرال حسين إلى خير الدين من ايطاليا رسالة مؤرخة بـ27 رجب 1293 (18 أوت 1876) يذكر فيها حسين أنه، أثناء اقامته بحمام منتكتيني MONTECATINI المعدني، قد التقى بالأعيان وأهل السياسة من مختلف الأجناس ومنهم بالخصوص أعضاء في مجلس الاستئناف الذي أحدث بمصر منذ مدة قريبة. وجميعهم كان يعتقد أن الدولة التركية، متى خرجت مظفرة من حرب البلقان التي كانت تخوضها اذّاك ستمنح رعاياها حرية تامة كحرية انقلترة وبلجيكية وايطالية وانه سينتخب من بين تلك الرعايا مجلس نـواب «كما لا يشكون في أن مصر وتونس تقتديان بالدولة العلية طوعا أو كرها»، وإلا أمرتهما الدولة العليا بارسال نواب «بمحلس نواب الأمة» باسطنبول، وبدلك تفقدان استقلالية حكومتيهما بادارتيهما الداخلية. أما إدا كانت نهاية الحرب البلقانية وخيمة على الدولة العثمانية فستنتصب على تونس حماية فرنسية أو ايطالية وقد مهدت الدولتان الأوروبيتان إلى دلك بابراز الطوائف اليهودية من يهود الجرائر من ناحية ويهود قرنة وعيرهم من ناحية ثانية ووجود هذه «العصبيات» أو «CORPORATIONS» - حسب عبارتي حسين - مما قد يجلب لتونس ارتباكات كثيرة. ويوصي حسين بمجابهة هذا التيار ومقاومته بادماج جميع الرعايا - ومنهم اليهود - في بوتقة واحدة، ومنحهم نفس الحقوق وبقية الأهالي. ويضيف قوله: «بل من الرأي ان لا يبقى بتونس قائد لليهود بل يكونون مختلطين مع سائر السكان». وهذا موقف معاكس للموقف الذي كان حسين نفسه قد وقفه في

عام 1860 عندما عارض بحجج مسهبة اقتراحا لابن أبي الضياف كان يرمي إلى عدم التمييز بين الرعايا على اختلاف أديانهم، فقد بدت لحسين في سنة 1876 مقتضيات لم تكن بادية له بكل وضوح في سنة 1860، وهي التي لخصها في الفقرة الموالية من رسالته: « فالحاصل اني أرى إيالتنا المسكينة في خطر عظيم. وكذا أمراؤها إذا لم يتداركوا أمرهم بترتيب مجلس نواب للامة ومجلس أكبر مثل السناتو يدافعان عن حقوق الأمير والمأمور، لان بني آدم، كما لا يخفى سيادتكم، مثل الغنم يتبع بعضهم بعضا. فإذا كان أغبياء الترك يحصلون على الحرية، فكيف يتقاعد أذكياء العرب المتوفر حظهم من الغيرة والحمية والهمة الابية؟ على أن مقتضى الوقت لا بد أن يأخذ مفعوله طوعا أو كرها. فعلينا إذن أن نسير قبل أن يسار بنا أو يسلط علينا بدعوى الشفقة على النوع الانساني حتى لا يظلم بعضنا بعضا. ولا أخفيك يا سيدي أن قلبي أحس بالخوف على أسيادنا وعلى بلادنا وكأن ما يحيرنا قرب زمانه: فان لم نبادر بالتماس التأويل فيما يجمع كلمتنا ويجبر خللنا يوشك أن يبادرنا، ونحن غافلون ».

ومما يجب ملاحظته ان حجج حسين التي يبرر بها الحاحه على وجوب المبادرة بتأسيس المجالس في تونس تتعلق هنا بامكانية تدخل تركيا من ناحية والدول الأوروبية من ناحية أخرى أي بما يرجع إلى العلاقات الدولية. لكن محمد السنوسي قد نسب إليه كلاما فاه به في آخر وزارة خير الدين وقد أوشكت المكائد التي كانت تحاك أن تنجح في فصل هذا الأخير عن الحكم. وقد لام حسين خير الدين على استبداده و« مخالفته في العمل لواجبات الشورى » التي كانت من زهرات كتابه « أقوم المسالك » وهذا اللوم مبني هنا على اعتبارات تتصل بالسياسة الداخلية. فرأي حسين، الذي يوافقه محمد السنوسي عليه، هو أن خير

الدين فقد باهماله للشورى وباستبداده بالرأي الكثير من أنصاره الذين ساندوه في بداية حكمه، وبذلك سهل على مصطفى بن اسماعيل أن يستغل نفور الباي منه. وقد كان خير الدين أيام وزارته يجتنب الخوض في هذا الموضوع بل قد منع السنوسي من نشر مقال في «الرائد» التونسي يعيد فيه إلى الأذهان مواقف خير الدين في كتاب «أقوم المسالك» وكان ذلك قبيل انفصال خير الدين عن الحكم بثلاثة أسابيع. فما أكثر نقاده الذين ظهروا عندما قربت مغادرته الحكم! وان كان خير الدين لم يجب بالتفصيل عن ذلك النقد قبل استعفائه من الوزارة الكبرى، فقد أجاب باسهاب بعد ذلك. وقد روى جوابه كل من بيرم الخامس مع التصريح بالتصديق والتأييد، والسنوسي باحتراز المتأدب الذي ما زال يعتقد ان مزاج خير الدين كان يدعوه إلى الاستبداد واجتناب الشورى. وتطور الرجلين بعد سنة 1881 يفسر إلى حد بعيد موقفيهما اذاك من خير الدين ومن سياسته.

أما جواب خير الدين عما وجه إليه من انتقاد فيتلخص في أن الدساتير والمجالس تحصل عليها الأمم اما بثورة شعبية أو بهبة من ملوكها، والطريق الاولى لم تكن ممكنة ولا محبذة في تونس. أما الثانية فقد حاول خير الدين أن يسلكها، إلا أنه وجد من الصادق باي معارضة باتة. ولم يستطع أن يعتمد لاقناعه بتغيير رأيه على أنصار عديدين أو عازمين على المطالبة الجادة. بل اقتصر الأمر على اقتراحات قدمت من طرف عدد قليل من ذوي الآراء النيرة، لا يكفي عددهم لتكوين مجلس. وسأل خير الدين شيخي الاسلام، فكان جوابهما «حاصله ان هذا الأمر لا يرضي الباي ولا يقوم به أصحابك ولا يعرف الأهالي له قيمة ولا يطلبونه» وأضاف خير الدين: «ثم اني سألت الذين طلبوا ذلك مني من أصحابي عمن يقوم بوظيفة المجلس من الأهالي. فكنت

كلمـــا سألت واحدا ذكر لي بقية أصحابي، وانحصرت دائرة الأمر فيما بيننا، مع كون الباي غير راض بذلك. فتركت الخوض في المسألة بعد ذلك، ولا شك عندي ان الاستبداد مع الصدق والنصيحة انفع من المشاركة في الرأي إذا أفضى إلى التشتت» وقد سهل على السنوسي أن يجيب: «الاستبداد بشرط الصدق والنصيحة غير مضمون الدوام، إما بتغير فكر الشخص أو بتغييره بغيره». وهو جواب سهل قد يسرته الصيغــة التي صاغ بها السنوسي كلام خير الدين.

المهم اذن هو انَّ رجال الاصلاح في تونس واقرب أنصار خير الدين إليه لم يسكتوا عن اهماله لأمر المجالس طيلة المدة التي تولى فيها الوزارة الكبرى بتونس. بل ألحّوا في تذكيره بأنه مؤلف كتاب «أقوم المسالك» الذي تدعو مقدمته إلى الحكم المقيد بقانون والى تنظيم المجالس حتى تتم فيها الشورى ومحاسبة الوزراء. وذكروه أيضا بمقتضيات العصر وبالاخطار التي كانت تهدد الممالك الاسلامية ان هي تأخرت عن منح رعاياها – على اختلاف أجناسهم ودياناتهم – الحقوق التي ضمنتها الدساتير في الأقطار الأوروبيــة.

ولانصاف خير الدين لا بد أن نرجع في تفهم ذلك الموقف إلى نص كتبه في الموضوع ونقله عنه محمد بيرم الخامس في الجزء الثاني من «صفوة الاعتبار»، وسنعرض عن القسم الأول منه لطوله ولانه يلخص الأسباب التي منعت خير الدين من الالحاح في مطالبة الباي بانشاء المجالس. وهذه الأسباب هي كما بينا، رفض الباي ذلك رفضا باتا وعدم اهتمام عامة الأهالي بذلك وضعف عزيمة الخاصة في الأمر وقلة عددهم. وقد ذكر خير الدين في آخر هذا القسم بابطال العمل بالتنظيمات التي أسست في سنة 1277 (1861) وبفشلها وبما تبع ذلك من مظالم ومضار ولم يتعرض أحد لذلك بأدنى انكار حسب عبارة خيـــر الدين.

والمهم في جواب خير الدين هو بيانه للسياسة التي التجأ إليها عندما تبين له ان انشاء المجالس كان غير ممكن. فقد قال خير الدين

في هذا المضمار: «لما كان الحال ما ذكره، وأيست من الوالي بتونس في تأسيس التنظيمات سعيت في تحسين ادارة المملكة وتأمين راحة السكان بقدر الطاقة والامكان، مستعينا بالله وبمن كان من أهل المروءة من رجال الحكومة» ويسوغ لخير الدين أن يقول حكاية للواقع أنه باعانة الله وعنايته حمى وحده مدة وزارته جميع السكان من الظلم والتعدي عليهم، بدليل أنه بعد خروجه من الخطة رجع الأمر لما كان عليه قبل ذلك» . . . وأضاف: «واني مازلت أقول إن تونس لا تستقيم بدون تنظيمات وانها لا بد لاجرائها من الطريقة المار ذكرها (أي اقتناع الوالي والرعية بجدواها) والا فالتنظيمات في تونس بدون ما ذكر كالعنقاء اسم بلا مسمى فلا تغترن بقول من لا يدرك الحقائق». هذا النص صريح في أن خير الدين مازال على آرائه التي بسطها في مقدمة «كتاب أقوم المسالك» لكنه ما دام لم يستطع أن يدخل على مؤسسات الحكم في تونس التحويرات التي اقترحها في كتابه المذكور، فقد اكتفى بحسن الادارة الذي هو غاية تلك المؤسسات. وقد أدرك ان حسن الادارة ـ والحالة تلك ـ كان مرتبطا به شخصيا ولن يدوم بعده. فيمكن أن يقال ان سياسة خير الدين في السنوات الأربع التي كان فيها وزيرا أكبر في تونس يصدق عليها التعريف المعروف والقائل ان «السياسة هي حسن التصرف في حدود الممكن». فما هو الممكن كما بدا لخير الدين في تونس بين عام 1873 وعام 1877؟ وكيف تصرف في حدوده وإلى أي مدى بلغ تصرفه، وهل حسن ذلك التصرف؟ معنى هذه الأسئلة أن تقييم عمل خير الدين مرتبط بمعرفة تقييم خير الدين لامكانيات تونس في ذلك العهد وهذا التقييم يمكن أن نعرفه من خلال ما كتبه في «أقوم المسالك» كما نعرفه من استعراض اصلاحات خير الدين التي أدخلها على الادارة والاقتصاد وعامة ميادين النشاط أيام وزارتـــه.

كان خير الدين يعلم ان امكانات تونس محدودة، ولذلك وجب الاستفادة منها إلى أقصى حد جائز دون تضييع لبعضهـا. ولن يتم ذلك الا بحسن الادارة وحكمة التصرف، أي بالتنظيم المحكم والضبط من جهة، وبازالة التعدي والرشوة وجميع مظاهر الفوضى من جهة ثانية. وقد بدأ خير الدين في انتهاج هذه السياسة من يوم عين وزيرا مباشرا وقد كان ذلك في 18 جانفي 1870 فجمع هذا المنصب إلى رئاسة اللجنة المالية الدولية التي كان قد تولاها في جويلية 1869. وحاول خير الدين قدر المستطاع أن تستفيد تونس بعض الفائدة من هذه الوصاية المالية لأصحاب الديون من جهة الرقابة التي فرضتها الدول الأوروبية على ميزان مداخيلها ونفقاتها، إذ لم يبق له ولا لأصحاب الغيرة على الوطن رجاء في أن الباي ووزيره مصطفى خزندار وأعوانهم سيغيرون من تلقاء أنفسهم سيرتهم ويكفون عن السياسة المالية الخرقاء التي اتبعوها مدة عشر سنوات. وقد عبر عن هذا الشعور – من جملة من عبر – مؤرخ تونس في ذلك العصر أحمد بن أبي الضياف فيما حرره في «اتحافه» من أخبار مباشرة خير الدين لرئاسة هذه «الكومسيون» أي اللجنة، إذ اعتبرها أخف الضررين ولان البلوى قد عمت غالب الاقطار الاسلامية، وفي ذلك اشارة إلى ما وقع بمصر في نفس المدة. وقد حرص خير الدين على أن يؤول عمل اللجنة إلى ضبط المداخيل والنفقات ضبطا محكما، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ان لا تشله هذه المراقبة المالية عن ادخال الاصلاحات المتأكدة على دواليب الحكومة التونسية وادارتها. فأعاد تنظيم الوزارة الكبرى وبقية الوزارات، وضبط بصورة واضحة وواقعية للضرائب والمكوس وأزال بقايا المظالم السابقة والاتاوات المجحفة المسلطة على الناس من سنة 1864 و1865 والتي افنت اللحم والعظم وآلت إلى تعطيل الزراعة والصناعة والتجارة دون أن تدر الأموال التي كان الوزير واتباعه يطمعون

في تحصيلها منها. وعاد خير الدين إلى العرف السابق في مراعاة الأحوال كاختلاف انتاج الزياتين بين الساحل والوطن القبلي مثلا وانتاج النخيل بين الجريد ونفزاوة. وألغى ما تبقى من العقوبات المالية العامة أو الشخصية ودعا من غادر الوطن مضطرا أو مختارا إلى الرجوع إليه وأعاد إلى منزلته من نكب من الموظفين قبله وحرص على أن لا تكون العقوبة بعد ذلك إلا بعد نظر مجلس أو لجنة ولم يحاب صديقا ولم يقدمه على غيره. وعين – وهذا مهم – للعمال وأعوانهم قسطا مما يستخلصونه لا يجوز لهم تجاوزه، وشدد عليهم الرقابة في ذلك فنقص بذلك الحيف والظلم والتعدي وظهر اثر هذه السياسة في نمو الزراعة والصناعة والتجارة مما دل على تجدد الآمال. كل ذلك يمكن الاطلاع على تفاصيله في الكتب التي أسهبت في بيان سياسة خير الدين. ولا يكاد كتاب منها يخلو من جداول مفصلة عن مداخيل الدولة ونفقاتها في تلك المدة ابتداء من كتاب محمد بيرم الخامس: «صفوة الاعتبار». وليست غايتنا هنا التفاصيل الكثيرة، بل النفاذ إلى دوافع السياسة واستكشاف مراميها. وقد بينا فيما سبق ان سياسة خير الدين كانت متقيدة بالممكن، ولنا أن نضيف أنها كانت حينئذ اصلاحية لا ثورية، وان خير الدين لم يحاول قلب الأوضاع بل راعى بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية مزيلا عنها العراقيل وأسباب الفساد حتى يستفاد منها إلى أقصى ما يمكن أن تكون الاستفادة، وبهذا الحكم نجتنب ما اعتاده بعض الدارسين من التساؤل عن سياسة خير الدين هل كانت محافظة أم تقدمية، إذ الجواب عن هذا التساؤل لا يمكن أن يكون بسيطا: فقد كان خير الدين محافظا في الكثير من الاجراءات التي كانت مجرد تراتيب تنظم وتقنن ما اعتاده الناس منذ زمن بعيد في الصناعات أو تراتيب العدول أو قانون الخماسة والأمثلة كثيرة من هذا القبيل. غير أن خير الدين قد أنشأ أيضا

مؤسسات في ميدان التعليم مثلا كانت سببا لتطورات انتجت نتاجها بعد عشرات السنين. فسياسته باتجاهها إلى المعاصرة - ولو بخطى متئدة - قد كانت تقدمية، هذا إذا ما لم نحمل «التقدمية» وجوبا معنى الثورة وقلب الأوضاع.

ويمكن أن نتبين بصورة ملموسة هذه السياسة الخيرية بالنظر في مؤسسات انشأها خير الدين لغايات مختلفة. وأولى هذه المؤسسات «جمعية الأوقاف»، إذ يجانس الحديث عن هذه الجمعية ما ذكرنا سابقا عن السياسة المالية. لقد أسست جمعية الأوقاف للتصرف في الأوقاف العامة التي استفحل قبل خير الدين سوء التصرف فيها وتحويل ربحها إلى الخواص بوسائل شتى. أما الأوقاف التي وقع بتأسيس هذه الجمعية اصلاحها واصلاح ادارتها فقد عادت من جديد إلى ما أسست له من تمويل المشاريع الدينية والتعليمية والخيرية العامة. وبذلك لم تحتج ميزانية الدولة في تلك الفترة العصيبة إلى تخصيص الاعتمادات لهذه المصالح العامة. يصف محمد بيرم الخامس الذي تولى رئاسة تلك الجمعية حال الأوقاف العامة قبل تأسيس الجمعية فيقول: «كانت تلاعبت بها يد الاهمال، وكانت كأنها مناط التفضلات. فما من وقف له شيء من الدخل قليل أو كثير الا ويعطي لاحد ذوي التقرب أو الاستناد لمن بيده التصرف. فتعطلت منافع الأوقاف وأهمل الموقوف عليه إلى أن خرب أكثره»، ويضيف ان اصلاح الأوقاف التي خربت قد قدر عند تأسيس الجمعية بأكثر من ثلاثة ملايين من الريالات وانها كانت مطالبة بديون تقدر بنصف مليون. وبعد أن تأسست الجمعية ارتفعت مداخيل تلك الأوقاف - باستثناء أوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف جامع الزيتونة وأوقاف المدرسة الصادقية التي كانت لها ادارات خاصة - ارتفعت من اثني عشر مليونا في السنة الأولى إلى واحد وعشرين مليونا في السنة الخامسة.

ويفصل لنا محمد بيرم الخامس ما انفقت فيه تلك المداخيل فيمكن للقارىء أن يعود إلى ذلك في الجزء الثاني من «صفوة الاعتبار» وقد جاء في هذا النص ما يفيد ان حسن التصرف في الأوقاف أعان على اقامة الجوامع والمساجد والمدارس. وقد اهتم خير الدين بالتعليم في الكتاتيب الذي اتسع نطاقه أيام وزارته، كما اهتم بالتعليم في جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية مثلما بيّنّا.

وكان خير الدين في تسييره لادارة البلاد ناهجا نفس المنهج ومعتمدا في نفس الآن على جملة من الضباط المتخرجين من مدرسة باردو الحربية التي كان أحمد باي قد أسسها في سنة 1840، وعلى عدد من العلماء المتخرجين من جامع الزيتونة. ويمكن أن نذكر من الفئة الأولى الجنرال حسين والجنرال رستم وعثمان هاشم مساعد خير الدين سابقا في وزارة البحر ومحمد القروي ومن الفئة الثانية محمد بيرم الخامس والشيخ سالم بوحاجب والشيخ أحمد الورتاني والشيخ عمر بن الشيخ والشيخ مصطفى رضوان ومحمد السنوسي وغيرهم. هؤلاء هم الذين كان خير الدين يعتمد عليهم يوميا في الاستشارة وتنفيذ قراراته. وقد كلف عددا منهم بوظائف هامة، وابرز مثال لذلك محمد بيرم الخامس الذي جمع في وقت من الأوقات رئاسة جمعية الأوقاف وادارة الرائد التونسي ومطبعته وعضوية لجان مختلفة. ويجب التذكير هنا بأن خير الدين – رغم ما ينسب إليه من صلابة وقلة مداراة واعتداد بالنفس واستئثار بالرأي – لم يحصر الوظائف ولا الاستشارة في هذه الفئة القليلة من انصاره. بل لم يفصل عن الوظيف من أعوان سلفه إلا من اشتهر بقلة الأمانة كإلياس مصلي، وقد كان صلبا في مثل هذه الأحوال. فلم يراع لمصطفى بن اسماعيل اعانته في التحصيل على عزل مصطفى خزندار ولا حظوته عند الباي عندما بدا أن ظلمه لأهل الوطن القبلي

تجاوز حدود ما يطاق، فألح على الصادق باي حتى عزله عن هذه العمالة، وان أبقى له وزارة البحر، وبذلك أصبح مصطفى بن اسماعيل من ألد اعداء خير الدين. وهذه أحوال استثنائية. أما بقية الموظفين من جهة، وسائر العلماء من جهة أخرى، فقد استعان بهم خير الدين، كل حسب مقدرته وكفاءته، واستشارهم في مناسبات عديدة سنذكر بعضها، إذ بدا له أن موقفه قد يكون أقوى ومسؤوليته قد تكون أخف إن هو أسس قراراته على استشارة ذوي الرأي ووجوه الناس، وان لم يمنع ذلك قسما من الذين وافقوا على قراراته من انتقادها بعد ذلك.

ان المطالع لاعداد الرائد التونسي التي صدرت بتونس في أيام وزارة خير الدين يلاحظ اهتمام الوزير ومساعديه بالرأي العام في تونس وخارج تونس وبمواقف ذلك الرأي العام من السياسة التونسية وكذلك يلاحظ القارىء نفس الاهتمام في ما حفظ لنا من تقارير الوزير وأعوانه والرسائل التي تبادلوها في تلك المدة. وفي جميع ذلك دليل واضح وملموس على حساسية الساسة التونسيين لتظاهرات الرأي العام الداخلي والخارجي. وهي حساسية فرضها عليهم عدم استقرار الأوضاع في تونس وتأثرها إلى أقصى حد بمواقف العواصم الاجنبية الأوروبية. فالصادق باي لم يكن له كبير ميل إلى خير الدين، وقد أسند إليه ما أسند من المهمات، من رئاسة اللجنة المالية إلى الوزارة الكبرى، لا لسبب إلا لاعتقاده أنه أقرب أعوانه إلى رضى الدول الأوروبية وإلى التخفيف من مضار رقابتها المالية. فمنزلة خير الدين عند الصادق باي ذاته كانت على نسبة رضى الدول الأوروبية والرأي العام الأوروبي الذي كان له بصفة خاصة أكبر الأثر في ثمن رقاع الديون التونسية في بورصة باريس وفي غيرها. فكانت مالية الدولة وبالتالي قدرتها على انتهاج سياسة ما في ميدان ما معرضتين إلى ارتفاع الرقاع أو انخفاضها. فكانت اذن نجاعة السياسة التونسية أيام وزارة خير الدين تقاس بثمن الرقاع. وكان ثمن الرقاع في نفس الآن سببا في نجاعة تلك السياسة أو عـدم نجاعتها، أي أن السياسة التونسية كانت تدور في حلقة مفرغة تصورها الصحف اليومية أو الأسبوعية الأوروبية باختلاف ثمن رقاع الديون التونسية بين اليوم والآخر أو الأسبوع والآخر. ولا شك ان المضاربين الذين تحصلوا على

كمية كبيرة من تلك الرقاع من جهة واعداء خير الدين في داخل البلاد وخارجها من جهة أخرى لم يترددوا في استغلال هذا الوضع وتعكير الجو على تونس وعلى وزيرها الأكبر. فأثاروا الأراجيف والأخبار المفزعة، ونشروها واضطروا بذلك خير الدين إلى تكذيبها وإلى امداد الصحف بتقارير وأخبار أخرى لتوضيح الأمور وتصحيح الأوضاع. ومن وراء ذلك جنى المضاربون أرباحا ذات بال باختلاف ثمن الرقاع بين اليوم وغده والشهر ومواليه. أما أعداء خير الدين فقد كانوا يرمون بإثارة الأراجيف إلى تقويض مكانة الوزير الأكبر مازجين الحقائق القليلة بالأكاذيب الكثيرة عاملين بقول بعض أهل المكر: اكذبوا فانه سيبقى شيء من ذلك الكذب. وحتى ان لم يبق شيء منه، فان الأعداء يتشفون بتنغيص بال المكذوب عليه وتشويش راحته. وقد تغلب خير الدين على ذلك في أول وزارته لأن الرأي العام كان مؤيدا له في داخل تونس وفي خارجها، ولأن غالب ساسة الدول الأوروبية وقسما من أصحاب الديون كانوا يثقون به ولا يثقون بغيره، ولأن الظروف ساعدته وعرف كيف يغتنمها بادارة حازمة وسياسة ناجعة. فكانت السنة الأولى من توليه الوزارة الكبرى أي سنة 1873 – 1874 سنة خصب. وكان قنصل فرنسا مواليا له ومساندا، وبقية القناصل يعترفون له على الأقل بالحزم والنزاهة، حتى من كان منهم يعطف على سلفه ويميل إليه.

وكان التجار من تونسيين مسلمين ويهود ومن أجانب قد اطمأنوا إلى سياسته وحمدوا عائدتها على أموالم وديونهم وارباحهم. فمما لا شك فيه أن أنصار خير الدين ومحبذي سياسته كانوا في السنتين الأوليين من وزارته أكثر عددا من أعدائه ومنتقديه، بل كان مناصروه الأغلبية المطلقة ممن يعتد برأيهم، وكان مُنَاوِؤُوهُ ومعارضوه أقلية ضئيلة العدد وان كانت نشيطة لدى بعض الصحف الأوروبية التي اعتادت أن ترتشي

من أموال مصطفى خزندار. وقد قوبلت الحملات التي قامت بها هذه الصحف المغرضة بردود فعل نجد صداها في مقالات نشرها الرائد التونسي واعادت إلى الأذهان ما صدر عن سلف خير الدين وما قام به هذا الأخير من اصلا ح. وقد نشر الرائد مرتين في نوفمبر 1874 أي بعد سنة من تولي خير الدين الوزارة الكبرى الرسالة التي بعث بها الصادق باي إلى وزيره الأكبر لينفي ما أشاعه أعداؤه من أن الباي عازم على عزله وعلى اعادة مصطفى خزندار إلى الوزارة. وقد أثرت هذه الأراجيف في الناس بما وصفه محمد بيرم الخامس في صفوة الاعتبار بقوله: «ونشأ عن ذلك التشويش في عقول العامة وتجار أروبا بما أوجب انحطاط أسعار الرقاع للدين التونسي عدة مرار للتخوف من تبديل السيرة في السياسة الموجبة لتعطيل فائدة الدين. وقد كانت الرسالة المنشورة في الرائد التونسي صريحة العبارة في نسبة الأراجيف إلى قوم كان لهم في تصرف مصطفى خزندار منافع شخصية تعطلت عنهم بسبب سياسة خير الدين الحميدة وفي أن الأسباب التي اقتضت عزل المذكور لم تزل تعضدها أنظارها وان مساعي خير الدين لم تزل تحمد اخبارها وتظهر للأعين آثارها. ويوصي الباي حير الدين بالتمادي على تلك السيرة المستحسنة وبأن يشهر استحسان الباي لسياسته وتكذيبه للاراجيف بين الناس حتى يزول عنهم الشك الذي قصد ايقاعهم فيه ولترتاح أفكار من يريد مصلحة وطنه».

وقد تجددت الأراجيف مرات بعد ذلك، واستندت إلى ما أخذ يبرز للعيان من نفرة الباي عن وزيره وتأثير حظيه مصطفى بن اسماعيل عليه وايغار صدره على خير الدين وكان من تأتير هذه الأراجيف مرة أخرى ان انحط سعر الرقاع، فاضطر محمد الصادق باي إلى أن يكاتب قنصل فرنسا في جمادى الثانية 1293 (جويلية 1876) ليطالب منه أن يكذب

تلك الشائعات التي روجتها صحف فرنسية والتي أضرت بسمعة تونس وبمصالحهــا .

وبين المكتوب الأول والمكتوب الثاني المذكورين، نوه الرائد التونسي في مناسبات عدة بسياسة خير الدين بل كان في كل أسبوع ينشر محاسن تلك السياسة ويذكر رضى التونسيين عنها. ويجب أن نفرد بالذكر ـ في هذا الباب ـ ما وصفه الرائد من تقدم وفود التونسيين إلى خير الدين للاعتراف بجميل سيرته . فمن ذلك ان اكتتب أعيــان الحاضرة في ربيع عام 1875 واشتروا طاولة فخمة من لندن واهدوها إلى الوزير الأكبر عنوان محبة وتقدير وتقدموا إليه أيضا في أوائل سنة 1876 بهدية أخرى لنفس الغرض، تتمثل في مصحف قرآن فاخر مطرز بالذهب. هذا بالاضافة إلى الحفلات التي أقيمت مثلا بمناسبة انتهاء السنة الدراسية بالمدرسة الصادقية والاعلان عن نتائجهــا، وذلك في بــداية سنــة 1877 .

إن التحول الفكـري الذي لاحظنا كثيــرا من مظاهره بتــونس في الربع الثالث من القرن التاسع عشــر شمل مختلف علاقات الانسان بغيره من الناس وببيئته ، ســواء كانت البيئة اجتماعية أو طبيعيــة . والبيئة الطبيعية هي الأرض التي نشأ عليها وشب وكبــر . ان الجيل الذي بلغ أشده في تلك الفترة من المثقفين قد تأثر بما أحاط به من حديث عن التنظيمات، وعن عهد الأمان، ومن تعاليق على ثورة 1864 وما تبعها من قمع . وقد قــرأ ذلك الجيل كتاب خير الدين «أقوم المسالــك» بشغف كبير واعتبره دستور الاصلاح الذي يجب ان يتم في تونس وفي الخلافــة العثمانية ، وبلــغ به تعلقه بالآراء المبسوطة في هذا الكتاب إلى نقد مؤلفه إذ لم يسرع بتنفيذ ما جاء فيه عندما تولى الحكم بتونــس.

فبين سنتي 1860 و 1880 وجدت في تونس حركة فكرية نشيطة ، وإن كانت محدودة لاتتجاوز حدود وسط معــروف يشمل قسماً من الشباب الزيتوني وخريجي مدرسة باردو الحربية، ويعبر عن آرائه في آثار من كتب وكنانيــش بقيت في ذلــك الوقت مخطوطة ، أو في مقالات «الرائد التونسي» وهي الجريدة الرسمية التي أسست في عام1860.

إن تأسيس «الرائد» وما سبقه بقليل من انشاء مطبعة رسمية ، اشترت الدولة جهازها من باريس، يدل على تفتح الأوساط السياسية في تونس لمؤثرات ثقافة العصــر.

وقد كان حكام تونس، وبالخصوص مصطفى خزندار حريصين على اصدار جريدة رسمية لأنهم كانوا يؤملون ان تنشر الأخبار التي تفيدهم وأن تنوه بهم وبسياستهم، وهم الذين كانوا يدرون الأموال على بعض اصحاب الصحف في عواصم أروبا حتى ينشروا مقالات المدح لهم ولأعمالهم. ولذلك كان أول ما طبع بتونس في سنة 1860، بإعانة من الحكومة وفي مطبعتها صحيفتان يديرهما رجل انقليزى هو رشارد هولت RICHARD HOLT وتصدر احداهما بالايطالية والأخرى بالعربية. فالأولى كانت تزعم انها تخدم مصالح الحكومة التونسية والاقتصاد التونسي بالتعريف بالبضائع التونسية وبأثمانها خارج تونس وتقوم بالدعاية لتونس ولحكامها بالتعريف بسياستهم. أما الجريدة العربية فكانت ترمي إلى تربية الشعب وتقوية تعلقه ببلاده وحكومته وملكه، وبدينه وتقاليده هذا ما تعهد به محرر الجريدتين، متقيدا في ذلك بتوصيات الحكومة التونسية التي نبهته إلى ملازمة الاعتدال وتجنب الخوض في شؤون السياسة وهي نفس التوجيهات التي أوصت بها الحكومة الجنرال حسين رئيس المجلس البلدي إذاك، عندما كلفته بالاشراف على إدارة «الرائد بعد ان سحبت من HOLT الرخصة في اصدار الجريدتين الايطالية والعربية وعوضتهما بجريدة اسبوعية رسمية هي «الرائد التونسي».

وقد وجد الرائد أيام الثورة سنة 1864 وبعدها صعوبات من ناحيتي التحرير والتمويل فلم يصدر بانتظام حتى عين خير الدين رئيسا للكومسيون المالي في 23 نوفمبر 1869 ثم وزيرا مباشرا في جانفي 1870 فعاد «الرائد» إلى الظهور بصورة منتظمة. وقد كانت النصوص القانونية التي صدرت مدة تولي خير الدين للحكم، والأخبار السياسية والمقالات التي يحررها المحررون خدمة للغايات التي يرمي إليها خير الدين،

مادة جعلت «الرائد» موضوع اهتمام المثقفين التونسيين في تلك الفترة وقد وجد الرائد رواجاً كافياً لأن خير الدين فرض على جميع موظفي الدولة الاشتراك المالي فيه واقتناءه في كل اسبـوع .

وقد أصبح «الرائد» – في تلك المدة – المعبر عن آراء النخبة التونسية المفكرة . ولهذا أمكن لنا اليوم ان نعرف من خلال مقالاته مواقف تلك النخبة من بعض المبادىء السياسية التي أصبح لها في العالم وفي القرن التاسع عشر المقام الأول فكانت المحرك لأحداث عالمية غيرت وجه الدنيـا .

ومن تلك المبادىء والمحركات تعلق الأمم بأوطانها ويظهر ذلـك في الأثر الشهير الذي عده بعضهم حديثاً نبوياً شريفاً والذي تحلت به وما زالت تتحلى به حتى اليوم الصفحة الأولى مقارناً لاسم الجريدة لا يفارقه ، وهو «حب الوطن من الايمان» . ويجب التذكيـر مرة أخرى بأن الرائد كان من يوم ظهوره صحيفة رسمية يقترن حب الوطن الذي تدعو إليه ، بخدمة سياسة البايات . وقد كانت لبعض المثقفين الذين عاشوا قبل الحماية آراء تختلف بعض الاختلاف عن ذلك وقد كانت تعترضهم في هذا السبيل مشاكل منها الاختيار بين ولائهم للبايات واستنكارهم لما يشاهدونه من ظلم واستبداد أولئك البايات ومنها التوفيق بين ذلك الولاء وولاء أعم وهو ولاؤهم لدولة الاسلام التي هي في ذلك العصر الخلافة العثمانية والسلطنة الخاقانيـة . وقد كان البايات في الظاهر من اتباعها وفي حقيقة سيرتهم معرضين عنها ومتنكرين لهـا .

ذكرنا أن مواقف الأجانب من سياسة خير الدين كانت متأثرة بمختلف وجوه نشاطهم وباختلاف مصالحهم. فأول ما كان القناصل مثلا يفكرون فيه انما هو امتداد نفوذهم ونفوذ الدول التي يمثلونها. أما التجار فالأرباح التي يؤملونها هي أول ما كانوا يفكرون فيه، وهناك عدد من المضاربين والمغامرين الذين كانت مضارباتهم ومغامراتهم لا تنجح إلا في الأزمات والخلافات، فكانوا يختلقون القضايا ويثيرون البلابل حتى تتحقق مطامعهم ويبلغوا مقاصدهم السيئة. وقد تتظافر مصالح الجميع فيستغل القناصل القضايا المفتعلة لتقوية نفوذهم ويناصرون المضاربين والمغامرين عن معرفة وعن قصد. أما التجار فقد يستنكرون المضاربات غير الشرعية والمغامرات حرصا على سلامة الجو الموافق للتجارة السليمة والشرعية، وخاصة منهم صنف التجار الوافدين الذين كانت الثقة أول رؤوس أموالهم. لكن هذا الصنف أخذ ينقرض بمرور الأيام حسب شهادة ابن أبي الضياف اذ صار استغلال النفوذ والادلال بقوة دولهم ديدن أكثر الوافدين في معاملاتهم مع التونسيين.

وعلى كل، فقد تمتع خير الدين في السنين الأولى من مباشرته للأمور، كرئيس للجنة المالية ووزير مباشر ثم كوزير أكبر، بتأييد غالب الدول وغالب التجار، وبذلك صُدَّ المغامرون عن تجاوز الحدود وأمكن للحكومة التونسية مستعينة بأمثال الموظف الفرنسي VILLET نائب رئيس اللجنة المالية من تسيير الأمور بصورة يرتضيها العقل والمصلحة، مع ضمان فوائد غير قليلة لأصحاب الديون، وقد تجلى تأييد التجار الأوروبيين لخير الدين في سنة 1875 عندما اشتدت

حملات الصحف المأجورة في أوروبا ضد الوزير الكبير التونسي. ففي 28 أفريل من تلك السنة زار وفد من التجار الأجانب المقيمين بتونس الوزارة الكبرى وقدموا لخير الدين عريضة من الجالية الأوروبية للتعبير عن رضاهم ومساندتهم لسياسته.

وقد سعى خير الدين منذ عام 1871 – وهو مازال اذّاك وزيرا مباشرا ولم يتول الوزارة الكبرى – إلى أن يضبط بنصوص قانونية وضع الجاليات الأجنبية في تونس. وقد استفحل على مر السنين أمر امتيازات هذه الجاليات إذ رفض أعضاؤها الالتجاء إلى حكم حكام البلاد فيما كان يحدث لهم من قضايا وما يعمدون إليه من معاملات مع التونسيين بل كانوا يلجؤون إلى قناصلهم لتتم معاملاتهم وقضياهم بالفائدة لهم سواء كانت تلك الفائدة مشروعة أو غير مشروعة. وقد توهم محمد باي ثم الصادق باي بين سنة 1857 وسنة 1870 ان عهد الأمان والقوانين المتفرعة عنه سوف تحل المشكلة، بما احتوت عليه من ضمانات للمتساكنين في تونس على اختلاف أجناسهم وأديانهم وأصولهم. ثم طمعوا في أن يتحصلوا على موافقة الدول الأوروبية على اخضاع منظوريها للقوانين التونسية مقابل حق الملكية العقارية الذي منحه الباي اياهم على التوالي بين سنة 1861 وسنة 1870. لكن شيئا من ذلك لم يقع، وبقي الأوروبيون متمسكين برفضهم لقبول الأحكام التي تصدر من الحكام التونسيين فاقترح خير الدين في ماي 1875 انشاء مجالس مختلطة تكلف بفصل القضايا التي عرضت أو ستعرض بين التونسيين والأجانب، غير أن الدول الاروبية بعد أن وافقت مبدئيا على المشروع تراجعت عنه وعطلت تنفيذ مقترحات خير الدين فبقي المشروع حبرا على ورق. وذلك ما وقع أيضا لمشروع آخر قصد به خير الدين ايقاف تيار الاحتماء بالدول الأوروبية من طرف التونسيين، وخاصة اليهود منهم، من جهة وقصد به من جهة

ثانية تحديد وضع الجزائريين القاطنين بتونس. فقد تعطل هذا المشروع بسبب الصعوبات التي أثيرت في وجه خير الدين آخر مدة توليه للوزارة الكبرى. يتجلى تداخل ميداني السياسة وموازاة الصعوبات المتصلة بالسياسة الخارجية وبمعاملة الجاليات الأجنبية للصعوبات الناجمة في السياسة الداخليـــة.

وقد كان لقناصل الدول الأوروبية وخاصة لقنصلي فرنسا وإيطاليا ولعدد من منظوري تلك الدول دور في تلك الصعوبات وفي المكايد التي كيدت ضد خير الدين. وقد وجدت جوا مناسبا لها بتأزم علاقات الوزير مع الباي ومع حظيه مصطفى بن اسماعيل من جهة وبتوالي سنوات الجدب وتراجع مداخيل الدولة من جهـــة أخرى. على أن أهم أسبـــاب تحوّل الدول الأوروبية وقناصلها وتحول الأوروبيين تجاه خير الدين وسياسته يكمن في التطور الحاصل في السياسة العالمية بين سنة 1875 وسنة 1878، ذلك التطور الذي اذكى جذوة أطماع الدول الأوروبية في اقتسام تركة «الرجل المريض» أي الأراضي التابعة بصورة أو بأخرى للخلافة العثمانية. فمنذ سنة 1875 على أقل تقدير بدا للعيان ان بريطانيا العظمى قد تخلت عن مساندة السلطنة العثمانية وان سياستها تحولت من الدفاع عن الامبراطورية العثمانية إلى تخطيط للاستيلاء على أهم أجزائها وهي مصر وقبرص. وتنفيذ هذه الخطة كان يقتضي التغاضي عن اطماع فرنسا وايطاليا في تونس وطرابلس واخلاء الجو لهما. ولا شك ان الأمل في قرب تحقق المطامع جعل هاتين الدولتين تثيران المشاكل لأقل سبب و بلا سبب لتوسيع نفوذهما ولتهيئة الجو الموافق لمد سيطرتهما. والجو المناسب لذلك جو يجب أن يعكر ويعفن. ولا يساعد على ايجاده إلا ابعاد الوزير المصلح خير الدين وتعويضه بوزير يكون له من الضعف والشره ما يتماشى ونوايا القوم ومطامعهم. فمن سنة 1876 انقلب روسطان

قنصل فرنسا عدوا لدودا لخير الدين مبررا انقلابه بمساندة خير الدين لتركيا في حرب البلقان وقد كان وود Wood قنصل انقلترة صديقا لمصطفى خزندار وبقي مناوئا لخير الدين بسبب ذلك.

أما قنصل ايطاليا بينا PINNE فهو لم ينقطع طيلة المدة التي قضاها في تونس عن اثارة القضايا وافساد العلاقات بين ايطاليا والحكومة التونسية.

وقد تجلى في تلك الظروف فساد دعوى من كان يدعى ان خير الدين كان هواه موافقا لبعض الدول الأوروبية وبوجه الخصوص لفرنسا. فقد ظهر للعيان أنه حاول – في موقف الضعف الذي كان اذّاك موقف الحكومة التونسية – ان لا يدع كفة احدى الدول ترجح كفة أخرى. فرفض مطالب هذه أو تلك، إذا لم تكن فيها فائدة لتونس. وإذا كانت الفائدة مشتركة اختار من عروض الدول أكثرها فائدة لتونس. هكذا كان موقفه مثلا في منح الرخص لانشاء سكك الحديد أو الموانى، فلم يمنح رخصة مد السكة بين تونس وجندوبة لشركة فرنسية الا بعدما تراجعت عن انجازه الشركة الانقليزية التي قبلته في أول الأمر. وقد وقع منه ان رضخ لبعض ضغوط الدول، كما فعل مثلا في قضية المغامر الفرنسي دي صاني DE SANEY الذي تحصل بفضل قرابته من بعض ذوي المكانة في دولة فرنسا على ضيعة واسعة في سيدي ثابت، واستغل ادلاله بعد ذلك في قضايا مصطنعة، كانت توطئة لاحتلال تونس. كل ذلك يدل على أن الظروف السياسية الدولية كانت في آخر وزارة خير الدين تتجاوز امكاناته الاصلاحية. فلم تمض اشهر على مغادرته الحكم حتى زالت بقايا السياسة الاستقلالية التي انتهجها، وأصبح مصطفى بن اسماعيل يوالي من دون احتراز فرنسا مرة وايطاليا أخرى، جارا البلاد بذلك إلى أسوء منازل الانحطاط والتبعية.

وإذ ذكرنا علاقات خير الدين مع الدول وممثليها بتونس فلنصل ذلك بوصف موقف تونس في أيامه من الخلافة العثمانية. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى الدور الذي كان لخير الدين قبل وزارته في ضبط صلة تونس بالخلافة. ففي السفارتين اللتين قام بهما في ظروف حرجة في سنة 1864 ثم في سنة 1871 (وقد أصبح وزيرا مباشرا) تحصل خير الدين على مكتوب من الصدر الأعظم في السفارة الأولى، وعلى فرمان سلطاني في الثانية. وهذان النصان قد أقرا عادة الايالة التونسية والأسرة الحسينية في توارث أعضاء هذه الأسرة الحكم في تونس وفي تمتعهم بواسع التصرف على أن لا يخلّوا بمظاهر اللحمة الاسلامية من الدعاء للخليفة في الخطب بالمساجد ومن اعانة الدولة العثمانية في حروبها. وبناء على ذلك تقدمت تركيا بطلب الاعانة من تونس عندما خاضت حرب البلقان لمحاربة الصرب لها في يونية 1876، فالتجأ خير الدين إلى اكتتاب من التونسيين جمع به مليونا واربعمائة ألف فرنك، أرسلها إلى اسطنبول. ثم توسعت رقعة الحرب على السلطنة العثمانية في أفريل 1877 فطلب الباب العالي من باي تونس امداده بالعساكر. وكانت الحال حسب ما وصفها محمد بيرم الخامس «ان حكومة تونس لم يكن لها من العساكر التي تحت السلاح الا مقدار ما يكفي لحفظ الراحة في القطر كما ان المال الضروري لذلك حاله ما علمت، فرأى الوزير خير الدين المسألة مهمة جدا ولم يكتف برأي الوزراء وطلب من الباي عقد مجلس عام من ولي العهد وأهل المجلس الشرعي والوزراء وأعضاء جمعية الأوقاف والمجلس البلدي ورؤساء سائر أقسام الإدارات ورؤساء الكتبة والمستشارين وضباط العساكر... وأعيان الأهالي ورؤساء ديانة اليهود وكبرائهم العرفيين». وعرض على هذا المجلس طلب الدولة العلية، فانقسمت الآراء، فمنهم من حبذ اعانة عسكرية

مدعمة بالمال اللازم رغم الصعوبات التي كانت تونس تتخبط فيها ومنهم من أشار بالاكتفاء باعانة مالية تجمع من الأهالي كل حسب اختياره على طريق الاكتتاب كما وقع في حرب الصرب. وكانت الأغلبية على هذا الرأي الأخير ووافقهم خير الدين وشرع في جمع المال وبعث منه إلى اسطنبول ثلاثمائة ألف فرنك. وتمادى الاكتتاب بعد مفارقته للوزارة إلا أنه لم يعلن عن جملة الأموال التي جمعت فيه. وقد كان من أسباب التجاء خير الدين إلى هذه الاستشارة الواسعة في الاكتتاب الثاني، الحملة التي شنها عليه روسطان قنصل فرنسا بعد الاكتتاب الأول وادعاؤه ان ذلك الاكتتاب كان مما قرره الوزير الأكبر بمفرده مدفوعا بتعصبه لتركيا وموالاته الخاصة للاتراك. وقد وافق ذلك أن مبعوث الحكومة التونسية في تلك المدة إلى اسطنبول لتهنئة السلطان مراد ثم السلطان عبد الحميد بالبيعة قد طالت اقامته في العاصمة التركية في انتظار جواب الدولة العلية وانقطعت مكاتيبه. فأرجف أعداء خير الدين بأن ذلك المبعوث ـ وهو الجنرال رستم صديق خير الدين وصهره ـ قد بقي باسطنبول حتى يسعى للوزير الأكبر التونسي في الولاية على تونس بعد عزل الصادق باي. فأراد خير الدين ان يبين ان اعانة الخلافة العثمانية بالمال هو أقل ما يرتضيه التونسيون بجميع فئاتهم لاظهار تعلقهم بالدولة العلية. غير أن هذه السيرة لم تكن الا لتزيد قنصل فرنسا حنقا عليه وعملا على الكيد لابعاده عن الحكم.

هكذا كانت سياسة خير الدين الخارجية متأسسة على مراعاة النصوص والعادات والصلات الدينية والسياسية التي كانت تربط تونس بالدولة العثمانية. هذا مع اعتبار مقدرة البلاد ووضعها الخاص جغرافيا وسياسيا. ثم ان هذه السياسة الخارجية كانت تحاول ارضاء الدول الأوروبية بما

يتلاءم مع مصالح تونس ومراعاة أخف الضررين في كل ما يعرض من قضايا ومشاكل. وكان خير الدين حريصا على أن يعيد إلى تونس وحكامها شيئا من الاحترام الذي فقدوه لدى الساسة الأوروبيين. وقد نجح شخصيا بعض النجاح، لكن الظروف لم تساعده دائما على ذلك. وتكفي الاشارة إلى معاملة الأوروبيين لمن خلفه دليلا على أن البناء الذي حاول خير الدين أن يبنيه قد كان معتمدا قبل كل شيء على فضائله الشخصية، فانهار بسرعة عندما ابتعد عن ساحة السياسة التونسية.

حـاولنا فيما سبق أن نصف أحوال تونس في السنة الأولى التي تولى فيها خير الدين الوزارة الكبرى، وحرصنا على أن يكون ذلك الوصف معتمدا على الوثائق وخاصة على رسائل حسين إلى خير الدين. كما حرصـا أيضا على أن يشمل - قدر المستطاع - عينات مختلفة من المشاكل المتنوعة التي كانت تعترض الوزير الجديد، الداخلية منها والخارجية، والمالية منها والسياسية، بما في جميع ذلك من القضايا العامة والخاصة. وكانت القضايا الخاصة في تلك الفترة تحول بسرعة وبسهولة غريبة إلى قضايا عامة ومشاكل ديبلوماسية وتستغل من طرف المضاربين والانتهازيين للاثراء الشخصي، وتستغل في نفس الآن من طرف القناصل ووزارات الخارجية في أروبا لتوسيع نفوذها والنيل من سيادة هذه الايالة الضعيفة المستضعفة. وقد كان سلف خير الدين وسيكون خلفه ينظران إلى هذه الأحوال جميعها بمنظار المصلحة الخاصة، في حين نظر إليها خير الدين وجماعته بمنظار المصلحة العامة وحاولوا اصلاحها. فيبدو اذن ان الفساد كان في تلك الفترة متشعب المظاهر متداخل الأسباب. ولذا اضطر رجال الاصلاح - وعلى رأسهم خير الدين - إلى عمل متنوع الوسائل والمشارب متشعب الوجوه، لا يقل فيه فصل القضايا الخاصة أهمية عن دراسة القضايا العامة. وفضل خير الدين في نظرنا أنه لم يهمل هذه ولا تلك وان اضطرته كثرة المشاكل والقضايا إلى حلول قد بدت إلى بعضهم منقوصة أو اعتباطية، شأنه في ذلك شأن ربان السفينة الذي يواجه العاصفة والبحر المليء بالصخور والأخطار فيقود سفينته طالبا النجاة من تلك الأخطار الواحد بعد الآخر وهمه أن يوصل

السفينة إلى المرفإ حتى ولو نالها عطب قليل. وتجانب مكايد الأعداء تعرض خير الدين أيام وزارته إلى انتقادات الأصدقاء الذين كانوا يرغبون في ان يتم من الاصلاح أكثر مما وقع وفي أسرع الأوقات. وقد تألم خير الدين من ذلك النقد وشكا إلى حسين، فأجابه حسين بمكتوب مؤرخ في 23 محرم 1291 (12 مارس 1874) ولم يمض على تولي خير الدين الوزارة الكبرى ستة أشهر. قال حسين: «فقد تشرف العبد بمكتوب سيادتكم الجامع بين الرقة البلاغية ودقة الملاحظ السياسية وبالتأمل فيما شرحتم يظهر ان لا عذر للمنكرين إلاّ عدم الوصول إلى مدارك انظاركم الغامضة، مع ان سعة آمالهم في جنابكم صيرتهم لا يقنعون بالمقادير الحاصلة لهم الآن من الاستقامة وحسن الضبط. بل يرومون في البدايات الوصول إلى أقاصي الغايات. ومهما تراءى لهم شيء دون ذلك المقدار عدوه من نوع سيئات المقربين التي هي في الواقع حسنات الأبرار. ولا يعز عن شريف علم سيدي ان ارصاء المخلوق غاية لا تدرك. لكن ما لا يدرك كله فالمقدار المقدور منه لا يترك».

ونحن نعرف قسما من انتقادات الاصدقاء لخير الدين في تلك الفترة وبعدها إذ قد دونها رجلان من الذين ناصروه وعملوا تحت ادارته: وهما محمد بيرم الخامس، ومحمد السنوسي. أما بيرم الخامس فقد ذكر ثلاثة أمور وجه فيها الانتقاد إلى خير الدين: «الأول هو عدم تنقيصه من فائض الديون، وذلك ما اتقل كاهل البلاد في سنوات الجدب». وقد أجاب حير الدين عنه بالتذكير بالظروف التي تم فيها تنصيب اللجنة المالية (الكومسيون). والأمر التاني هو «الترخيص لشركة فرنسية في مدّ سكة الحديد بين تونس وباجة ثم جندوبة وفي ذلك خطر على استقلال البلاد واقتصادها لما هو معروف من مطامع فرنسا المحتلة اذّاك لأرض الجزائر». وجوابه عنه انه – مراعاة لذلك – لم يرخص بمدّ

سكة الحديد غربي جندوبة وأنه راعى نفع سكة الحديد لاقتصاد البلاد، وان القرار قد تقرر بعد استشارة كبار الموظفين وموافقتهم على ذلك، فكيف يمكن له بعد ذلك الاعتراض على ما وافقوا عليه؟ أما الاعتراض الثالث الذي ذكره محمد بيرم الخامس فهو يتعلق بعدم اهتمام خير الدين باحياء القوانين وبانشاء دستور يضمن للبلاد حكما مقيدا بقانون ويجنبها أخطار الحكم المطلق. والصورة التي حرر بها بيرم الخامس هذا الانتقاد جديرة بالعناية والاهتمام لأنها تعبر عن تصوره الخاص لذلك الدستور وكيف ينبغي أن يكون وكيف كان يمكن أن يستفاد من التجربة الفاشلة التي وقعت بين سنتي 1857 و1864. وملخص رأي بيرم الخامس أن احياء التنظيمات يجب أن يراعي موافقتها للشرع. أما جواب خير الدين فقد لخصه في قوله: «وحاصل جوابه . . . هو أن الدول الاسلامية لا يتيسر ذلك اجراها ثم لما أبطلت . . . كان الوالي المذكور أشد النافرين عنها فلا يصغي إلى انشائها وليس في ذات الأهالي من يرغب فيها بالحاح في طلبهـا الا افراد قليلون».

يتضح اذن أن آراء خير الدين الاصلاحية قد وافقه عليها جماعة من رجال الدولة والعلماء في تونس وقد أعانوه على نشرها من جهة وعلى تنفيذها عندما تحصل على الحكم من جهة أخرى. وقد بينا ان تلك الجماعة المناصرة لخير الدين كانت تعد أفرادا لا يمكن أن نعتبرهم مجرد منفذين لاراء خير الدين بل كانوا يعتبرون أنفسهم مساوين لخير الدين قدرة على التفكير وعلى تمييز السياسة الصالحة عن المضرة. فكانوا مقتنعين مثل خير الدين بأن لا بد من تقييد حكم الملوك بقوانين قارة وبوجوب الشورى . وقد كان تنويههم بما كتبه خير الدين في «أقوم المسالك» وموافقتهم عليه صادرين عن ذلك الاقتناع لا عن المجاملة أو الملق . ولذلك أسفوا لتأخر خير الدين عن تطبيق تلك الآراء وخاصة ما يتعلق منها بالدساتير والقوانين والشورى، ولاموا بعد ذلك خير الدين عن اهمال هذا الاصلاح الذي كان من أبرز أنصاره ومحبذيه . ولم يعذره جميعهم بما قدمه من عذر وهو معارضة الصادق باي الشديدة لذلك الإصلاح، ونسبوا اهماله لذلك الاصلاح إلى طبعه وإلى ميله إلى الانفراد بالحكم واعتبروا أنه بذلك فقد انصاره ولم يحتط ليوم انقلب الباي فيه عليه. فلم يجد عند ذلك لا جماعة ولا مؤسسة تسانده ليجابه الباي وليحمله على انتهاج السياسة التي يرتضيها واعتبروا أن هذا التقصير من خير الدين في تنظيم الشورى والمجالس كان من أهم أسباب إخفاقه واضطراره إلى الاستعفاء ومغادرة الحكم. وهي دعوى لا يمكن أن نوافقهم عليها وقد بينا فيما سبق ان تطور الأحداث قد خضع إلى أسباب عمرانية تجاوزت التراتيب والاصلاحات التي ادخلها خير

الدين على ادارة البلاد وبسطنا القول في مقتضيات السياسة العالمية والاقتصاد العالمي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة بين سنتي 1870 و1880 وهي مقتضيات أظهرت النظم التي كانت تسود مختلف البلدان الاسلامية والمنتسبة منها بالخصوص إلى الخلافة العثمانية في مظهر نظم تجاوزتها الأحداث ولم تبق قادرة على التأليف بين رعاياها وضبطهم ولا على المحافظة على أراضيها والدفاع عنها. وقد أخفقت جميع محاولات الاصلاح لضاءلتها وعدم تناسبها مع استفحال الأخطار، ولأنها لم تعتمد على قاعدة واسعة من المساندة الشعبية. ثم ان الاصلاح الحقيقي يكون في غالب الميادين طويل المدى لايؤتي ثمرته الا بعد جيل أو جيلين وخطر الاستيلاء الأجنبي كان اذّاك ماثلا على الحدود داهما على البلاد فلا يمكن لحكمة الأفراد أكثر من تأخيره سنوات معدودات.

ولقد أعطينا خير الدين حقه فبينا ما بقي من عمله ونفع طيلة الأحقاب، وبينا كذلك ما انقرض وزال بمجرد خروجه من الحكم أو بعده بقليل. ولهذا التمييز بين الباقي والزائل من الخطة الخيرية اعتمدنا على نظرة واسعة للتاريخ شملت ما سبق الحماية وما تبعها. وهو ما يتسنى للمؤرخ ويمكنه من فهم الأحداث بصورة أوضح مما يبدو لمعاصري تلك الأحداث. أما أنصار خير الدين فقد كانوا بطبيعة الأحوال أميل إلى اعطاء الأحداث القريبة منهم وإلى أعمال الأفراد وتصرفاتهم في خضم تلك الأحداث أهمية أكبر مما تكون لها في نظرة المؤرخ الشاملة. ولذلك مال غالب أنصار خير الدين الذين تحدثنا عنهم إلى اعتبار خير الدين مسؤولا - إلى حد مـا - عن الظروف التي أدت إلى خروجه من الحكم بتونس. فحدة طبعه جعلت الباي لا يتحمله ويضيق به ذرعا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انفراده بالرأي قد أبعد عنه الأنصار الحقيقيين ومثل

هذا الانتقاد - بجانب الأطماع والأوهام التي لا يسلم منها البشر - قد خول لكبار الموظفين الذين قربهم خير الدين واعتمد عليهم - وفي مقدمتهم حسين ورستم ومحمد بيرم الخامس - خول لهم ذلك أن يبقوا في وظائفهم بعد استعفاء خير الدين من الوزارة الكبرى، وأن يظهروا استعدادهم لاعانة خلفه على تسيير الأمور. وقد سهل لهم إظهار هذا الاستعداد ان الصادق باي لم يعوض خير الدين مباشرة بمصطفى بن اسماعيل الذي يعلم الجميع فساد سيرته وعدم كفاءته - بل عوض الصادق باي خير الدين بشيخ من أعوان سلفه معروف بالاستقامة وحسن الخلق، وهو محمد خزندار - وقد بقي هذا الأخير في الوزارة الكبرى سنة حتى تهيأت الظروف لتعيين ابن اسماعيل في هذه الخطة السامية.

وقد اعتبر خير الدين أن بقاء أصدقائه في وظائفهم وما أظهروه من استعداد للتعاون مع محمد خزندار ثم مع مصطفى بن اسماعيل اخلال بواجب الصحبة وواجب الائتلاف على الأفكار.

وامتعض خير الدين بصورة خاصة من موقف رجلين كان لهما منزلة ممتازة عنده، وهما محمد بيرم الخامس والجنرال حسين. وقد اخترنا أن نرجىء الحديث عن بيرم الخامس إلى بحوث مقبلة سنخصصها لهذا العلم من أعلام التفكير الاصلاحي في تونس وفي العالم الاسلامي. لذلك نكتفي بوصف تطور علاقات حسين بخير الدين بعد انفصال هذا الأخير عن الوزارة الكبرى في تونس.

لقد نسب محمد السنوسي في كتابه «الرحلة الحجازية» إلى الجنرال حسين تأنيبا شديدا لخير الدين أيام وزارته «لتركه واجبات الشورى واستبداده» بالتوغل في شكر الولاية. وقال إنه كاتبه في هذا المعنى

من ايطاليا . لكنا لم نجد في رسائل حسين التي بعثها إلى خير الدين من ايطاليا والتي اطلعنا عليها في مكتوب يتعلق بالشورى الا تلك الرسالة التي سبق أن أشرنا إليها والتي يقول فيها ان الدولة العلية، ان هي خرجت سالمة من حرب البلقان، يتوقع أن لا تجر تونس ومصر على سن تنظيمات عصرية . وبين فيها حسين ان من مزايا تلك التنظيمات أنها تمنح جميع الرعايا على اختلاف أديانهم حقوقا متساوية ، فتزيل بذلك نظام الاقليات الدينية الذي تستغله الدول الأجنبية للتدخل في سياسة البلدان الاسلامية . وهذه الرسالة مؤرخة في 27 رجب 1293 الموافق (18 أوت 1876) ومحررة بلهجة الناصح لا المؤنب ، وليس فيها ما يتعلق بسيرة خير الدين بصورة خاصة بل الكلام يتعلق «بأمراء المسلمين» و«بالبايات» و«بتونس» لا بالوزير الأكبر على وجه الخصوص . وقد سبقها مكتوب مؤرخ في 14 صفر 1293 (11 مارس 1876) يكذب فيه حسين خبرا شاع بالعاصمة التونسية ، ومفاده أنه استعفى من خدمة الدولة أو ينوي الاستعفاء منها . ويؤكد حسين أن الخبر مختلق وأنه ومن يرى رأيه مثل رستم ومحمد البكوش لن يتخلوا عن اعانة خير الدين الا إن هو أعفاهم وتركهم ويبين حسين ان الاستعفاء لا يمكن أن يكون منه الاّ لأحد أسباب ثلاثة : «عجز عن القيام بما يجب من جلب المصلحة ودفع المضرة ، أو استغناء الباي عنه، بمن هو خير له ولبلاده أو « ان رئاسة الخدمة – حسب عبارة حسين – تحول إلى غير رئيسنا في الحال (أي خير الدين) من غير داع لذلك في نظرنا ، لأن عدم الرضى بزعيم القوم ومقدمهم عدم رضا بمن هم دونه من الذين هم على شاكلته وأهل سياسته » . فنرى اذن ان حسينا – الذي كان بطبعه ميالا إلى الاكثار من المكاتيب وإلى اطالتها – قد وصف بالضبط في مارس 1876 ما سيقع في جويلية 1877 . لكنه عندما تم ذلك لم يفارق الخدمة مع رئيسه كما كان يمكن أن

ينتظره كل من يقرأ هذه الرسالة، بل اكتفى بتحرير رسالة مجاملة وجيزة بعث بها إلى خير الدين من ايطاليا في 16 رجب 1294 (27 جويلية 1877) يذكر له فيها «حزنه للأمر الذي ألجأه إلى الاستعفاء من خدمة الوزارة الكبرى . . . خصوصا وقد أتى بغتة» ويسليه بأن مجده لن ينقص منه شيء لأن الوزارة كانت «محتاجة إليه أكثر من احتياجه إليها».
ويكاتب خير الدين حسينا في نفس الشهر في 25 جويلية، شاكيا إليه ابتعاد الناس عنه حتى أنه لم يزره أحد من التونسيين فيجيبه بكلام عام في التعبير عن أسفه لتدهور أحوال المسلمين ثم بالتذكير بأن ما وقع له من ابتعاد الناس عنه بعد استعفائه هو ما نجده «في تاريخ بني آدم منذ البداية في كل عصر وكل مصر». وقد حز في نفس خير الدين ان لم يجد من حسين أدنى مساندة أو تضامن، الا هذه الدروس والمواعظ البالية الباردة المبتذلة. وقد اشتكى من ذلك إلى مراسليه بفرنسا خاصة VILLET إذ لم يبق له من بين التونسيين المسلمين من يشكو إليه.

ورغم ذلك لم تنقطع المراسلة بين خير الدين وحسين معوضة اللقاء بين الرجلين، إذ قد نهى الباي الناس في تونس عن زيارة خير الدين، وقد اجتنب حسين من جهته ملاقاته بفرنسا عندما زارها خير الدين للتداوي في صيفي 1877 و1878. لكن خير الدين كان يحتاج إلى رسائل حسين إذ كان يخبره عن السياسة الأوروبية التركية. وكان خير الدين محتاجا إلى أن تبقى له هذه النافذة من النوافذ القليلة التي بقيت مفتوحة أو نصف مفتوحة بينه وبين الناس. وكان حسين لا يحب أن تنقطع تماما صلته بخير الدين فكانت رسائله إليه تعبر عن حيرته وتردده بين الرغبة في الإنفصال عن الوظيف في تونس خاصة وان الوضع كان في

تدهور مستمر وبين الشعور بأن تخليه عن قضية نسيم سيخلي الجو للمرتشين والمفسدين.

ومن رسائل حسين التي ضمنها نقدا صريحا لخير الدين الرسائل التي كتبها في 20 رمضان و23 شوال و8 ذي القعدة 1297 (أي بين غرة سبتمبر و12 أكتوبر 1880) وهي تتعلق ببيع خير الدين لهنشير النفيضة إلى شركة مالية فردية وما جاء في أولى هذه الرسائل ان المحبة التي اكتسبها خير الدين بتونس منذ أربعين سنة قد ضيعها بفعلته تلك وأن الناس يعتبرون أنه بذلك شارك في ترسيخ قدم فرنسا بتونس وصار اسمه مقرونا باسم مصطفى بن اسماعيل في العمل على الاتهام بتسهيل الاحتلال الفرنسي. وفي الثانية يخبره بأن جماعة من أثرياء التونسيين اتفقوا مع الشركة الفرنسية على أن تبيع لهم ذلك الهنشير لكن قنصل فرنسا عارض في اتمام هذه الصفقة. واستنكار حسين ورفضه لاعتذار خير الدين يذكرنا بأنه كان حدثه في رسالة مؤرخة في ذي الحجة 1296 (نوفمبر أو ديسمبر 1879) ان الباي وابن اسماعيل يحاولان افتكاك هنشير النفيضة من خير الدين وفي رسالة مؤرخة بـ 25 شعبان 1279 (2 اغسطس 1880) اشار عليه – وقد علم أنه ينوي بيعه – بأن يبيعه إلى التونسيين ولو بعد تقسيمه قطعا.

إن موقف حسين من خير الدين بعد استعفاء هذا الأخير من الوزارة كان يشتمل على تناقض بين ما كتبه في رسائله وبين سيرته الفعلية. فالرسائل تحاول أن تبين ان كاتبها مازال من أنصار خير الدين الوفيين المتضامنين معه في السراء والضراء وأنه لن يتردد في القيام بأية خدمة بمجرد ما يطلبها خير الدين منه. والواقع كان بقاء حسين في خدمة الحكومة التونسية سنوات بعد استعفاء خير الدين وانتقاد رئيسه في بعض ما فعله وتخلفه عن زيارته في تونس وعن ملاقاته عندما سافر إلى فرنسا للتداوي ثم اخلاله بما وعد من القيام ببعض الخدمات الخاصة لخير الدين وأسرته. وكان من نتيجة ذلك أن حسينا لم يلاق خير الدين بعد استعفاء هذا الأخير من الوزارة الكبرى حتى موت حسين بقرنة في سنة 1887، فتدخل خير الدين لنقل رفاته إلى اسطنبول ودفنه بها. وقد نسب حسين عدم ملاقاة صديقه في مناسبات عدة إلى تأثير الصدف والأقدار المعاكسة إلا أن تكرر ذلك يجعلنا نتساءل عن مدى استسلام حسين للاقدار أو مساعدته اياها في ذلك. فلنستعرض «بعض تلك الصدف» التي كان يمكن له فيها ملاقاة خير الدين: ففي مارس 1878 يتأسف حسين في مكاتيبه من أن نازلة نسيم اقتضت سفره إلى رومة في حين كان يود أن يعود إلى تونس في أيام المولد الشريف بالاقامة في حمام الأنف. وفي جوان من نفس السنة كان خير الدين مقيما باحدى محطات المياه المعدنية الفرنسية للتداوي. فيكاتبه حسين من باريس قائلا أنه كان يتمنى لو قدم خير الدين إلى باريس قبل فالتقيا بها ويعده بالرجوع إلى باريس بعد شهر لملاقاته.

وفي مكتوب موال يذكر أن VILLET اعلمه بموعد قدوم خير الدين إلى باريس وفي 4 جويلية يحبره أنه يؤمل أن يكون في باريس في آحر الشهر إذا ساعدته المقادير ويوضح ذلك بأنه لا يمكنه السفر إلى باريس إلا إذا صدر الحكم في نازلة نسيم اما بالفصل واما بالتأخير. وفي 26 جويلية نعلم ان خير الدين كان على ظهر الباخرة راجعا إلى تونس.

وعندما سافر خير الدين إلى اسطنبول بدعوة من السلطان في سبتمبر 1878، كاتبه حسين بها مبديا أسفه على أن عدم اطلاعه على أوقات مرور السفينة منعه كما منع رستم من ملاقاته في نابلي. ومن ذلك الشهر إلى أواخر نوفمبر من نفس السنة 1878 اشتملت مكاتيب حسين على أخبار عائلة خير الدين وتحضير سفرها إلى اسطنبول وقد اتفق الرجلان على أن يصحبها حسين في سفرها. الا أن حسين كاتب خير الدين في 27 أكتوبر 1878 مؤكدا ما أخبره به على طريق البرق من أن الوزارة في تونس لم ترخص له في السفر وأن الخدمة التي بيده أحوجته إلى تحمل ما يكره.

وقد استاء خير الدين من تراجع حسين ومن العذر الذي قدمه. وكاتب بعض مراسليه في فرنسا قائلا عجبت من حسين الذي يدّعي الحرية والحرص على الكرامة كيف تخلى عن هذا الواجب امتثالا لأوامر مصطفى بن اسماعيل.

وبعد ان استقر خير الدين في اسطنبول تتوالى عليه رسائل حسين وفي بعضها وعود بزيارته، لكن مع ارجاء هذه الزيارة إلى فصول قادمة أو إلى ما بعد اتمام قضية نسيم. ثم من أواخر سنة 1881 يظهر في رسائل حسين تأثير انتصاب الحماية على وضعه الشخصي والمالي وقد بدأت

الأمراض تعتريه في تلك المدة. فكان كل ذلك سببا كافيا لتأخيره عن السفر. أما مكاتيب سنة 1884 فقد كشفت عن سبب آخر وملخصه ان حسينا كان قد عقد قبل ذلك بسنوات عديدة على احدى بنات خير الدين وكان أبوها يرى أن الوقت حان لاتمام الزواج. لكن حسينا اعتبر أنّ فارق السن وأحواله الصحية وظروف حياته تجعل ذلك الزواج غير مرغوب فيه. وقد انتهى الأمر بالطلاق في سنة 1885، ونحن نعلم من ناحية أخرى ان حسينا قد تزوج امرأة إيطالية وأنجب منها بنتـا.

ذكرنا هذهالتفاصيل من حياة حسين واثرها في علاقاته بخير الدين لأنهـا تبيـن ان تحولا وقع في ذلك العصر في علاقات الناس الخاصة نتيجة لتحول ظروف الحياة. فحسين - بعد أسفاره واقامته الطويلـة بأروبا - أصبح ينظر إلى الولاء الذي كان يربطه بخير الدين نظرة تختلف عن نظرته إليه عندما كان بتونس. ففي تونس خضع إلى تقاليد المماليك في الانتساب إلى الرؤساء وطلب الترقي بالمصاهرة، واعتبر الزواج مجرد علاقة اجتماعية، لا يضر فيها أن تتزوج الفتاة رجلا في سن أبيهـا. إلا أن حسينا قد حصلت له بعد ذلك - بالمطالعة والمخالطة والأسفار - ثقافة جديدة جعلته يتحرر بعض التحرر من تقاليد المماليك وأفكارهم فينبذ الولاء إذا كان بمعنى التبعية الشخصية، فرفض أوّلا كل ولاء لمصطفى خزندار، ثم اعتبر علاقته بخير الدين علاقة صداقة واتفاق في الآراء بين رجلين متساويين في المنزلة والفضل فكان لا يتردد عن نقده ولومه إن رأى ذلك واجبا، واعتبر الزواج أمرا يهم الزوجيـن قبل غيرهمـا.

بالإشارة إلى هذا التحول نتبيّن أن تطور التفكير السياسي يجب أن يعتبر جزءا من تطور أعم أثر أيضا في آراء الناس المتعلقة بميادين أخـرى غير السياسـة.

ان الرسائل التي بعث بها الجنرال حسين إلى خير الدين بعد أن غادر هذا الأخير تونس واستقر باسطنبول لا تقتصر على الأمور الخاصة بل هي مليئة بالاشارة إلى الامور العامة سواء منها ما كان يمس بتونس أو ما كان متعلقا بسياسة الدولة العثمانية. ويمكن أن نستخلص منها الموقف الذي وقفه حسين واصدقاؤه أنصار خير الدين من تطور الأحداث بتونس بعد مفارقة حير الدين لها. كما يمكن أن نطلع على آرائهم في أزمة الحكم باسطنبول وفي الحلول التي كانوا يرتضونها لمشاكل الخلافة العثمانية التي أصبحت في تلك المدة تستعصي على الساسة وتشغل بالهم.

أما عن تونس فقد كتب حسين للصدر الأعظم خير الدين في 12 جانفي 1879 «ان لم تكن عناية ربنا تدركنا، والدولة العلية مع بقية الدول تتفق على شيء في أمرنا، فان الدولة الفرنسية غير تاركة لنا في قيد الحياة». وبناء على هذا الرأي حاول حسين ما استطاع الاتصال بنواب بريطانيا وألمانيا في ايطاليا، معتمدا على ما عرفه من سياسة الدولتين قبل 1870 من مساندة هاتين الدولتين للسلطنة العثمانية، متصامما عن الأخبار التي راجت بعد مؤتمر برلين، غير مصدق للأخبار التي تناقلتها الصحف عن تبدل سياسة لندن وبرلين وعن موافقتهما على تقاسم أشلاء الامبراطورية التركية. ويعود حسين في 25 جانفي 1879 إلى القول: «ان قنصل فرنسا يسعى إلى أن يطلب الباي من تلقاء نفسه حماية فرنسا ويتساءل هل للتونسيين أن يطمعوا في حماية الدولة العلية لهم».وفي 28 جوان 1879 يقول: «ان قنصل فرنسا أصبح يهدد الوزير والأمير لينال منهم مطالبه ويلاطف أعيان العروش وكبراءهم بحيث صار هو الأمير

والوزير . . . ان اعيان العرب متفقون ليذبوا عن أنفسهم ، لكن أثر فيهم النصح بعدم ايقاد نار الفتنة حتى لا يستغل العدوّ الفرصة لارسال جيشـــــه ».

أما عن ابن اسماعيل فحسين يصفه بأنه اجتمع فيه من القبائح ما افترق في كثير من قطاع الطرقات وأهل الجرائم. وقد عادت البلاد إلى ما عرف قبل انتصاب «الكومسيون» من السرقات. وجمع الوزير الأموال لفائدته الخاصة مما أثار غضب الناس حتى اضطر الوزير إلى أن يستعفي هو نفسه من عمالة الساحل التي كان يشغلها مع الوزارة. وقد فسدت علاقات حسين به كما فسدت علاقات غيره من أصحاب خير الدين مثل بيرم الخامس. وقد سافر هذا الأخير - إلى فرنسا في صيف 1879 وقابل قمبيطة أحد كبار الساسة في في فرنسا ليشكو إليه من سيرة قنصل دولته ، وقد كان ذلك باتفاق سري مع الوزير والباي الا أن هذين الأخيرين قد استنكرا بعد ذلك تدخل بيرم الخامس ارضاء للقنصل مما اضطـر الشيخ البيرمي إلى الخروج من وطنه متظاهرا بالسفر إلى الحج. فخلاصة مـا يستنتج من هذه الرسائل التي كتبت قبيل انتصاب الحماية بتونس ان حسينا كان مدركا لقرب خطر استيلاء فرنسا على تونس ولكنه لم ير غير حماية الدولة العلية وسيلة لدفع ذلك الخطر. هذا مع ضعف أمله في قدرة الدولة العثمانية على المدافعة بصورة ناجعة عن تونس . أمـا رد الفعل من طرف التونسيين بالثورة على الأمير والوزير وسياستهما الخرقاء فكان يخشى منه أن تتخذه فرنسا عذرا للتعجيل باحتلال تونس.

أما بعد دخول الجيش الفرنسي إلى تونس واحتلاله لها فان مكاتيب حسين تصور لنا تشرد غالب أصحاب خير الدين وقد قصدوا اسطنبول ووجدوا بعض الصعوبة في الاستقرار بها بل لم يسمح لبعضهم ـ خطأ

أو عن غير خطإ - بالإقامة بها. فقصدوا غيرها من بلاد الاسلام مثـل الاسكندرية وكانوا في طريقهم يقفون بايطاليا ويزورون حسين ويبادلونه الشكوى، وكان حسين مثلهم قد عبّر عن رفضه لما أمضاه الباي بالتصريح لمخاطبيه أنه لا يعترف بالوضع الجديد وأنه ما زال يعتبر نفسه موظفا في دولة تابعة للخلافة العثمانية ولا يخضع لدولة أخرى ولا يمتثل لأوامرها. لكن التعليمات جاءت من حكومة الباي ومن قنصل فرنسا بتونس إلى قنصل فرنسا بقرنة برفع يده عن كل ما كان يباشره نيابة عن حكومة تونس، وتوالت المضايقات عليه في قرنة وعلى نوابه وأعوانه على أملاكه في تونس. وقد بذل الجماعة أي حسين في قرنة وخير الدين ومن معه باسطنبول ومحمد بيرم بمصر بذلوا جميعهم مجهودا كبيرا في تحرير التقارير المبينة لعدم شرعية امضاء الباي لمعاهدة الحماية لأن تونس لم تكن مستقلة عن الخلافة العثمانية كما حاولوا بنشريات مختلفة أن يكشفوا القناع عن المكايد التي حيكت قبيل انتصاب الحماية فأدت إلى تسليم البلاد إلى فرنسا. الا أن هذا العمل الدعائي لم يغير سير الأحداث التي كانت تخضع إلى وضع دولي بلغت فيه الدولة العثمانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه دولة من الضعف.

ان رسائل حسين التي أرسلها إلى خير الدين بعد أن استقر هذا الأخير باسطنبول تعبر عن عناية كاتبها بأحوال تركيا وبعلاقاتها الخارجية. وهذا الاهتمام البالغ بسياسة الدولة العثمانية، قد سبق أن لاحظناه في الرسائل التي كان حسين يبعث بها من باريس ومن إيطاليا إلى خير الدين بين سنتي 1860 و1870. الا أن حسينا كان في شبابه متفائلا بعض التفاؤل بالسياسة العثمانية، وقد صار حوالي سنة 1882 متشائما أشد التشاؤم بتلك السياسة ملحا على وصف نواحي النقص التي كانت فيها والتي تبدو بكل وضوح عندما تقارن بما كان يشاهد في أروبا من حزم الأمم غير الاسلامية في تدبير شؤونهـا.

وتطور حسين من التفاؤل إلى التشاؤم على مر السنين يمكن أن نبرزه بالمقارنة بين ثلاث من رسائله تتعلق بحروب الدولة العثمانية لشعوب البلقان واليونان، كتبت أولاها في جانفي 1869 والثانية في جويلية 1876 والثالثة في جوان 1880. ففي سنة 1869 يروي حسين لخير الدين من لندن صدى محاربة تركيا لثوار اليونان. فرغم ما بذلته دولة اليونان للدعاية من أموال أعطتها لأصحاب الجرائد ورغم اهمال تركيا لمثل تلك الدعاية فإن الانقليز كان غالبهم مناصرا للاتراك أو هدا ما لاحظه حسين منهم. وكانوا «لا يعيبون الأتراك الا بصعف دولتهم أمام ضغوط السفراء الأجانب ويحكمون لحماس جيوشهم الباسلة». وفي سنة 1876 يتحدث حسين عن «ثورة الصرب والجبل الأسود والحروب الواقعة فيها مع الدولة العلية». وعن أخبار تلك الحروب في الصحف يقول: «هي أخبار متناقضة في غالب الأحيان الا أن انتصار الأتراك على الخوارج متحقق في جميع الجهات». وهو تفاؤل يرويه حسين عن صحف الأخبار ولا يبـرره بل يذكـر بعده ما يدل على سوء رأي الـدول الأوروبيـة في

الحكـــومة التركية ، ومن ذلك قول اللورد دربي Derby وزير الخارجية البريطاني عن تركيا : «نحن ضمنا في المريض ان لا يقتله أحد من الخارج ولم نضمن له أنه لا يقتل نفسه». يريد بذلك ان تركيا سائرة إلى الاضمحلال بفساد سياستها لرعاياها. أما في سنة 1880 فيكتب حسين من إيطاليا إلى خير الدين ما نصه : «قلوبنا متفطرة من أحوال السياسة وتحزب أمم النصارى على المسلمين وغفلة ذوي الأمر والنهي عن هذه الأمور. وان الدولة اليونانية ارسلت جماعات كثيرة إلى برلين وإلى فرنسا وإلى إيطاليا وإلى فيانا Vienne للسعي في جلب العامة إلى مصلحتهم، والدولة العلية تمنع الأرناووط من التوجه إلى أي جهة للتشكي من ظلم القريك ، فهذا والله من الغفلة التي تنقرض بها الدول وكنا نؤمل رجوع مجلس النواب بالاستانة ، فأين وأين؟ وإلى متى هذا التكاسل؟ وهل من ناصح ينصح سلطان المسلمين ويخوفه عاقبة التكاسل والعناد؟» . وفي رسالة مؤرخة كتبت في أواسط نوفمبر 1881 ينذر بأن الفتنة أحاطت بالمسلمين في سائر الجهات، وأحوال الدولة العلية يعلمها كل فرد منا الا ان الحاضر يرى ما لا يراه الغائب، فنبهوا الخليفة ان بقيت فيه بقية أن يعجل أمره قبل فواته بالمرة . ويخبر بما علمه من أن شريف مكة تهيأ للخروج عن السلطان كما أن الخديوي السابق اسماعيل قد دبر مكائد لاشعال الفتنة في ما بقي للسلطنة العثمانية في افريقية . وقد عمت رشوته المقربين من الخليفة العثماني وانتشار الفساد والرشوة في قصور السلاطين مما تكرر التنبيه إليه في مكاتيب حسين في تلك الفترة .

ويمكن القول أن حسينا ـ وكان بايطاليا ـ قد شاطر الرأي أصدقاءه الذين غادروا تونس قبيل احتلالها أو بعيده وفروا بدينهم وبوطنيتهم إلى دار الخلافة فلم يجدوا فيها ما كانوا ينتظرون وانما وجدوا الضعف والوهن والفساد والرشوة والمكائد المتنوعة . بل وجدوا ـ وقد احتلت

فرنسا تونس منذ أيام ـ الأخبار تروح في اسطنبول لتحميل خير الدين مسؤولية ذلك الاحتلال وللكيد له مرة أخرى. فاضطروا إلى تحرير التقارير والفصول التاريخية للتعريف بما وقع بتونس منذ سنوات ولارجاع الأمور إلى نصابها. وقد وصف محمد السنوسي الذي زار اسطنبول في جويلية 1882 الأتعاب التي لاقاها بها اللاجئون التونسيـون.

هكذا نستخلص من رسائل الجنرال حسين ان رجال الاصلاح التونسيين قد كانوا يؤملون كل خير من سياسة «التنظيمات» التي حاول عدد من رجال الدولة الأتراك تطبيقها في اسطنبول في القرن التاسع عشر. ومن بداية النصف الثاني من هذا القرن، أخذت ثلة من موظفي الدولة التونسية تدعو إلى تعميم مثل تلك التنظيمات على مختلف البلدان الاسلامية التابعة للدولة العثمانية. وبدلك تجدد تعلقهم بتلك الدولة وأملوا أنها بهذه «التنظيمات» العصرية ستجدد شبابها وقوتها وتصبح أقدر على الدفاع عن حوزتها وعن عموم البلاد الاسلامية التابعة لها. وكانت الخلافة العثمانية مطمح أنظارهم ومعقد آمالهم في عالم بدا فيه للعيان تفوق أروبا المادي وطمع دولها في السيطرة على مختلف الأقطار. لكن الربع الثالث من القرن التاسع عشر لم يكد ينتهي حتى بينت الأحداث أن أحوال الخلافة ازدادت فسادا عوض أن تصلح، وتم ما توقعه رجال الاصلاح منذ مدة من استيلاء دول أروبا على أوطان اسلامية كانت تابعة للخلافة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولم تحرك الدولة العلية ساكنا أو لم تكـد.

والتجأ إلى اسطنبول عدد ممن رفضوا الحكم الأجنبي على بلدانهم، لكنهم لم يجدوا فيها غالبا ما كانوا يرجون من حسن المعاملة ومن الاعانة، بل لاقوا أحيانا المضايقات وعدم الثقة، ولم يرضوا بصورة عامة عن المناخ السياسي الذي اضطروا إلى العيش فيه. فخيبة آمالهم بلغت أقصى ما يمكـن أن تبلغـه.

القسم الثّاني

2 ـ مواقف فكريّة

في الاصـــلاح عامّة

تعرضنا في القسم الأول من هذا الكتاب إلى العديد من المواقف التي ظهرت بتونس في القرن التاسع عشر. وقد شارك بها التونسيون في ما سمي بحركة الاصلاح التي عمت العالم الإسلامي في ذلك العصر. ونودّ في مستهل هذا الجزء الثـــاني أن نلخص بعض ما امتاز به الاصلاح في تونس من خصـــائص.

يطلق لفظ «الاصلاح» على اتجاهات فكرية وحركات سياسية واجتماعية ظهرت في العالم الاسلامي في القرون الأخيرة ويختلف بعضها عن بعض بمدى التحولات التي تدعو إليها في أحوال الناس وإلى أساليبها في تلك الدعوة وإلى درجة اعتمادها على الدين من ناحية وعلى اعتبارات سياسية بعضها أصيل وبعضها دخيل من ناحية أخرى. ثم ان للعصر وللظروف المتباينة أثرا في اختلاف تلك الحركات أيضا.

وليس من شأننا الآن أن ندخل في تفاصيل هذا الاختلاف الذي قد ينعكس على مدلول لفظ الاصلاح نفسه، بل يكفي أن نحدد معنى «الاصـــلاح» بما يتفق والنصوص التي درسناها حتى الآن. «فالاصلاح» الذي حللنا مظاهره في تونس في الربع الثالث من القرن التاسع عشر كان يرمي إلى تغيير الأحوال السياسية تغييرا لا يبلغ درجة الانقلاب، وكان حريصا على الدعوة إلى تحول سياسي متزن موافق للشرع وللسنن الدينية وموافق للعقل أيضـــا.

ودراستنا قد اعتمدت أساسا في مرحلتها الأولى نصين اثنين همـا مقدمتا كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» للوزير خير الدين وكتاب «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» للكاتب أحمـد ابن أبي الضيـاف.

ثم وسعنا دراستنا فشملت الملاحظات التي استخلصناها من نصوص أخرى مثل ما حرره محمد بيرم الخامس ومحمد السنوسي مع التذكير بأن هذين المؤلفين تأثرا بمؤثرات جديدة وبظروف حادثة مما حل بالعالم الاسلامي عامة أو بتونس خاصة حوالي سنتي 1881 و1882 م.

لكن هذا الاختلاف بين النصوص لا ينبغي أن يحجب عنا اتفاق المؤلفين في الآراء. فهناك مثلا أدلة لا تبقي شكا في أن ابن أبي الضياف استفاد من آراء خير الدين بالحوار معه أولا ثم بمطالعة كتابه ثانيا. فخير الدين هو حقا رأس المـدرسـة الاصلاحية التونسية رغم ما يمكن أن يعثر عليه من نزعات مماثلة لآرائه في كتابات من تقدمه سنا كالشيخ محمود قابادو، ورغم استعانة خير الدين نفسه في تحرير «أقوم المسالك» ببعض العلماء التونسيون كالشيخ سالم بوحاجـب.

وما ينبغي التنبيه إليه أيضا أن الحركة الاصلاحية التونسية قامت على بادرة من بعض رجال السياسة ولأسباب سياسية متعددة يمكن أن نذكر منها : الحاجة إلى التوفيق بين السياسة المتبعة في الإيالات العثمانية وخاصة تونس والسياسة المقررة في اسطنبول، وتقوية اللحمة التي يجب أن تكون بين مختلف أجزاء الخلافة العثمانية، ثم بالنسبة إلى تونس خاصة الدفاع عن التجربة التي أجريت بين عامي 1857 و1864 بصدور عهد الأمان ثم القوانين المستمدة منه، وقد وقع الإعراض عن تطبيقها بعد ثورة 1864. ومن وراء كل ذلك كان رجال الإصلاح

يحاولون البحث عن أنجع الوسائل المؤدية إلى إكساب العالم الاسلامي قوة وثروة تمكنانه من مجابهة الأخطار التي أحدقت به. فرأوا أن تقتبس تلك الوسائل من النظم التي أكسبت أروبا الازدهار ومكنتها من التفوق على الدول الاسلامية. أما الحجج الدينية والأدلة الشرعية التي كثر ذكرها في كتابي خير الدين وأحمد ابن أبي الضياف فهي ترمي إلى الاستدلال على شرعية ذلك الاقتباس وأنه سيكون تحسينا لأمر المسلمين يمليه العقل والمصلحة، لا انقلابا أو خروجا إلى ملّة غير ملّتهم.

فالدعوة إلى الاصلاح في تونس في الربع الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي كانت في بدايتها دعوة إلى اصلاح نظم الحكم وكانت دعوة سياسية ظرفية تزعمتها ثلة من كبار أعوان البايات من الضباط. وكانوا قد تكونوا في مدرسة باردو الحربية التي أنشأها أحمد باي في عام 1840 أو اتصلوا بصورة من الصور بتلك المدرسة ثم عاشوا مدة من الزمن في أروبا.

أما غيرهم من العلماء فقد حبذوا الاصلاح إما بسبب اطلاعهم على أحوال العالم بالأسفار الطويلة والاقامة في العواصم الكبرى وخاصة في اسطنبول – وذلك ما يمكن أن يقال عن الشيخ محمود قابادو – أو بسبب اتصالهم بالضباط الشبان الذين أشرنا إليهم – وذلك ما تم لأمثال الشيخ سالم بوحاجب ولمحمد بيرم الخامس – هذا مع تأثير الأسفار على الرجلين بعد ذلك.

أما أحمد ابن أبي الضياف فقد بينا في كتابنا «المؤرخون التونسيون في القرون 17 و18 و19» ان آراءه تطورت بتأثير مطالعته لكتب مختلفة منها «تخليص الابريز» لرفاعة الطهطاوي وبتأثير مخالطته لأمثال خير الدين. ومن أكبر أسباب تطور آرائه وتحبيذه للاصلاحات في العقود

الأخيرة من حياته ما كلّف به من مهمات سياسية خارج تونس وداخلها وقيامه بتحرير لوائح القوانين التي صدرت تطبيقا لعهد الأمان، وبحثه عن الحجج الفقهية والعقلية لتأييد تلك القوانين ثم اشرافه على المجلس الوقتي الذى حاول الباي محمد الصادق أن ينيط بعهدته فصل القضايا المتعلقة بالأجانب من الأوروبيين. فتطور آراء ابن أبي الضياف شاهد على أن دواعي التفكير في اصلاح نظم الحكم في تونس كانت سياسية ودنياوية. ولا يتسع المجال الآن للقيام بدراسة مفصلة للجمل والسياقات التي استعمل فيها خير الدين وابن أبي الضياف في كتابيهما الألفاظ المشتقة من مادة صلح غير أن نظرة سريعة إلى عدد من تلك الجمل تكفي لتعليب نصيب المصالح الدنياوية في هذا الاستعمال أي مصالح الناس في حياتهم الدنيا حتى ولو قرنت أحيانا بالاشارة إلى الآخرة في مثل: «صلاح الدين والدنيا» وهي عبارة محفوظة اقتبسها الكاتبان عن السلف. فعبارة «المصلحة» من العبارات الفقهية التي تتعلق عادة بمعاملات الناس بعضم لبعض في دنياهم. ولذا وجد خير الدين وابى أبي الضياف في كتب الفقه شواهد كثيرة اعتمدا عليها للدعوة إلى مراعاة الظروف واختلافها في تطبيق الأحكام على ما يجد من الأحداث، بل وجدا في الكتب التي تتجاوز الخلافيات إلى الموافقات وإلى مقاصد الشريعة وأصول الأحكام مثل كتب الشاطبي والقرافي مادة واسعة اقتبسا منها ما يـــوافق اتجاههمـــا.

وقد اعترضت محبذي الاصلاح على طريقة خير الدين من الفقهاء مشاكل نطرية نجد أثر بعضها واضحا في مقدمة «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» لأحمد ابن أبي الضياف. فابن أبي الضياف يصرح بأن الملك المطلق مخالف للشرع والعقل، خاصة وان المتأخرين من ملوك هذا الصنف صاروا يحكمون بالهوى، وافق ذلك

المصلحة أولم يوافقها. والناس يطيعونهم خوفا من حاميتهم ولأنهم تعودوا ذل المغارم والقهر، وأيضا لما في الخروج عن طاعة أولي الأمر من المحظور الشرعي عند متأخري أهل الملة الاسلامية. وهنا يذكر ابن أبي الضياف الآية القرآنية التي تمسك هؤلاء المتأخرون من الفقهاء بظاهرها على حد قوله وهي: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ» ويذكر حديثا هو صريح في تدعيم موقف هؤلاء المتأخرين من العلماء والحديث بلفظه هو: «سيكون عليكم امراء يعسفون وما يعلم الله بهم أكثر، فإن أحسنوا فلهم الأجر وعليكم الشكر وان أساءوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر. إلا إن أمروا بكفر أو معصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

وخلاصة أقوال العلماء التي يرويها ابن أبي الضياف في هذا النص لا تدع شكا في أن أهل السنة نهوا نهيا شديدا عن مخالفة ذوي الأمر وأوصوا بطاعتهم والصبر على اذاهم «وان أخذوا مالك وضربوا ظهرك» خوفا من الفتن التي هي شر الشرور.

ويلوح من كلام ابن أبي الضياف أنه وجد بعض الحرج في قبول هذا الأمر على أنه واجب، فتساءل «وانظر هل الأمر بالصبر أمر ندب أو وجوب»؟ ويبحث عن القرائن التي تدل على أنه ليس أمرا وجوبا اذ نجد عددا من كبار الفقهاء لا يحبذ اعانة الملوك المتعسفين على الخارجين عليهم.

نستنتج من تحليلنا لنص ابن أبي الضياف هذا اهتمام رجال الاصلاح التونسيين بالتوفيق بين النصوص الفقهية وبين النزعات التي ظهرت حديثا في أوروبا من رفض طاعة الملوك الظالمين ومن الثورة عليهم، ولم يكن ذلك التوفيق دائما ميسورا لدعاة الاصلاح، وان حاولوه دون هوادة في جميع ما كتبوا.

وهنا تتبادر إلى الذهن ملاحظة نستخلصها من مقارنة النص الذي تمّ تحليله وأمثاله من نصوص «إتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف بما كتبه خير الدين في مقدمة كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» عن الثورة الفرنسية التي بدأت في سنة 1789 وعن الثورة الانقليزية التي سبقتها، إذ يعتبر خير الدين ان قيام الأمة الفرنسية على الدولة ورجالها «كانت ثورة أبدلت الكيفية القديمة المختلفة الادارة بكيفية منظمة لائقة بالشرف الانساني وعوضت الاستبداد بالقوانين القابضة لايدى الحكام عن تجاوز الحدود»(1) . وعن هذا الابدال نتجت مصلحة، ذلك ما لا يدع لنا خير الدين شكا فيه إذ يقول مثلا : «وهذه الثورة كانت علامة للحرية، وأيقظت لها جفون سائر الأمم، وانتجت مصالح جمة» ويقول أيضا : «وهذه الثورة كانت مبدأ تاريخ جديد للاجتماع الانساني حيث غير حال الناس إلى طور جديد بالانتقال من رتبة العبودية إلى تمام الحرية، كما كانت ثورة انكلترا مبدأ تاريخ لدولة منظمة» وعن هذه الثورة الانكليزية يقول : «وبهذه الثورة تأسست الدولة القانونية بانكلترة التي سبقت سائر الممالك إلى «الكنستيتوسيون» (2). تنتج الثورة اذن نظاما ومصلحة وخيرا . هذا معنى جديد بالنسبة إلى التفكير الاسلامي التقليدي الذي تعود أن يسمّى الخروج على الحكام فتنة وبغيا. وكانت الفتن تعتبر شر الشرور، ولذا وجب اجتنابها مهما كانت الاحوال والظروف ، كما وجبت طاعة أولي الأمر والصبر على أذاهم، «وإن أخذوا مالك وضربوا ظهرك». وهذا المعنى التقليدي قد رسخ في الأذهان وخالط الأفكار وسرى في اللغة إلى حد أن رواسيه بقيت ظاهرة في كتاب «أقوم المسالك» بجانب هذه الفقرات التي

1) أقوم المسالك الطبعة الأولى ص : 124
2) نفس المصدر ص : 185

رويناها والتي تدل على تفكير جديد ازاء الثورات الحديثة. فان كانت الثورة كعمل جماعي واجتماعي قد متلت في بعض بلدان أروبا بداية عهد جديد صلحت فيه الأمور وانتظمت، فالثائر مازال يعتبر باغيا في كثير من صفحات مقدمة «أقوم المسالك». يتحدث خير الدين مثلا عن أسباب تراجع الأمة فيذكر من تلك الأسباب الانقسام والحروب الداخلية. ويقول: «موجب ذلك التفرق تعارض الأغراض والشهوات من الأمراء والثوار الذين لم يعتبروا ما في الانقسام من المضار على الجميع...» وهنا يدين شهوات الثوار البغاة كما يدين شهوات أمراء السوء. وفي أماكن أخرى يؤكد وصف الثوار بالبغي، فمن بين النظم العدلية التي يصفها في ممالك أروبا: «مجلس عال لفصل نوازل البغاة الثائرين على الحاكم أو الدولة» (1).

وإذا ما حاولنا التعمق في فهم موقف خير الدين بمظهريه وجب علينا البحث عما ميز ثورتي فرنسا وانكلترا عن الانقلابات والفتن التي ظهرت في القرون الأخيرة في البلدان الاسلامية.

فالثورة الانقليزية والثورة الفرنسية بعدها انتجتا نظاما جديدا أقرب إلى الحكمة والعدل وأكثر حرية من نظم الحكم القديمة فأصلحت ما فسد من الأوضاع وجلبت الثروة والعمران، بخلاف الانقلابات الداخلية التي تحدث عنها خير الدين. فقد كان الظلم سببها وكان الظلم أيضا نتاجها، فعوضت ظلما بظلم أشد منه. فهي على حد تعبير ابن خلدون «حروب بغي». والفارق بين هذه الفتن الباغية المضرة وبين تلك

1) نفس المصدر ص: 143

الثورات الأُروبية المفيدة هو أن الثورتيں الانكليزية والفرنسية انطلقتا من توق المواطنين إلى الحرية. فالحرية هي مفتاح الخير. هذا هو المعنى الجديد الذي تأسست عليه نظرة المصلحين التونسيين في القرن التاسع عشر إلى تاريخ أوروبا التي عاصرتهـــم

في الحريّة

من المعاني التي اهتم بها رجال الاصلاح في القرن 19 كبير الاهتمام معنى الحرية . واللفظ ليس جديدا بل قد تردد في كتب العرب القديمة وفي مؤلفات فقهاء الاسلام. الا أنه لم يستعمل بالكثرة التي استعمل بها في القرن التاسع عشر. وقد اتسع مدلوله في ذلك القرن اتساعا لم يعرف من قبل نتيجة لتأثير النظم الأوربية والتفكير الأوربي على كتاب العرب في القرن التاسع عشر.

ولعل أوضح نص في التعبير عن المعاني الجديدة التي اكتسبها لفظ الحرية عند العرب في القرن التاسع عشر كتاب «تخليص الابريز في تلخيص باريز»، للكاتب المصري رفاعة رافع الطهطاوي، الذي طبع أول طبعة في بولاق سنة 1849، والذي نجد فيه لفظ الحرية مستعملا بمعنى يختلف عن معناه المتعارف حتى ذلك العصر في كتب الكلام وكتب الفقه. وهذا المعنى الجديد هو الذي يضفيه الأوروبيون وخاصة الفرنسيون على الحرية، وقد أشار إليه الطهطاوي بقوله : «وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف» وفي مكان آخر «وما نسميه بالعدل والاحسان يعبرون عنه بالحرية والتسوية».

وقد تردد لفظ الحرية في مقدمة «أقوم المسالك» فاستعمل فيها ما يقرب من خمسين مرّة . والأهم من ذلك أن خير الدين قد عني

فسير اللفظ ومعانيه الأصلية والفرعية عند الأوروبيين في زمانه، وعقد
لـك فصـلا خاصاً (1) حيث قسم الحـرية إلى «شخصيـة» من جهة
سياسيـة» من جهة أخرى. والأولى هي التي تسمى اليوم في كتب
انون بالحرية المدنية. وتعريف خير الدين لها «إنها إطلاق تصرف
نسان في ذاته وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته
ناء جنسه لدى المحاكم بحيث ان الانسان لا يخشى هضيمة في ذاته
في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه قوانين البلاد المتقررة
ى المجلس. وبالجملة فالقوانين تقيد الرعـاة كما تقيد الرعية.
ملاحظ أن هذه الحرية الشخصية أو المدنية هي التي بدت للطهطاوي
فقة لما يسّميه المسلمون عدلا وانصافا واحسانا. لكن خير الدين
دم في تطبيق الحرية عند الافرنج فيقول: «المعنى الثاني الحرية
سياسية، وهي تطلب الرعايا التداخل في السياسات الملكية والمباحثة
ا هو أصلح للمملكة على نحو ما أشير إليه بقول الخليفة الثاني عمر
الخطاب - رضي الله عنه -: (من رأى منكم فيّ اعوجاجا فليقومه)
منى «انحرافا في سياسته للامة وسيرته معها». ويدخل خير الدين
تفاصيل تتعلق بتطبيق الحرية السياسية فيقول: ولما كان إعطاء الحرية
ذا المعنى لسائر الأهالي مظنة لتشتيت الآراء وحصول الهرج، عدل
، إلى كون الأهالي ينتخبون طائفة من أهل المعرفة والمروءة تسمى
د الأوروبيين بمجلس نواب العامة، وعندنا بأهل الحل والعقد وإن
يكونوا منتخبين من الأهالي». وهكذا يحرص خير الدين على أن
زي النظم الدستورية الأوروباوية ببعض ما هو معروف لدى فقهاء
سلمين من اعتماد آراء «أهل المعرفة» و «أهل الحل والعقد» في

أقوم المسالك، الطبعة الأولى ص: 74 وما بعدها

شؤون الدولة . ويضيف إلى ذلك التذكير في هذا المقام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو من فروض الكفاية «وفرض الكفاية إذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقين . واذا تعينت للقيام به جماعة صار فرض عين عليهم بالخصوص».

لكن الحرية لم يقتصر في بعض بلدان أروبا في القرن التاسع عشر على مظهريها الشخصي والنيابى، بل هناك مظهر ثالث اهتم به خير الدين في تحليله فقال: «وبقي وراء ذلك للعامة شيء آخر يسمى حرية المطبعة، وهو أن لا يمنع أحد منهم أن يكتب ما يظهر له من المصالح في الكتب والجرنالات التي تطلع عليها العامة، أو يعرض ذلك على الدولة والمجالس ولو تضمن الاعتراض على سيرتها . وفي هذا المقدار افترقت الممالك الأوروباوية . فمنهم من ناله مع الأول فتمت له الحرية المطلقة، ومنهم من ناله بشروط معتبرة عند الملوك التي لم ترخص لرعاياها ما تيسر لغيرها اعطاؤه من الحقوق، وذلك أن أحوال الممالك متفاوتة بتفاوت مقاصد رعاياها . فمنهم من لا ينازع الملوك الا لقصد الحصول على ما يسوغ لهم معارضة الدولة ان حادت عن سواء السبيل واستجلا بها لما فيه صلاح المملكة، وحينئذ تيسر للملوك اعطاء تمام الحرية لتوارد مقصد الراعي والرعية على المصلحة . ومنهم من يظن به أن الباعث له على المناضلة فرط التعصب والحمية، حيث تفترق الرعايا أحزابا، كل حزب يروم السياسة التى يراها أصلح للمملكة في نظره، كأن يرى البعض أن تكون الدولة جمهورية والبعض يختار أن يكون الملك في عائلة غير التي يختارها الآخر، فينشأ عن ذلك ظن الدولة أن معارضة الأحزاب لها وإن كانت بحسب الظاهر لالجائها إلى طرق المصلحة، لكن الغرض منها وراء ذلك . وبذلك

الظن الناشىء عما ذكر استباح الملوك الامتناع من إعطاء تمام الحرية الموصل لما أشير إليه ».

ولم يلاحظ خير الدين الاختلاف بين دول أوروبا من ناحية منحها رعاياها حرية القول والصحافة لمجرد الوصف بل كانت له غايات عملية متصلة بموقفه من الاصلاحات التي يجب أن تدخلها الخلافة العثمانية على نظام الدولة . وعلى قارىء هذا الفصل أن يتذكر فصلا سابقا اعتذر فيه خير الدين لاحجام الدولة العثمانية عن إطلاق الحريات لجميع رعاياها باختلاف أولائك الرعايا وانتساب قسم منهم إلى فئات متضامنة مع دول أجنبية بدافع « النزوع إلى بني جنسهم » ويختم ذلك بقوله : « فمن اعتبر ما أشرنا إليه لا يسوغ له أن يوجه اللوم على الدولة في توقفها إلى الآن عن اعطاء الحرية المطلقة ، وتأسيس المجلس المذكور وإن كان ما ذكرناه لا يرفع عنها وجوب الاجتهاد في قطع تلك العوائق التي يكون حسمها ـ بعون الله تعالى ـ من مآثر خليفة العصر الذى رفع من اعلام العدل ما انتكس ، وأحيا من رسوم الاستقامة ما اندرس ، فإنا بمقتضى ما خوله الله من الحزم الناجح ، والرأي الراجح ، نؤمل أن نرى منه ـ لا سيما بعد اطلاعه على أحوال أروبا بالعيان وتطبيقها على ما كان معلوما لديه بالبيان ـ مزيد العناية بكل ما يتيسر به اطلاق الحرية على الوجه الأكمل ، باعانة رجال دولته وعلمائها المتعاضدين على انجاح مصالح الدين والوطن ، والعارفين بأسباب التقدم ما ظهر منها وما بطن ».

وما نقلناه من كلام خير الدين عن الحرية يبرز اطلاعه على النظم والآراء التي ظهرت في عصره في قسم من أروبا ، كما يدل على اقتناعه بفائدة تطبيق بعض تلك النظم في البلدان الاسلامية التابعة للخلافة

العثمانية وادراكه مع ذلك للصعوبات البنيوية والظرفية التي قد تعترض ذلك التطبيق . وخير الدين كان ـ كما بينا ذلك مرات ـ اصلاحيا لا ثوريا انقلابيا . فكان يرى أن تطبيق الاصلاحات المرغوب فيها يكون تدريجيا بمراعاة الظروف وأحوال الرعايا ومصلحة الدولة .

وبالنسبة إلى الحرية وأصنافها فأوكد ما يجب تطبيقه في نظره الحرية المدنية أو « الشخصية » كما يسميها هو . لأن هذا الصنف من الحرية ضروري لدفع الناس إلى العمل النافع وإلى النشاط الاقتصادي الذي يفيد أشخاصهم كما يفيد مجموع الأمة . وينعكس اهتمام خير الدين بتأثير الحرية على الازدهار الاقتصادي في نصوص متعددة منها ما يلي : « ان من واجبات الممالك التي تنال الحرية ولو بخصوص الشخصية أن يقابلوا تلك النعمة باظهار آثارها ، واستجناء ثمارها بتعاطي المعارف ، وأنواع الصناعات الراجعة إلى الأصول الأربعة : الفلاحة والتجارة والأعمال البدنية والفكرية .

وبهذه الأصول قوام السعادة الدنيوية المربية للهمة الانسانية وكمال الحرية المؤسسة على العدل وحسن نظام الجماعة ، حتى يكون المحترف مثلا آمنا من اغتصاب شيء من نتائج حرفته ، أو تعطيله في بعض أحوال خدمته ، فما ينفع الناس كون أرضهم خصبة كريمة المنابت ، إذ كان الباذر فيها لا يتحقق حصاد ما زرع ومن الذي يقدم حينئذ على ازدراعها ؟ ولضعف أمل الناس في كثير من أراضي آسيا وافريقية تجد أخصب مزارعها بورا معطلة ، ولا شك أن العدوان على الأموال يقطع الآمال وبقدر انقطاع الاعمال إلى أن يعمّ الاختلال المفضي إلى الاضمحلال » .

وهذا الكلام موصول بآخر صريح في اعتبار الحرية سببا في تقدم أوروبا الحديث في الصناعات وفي مختلف أوجه الاقتصاد وفي ربط

ذلك بالنظام النيابي الذي يضمن الحريات فيقول خير الدين : «ومن أهم ما اجتناه الأوروباويون من دوحة الحرية تسهيل المواصلة بالطرق الحديدية ، وتعاضد الجمعيات المتجرية ، والاقبال على تعلم الحرف والصنائع . فبالطرق تستجلب نتائج البلدان القاصية قبل فوات ابان الانتفاع بها ، بعد أن كان جلبها متعذرا لطروء الفساد عليها في الطريق أو لزيادة كرائها على أضعاف قيمتها . وبالجمعيات تتسع دوائر رؤوس الأموال فتأتي الأرباح على قدرها ، وتتداول على المال الأيدي المحسنة لتنميته . وبتعلم الحرف تكتسب الأموال الذريعة عن غير رأس مال . وقد رأينا بالمشاهدة أن البلدان التي ارتقت إلى أعلى درجات العمران هي التي تأسست بها عروق الحرية و«الكونستيتوسيون» المرادف للتنظيمات السياسية ، فاجتنى أهلها ثمارها بصرف الهمم إلى مصالح دنياهم المشار إلى بعضها . ومن ثمرات الحرية تمام القدرة على الادارة المتجرية ، فان الناس اذ فقدوا الأمان على أموالهم يضطرون إلى إخفائها ، فيتعذر عليهم تحريكها .

وبالجملة فالحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى ويستولي على أهلها الفقر والغلاء ، ويضعف ادراكهم وهمتهم كما يشاهد بذلك العقل والتجربة » .

هكذا تصبح الحرية وسيلة لغاية تتعداها وهي ضمان الأمن الضروري للازدهار الاقتصادي . والأمن تضمنه القوانين التي تضبط الحقوق وتحفظها ، فلا يمكن للحكام أن يطالبوا أحدا بأكثر مما تقتضيه القوانين. والمجالس النيابية كانت مطلوبة لتحمل الحكام على احترام القوانين فالقوانين وازعة للحكام . فاذا كان الحاكم هو الوازع على حد تعبير ابن خلدون، أي الرادع للرعية فالمجالس وازعة للحكام في أروبا إذا نصبت فيها

للحفاظ على القوانين فهي «وزاعة الوازع» على حد تعبير ابن خلدون. وهذا الدور قد تقوم به المجالس وتضمنه القوانين حتى ولو منحت الحريات بمقدار كما كان الشأن في بعض دول أروبا في ذلك العصر وكما كان أيضا في الدولة العثمانية بعد أن منح السلاطين رعاياهم التنظيمات الخيرية . فمن كلامه الذي نقلناه تبينا أن خير الدين لم يكن موافقا للذين كانوا يطالبون في تركيا بنظام نيابي أكثر حرية وعدالة من النظام الذي سطرته تلك التنظيمات . فموقف خير الدين من هذه الناحية في غاية الاعتــدال ويراعي كامل المراعاة مقتضيات السياسة الرسمية العثمانيــة .

في الحريّة أيضا

إن القارىء لكتاب «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان تستوقفه نصوص تدل على أن مؤلفه أحمد ابن أبي الضياف قد تجاوز حدود التكوين التقليدي وحدود المجتمع الضيق الذي كان يعيش فيه ليعبر عن ادراك للحرية يشمل ما صرنا اليوم نضمنه معنى تلك الكلمة من مقتضيات وحقوق .

النص الأول جاء في الباب المتعلق بدولة الباي حسين بن محمود الذي تولى الحكم بتونس من 1824/1239 إلى 1835/1251 . وقد جاء في سياق الخبر عن تأزم العلاقات بين الايالة التونسية وبين مملكة نابلي في رمضان سنة 1741 (جانفي - فيفري 1833) بسبب ما نال عددا من أتباع هذه المملكة من ضرب في صراية الباي التي كانوا مستخدمين فيها، فشكوا ذلك إلى قنصلهم، ولم يقبل الباي احتجاج القنصل فآل الأمر إلى اتيان اسطول من نابلي مهددا وانتهت القضية باسترضاء القنصل واسترضاء دولته . يقول ابن أبي الضياف «وكدت أن امتحن في النازلة، لولا لطف الله وصفاء باطنة هذا الباي، لأنه نظر إلي وهو حنق، مع أخلاق الصائمين، وقال لي : ما تقول؟ فقلت له : يا سيدي الضرب غير مدخول عليه في الاجارة، لأنه أمر مجهول، وهؤلاء أحرار، فعظم عنده ذلك، وقال : يقال بحضرتي لفظ حر؟ وجعل يكررها وينقمها على ونادى أبي وقال له : هذا كيف تربى؟ فقال له : نعلم أنه لا يصلح للخدمة، وقلت لك ذلك فاستخدمته على كره مني، فدونك وإياه. فقال : يقول «هؤلاء أحرار» فقال له أبي : هذا من جهله وعدم تخلقه

بالسياسة . وغلبه حلمه رحمه الله وسكن غضبه». والنص معروف يستشهد به أحيانا على ضيق نظرة البايات وعلى سوء معاملتهم لمن يخدمهم لكن الذي يهمنا منه اليوم هو جواب ابن أبي الضياف للباي عندما سأله عن رأيه فقال : يا سيدي . . . وهؤلاء احرار . «معنى الحرية عند ابن أبي الضياف يتضمن الحق للمستخدم أن لا يطالب ولا يعامل بما هو غير داخل عرفا وعادة في مدلول الخدمة التياستؤجر لها، ومن ذلك الضرب وما يشبهه من الاهانة،فكأن الايجار عقد يحدد الحقوق والواجبات بما لا يمكن تجاوزه . وفي كلام ابن أبي الضياف رفض لما سبق للباي أن صرح به لمن اقترح عليه فصل القضية بتوبيخ رئيس المماليك الذي ضرب الخدمة، فقال الباي: «عادة بلادنا تأديب خدمتنا بالضرب وغيره»

والنص الثاني معروف أيضا وهو مثبت في الباب المتعلق بدولة أحمد باي من «الاتحاف» وفيه يقص أحمد ابن أبي الضياف حديثا دار بينه وبين أحمد باي في باريس. وفي الحديث شيء من الجرأة من طرف كاتب السر وقد أشار ابن أبي الضياف إلى ذلك بقوله: «إنه تجاسر على مداعبة الباي لأنه كان بباريس يتنفس هواء الحرية ويرد من مائها وقدماه بأرضها». فالحرية هنا هي حرية الرأي والقول وأن ينطق الانسان بما في خاطره ولا يقيده خوف.

والنص الثالث نجده في نفس الباب أي الباب السادس من «الإتحاف» في دولة أحمد باي في وصف أحمد ابن أبي الضياف لما شاهده في فرنسا عندما صاحب إليها أحمد باي وحضر ـ فيما حضر ـ سهرة في تياترو ملك فرنسا لويس فليب في قصر هذا الأخير وقد انتهت الرواية باعلان بطلتها أنها ستتزوج بالرجل الذي اختارته رغم أن نسبه

دون نسبها . ولما قيل لها إن السلطان لا يرضى بذلك الزواج قالت حسب ما نقله ابن أبي الضياف:بأي شرع يتصرف السلطان في أرواحنا بالقهر ونحن أحرار وأقسمت أن تتزوج بالرجل اظهارا لحريتها ...
« وصفق لويس فليب لقولها هذا والتفت إلى أحمد باي قائلا له :
يلزمني أن استحسن هذه المقالة سياسة لهذا الجمهور ولو لم أفعل ربما يقال إني لا أحب الحرية . ويجب على أمثالنا مراعاة جلب القلوب بما تستحسنه العامة وأعظمه العدل الذي منه الحرية ».

وهذه العبارة الأخيرة العدل الذي منه الحرية تذكرنا بما جاء في كتاب «تخليص الابريز في تلخيص باريز» لرفاعة رافع الطهطاوي . وعبارة الطهطاوي التي رويناها فيما سبق هي في كلامه عن الفرنسيين : وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف. وقد نقل أحمد ابن أبي الضياف في العقد الأول مقدمة إتحاف أهل الزمان عن رفاعة الطهطاوي قوله في كتابه المذكور أنه نقل قوانين الفرنسيين إلى القارىء العربي ليعرف هذا الأخير «كيف حكمت عقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم فلا تسمع فيهم من يشكو ظلما أبدا والعدل أساس العمران ».

وكلام الطهطاوي يتجاوب مع ما وصفه ابن أبي الضياف من ازدهار العمران في الطريق التي مر بها مع أحمد باي من ميناء طولون إلى مدينة باريز . فقال عنها : «لا تكاد تجد موضعا معطلا من نفع شجرة أو حرث أو كلا مستنبت يسقى جميعها بغيوث العدل وسيوله المفعمة يود السالك

في تلك الطرق السهلة أن المسافة تطول لما يشاهد من حسن الطرق وما حف بها من الأشجار والمراتع والأنهار والبلدان وكثرة المارين على اختلاف الأنواع، لا تكاد تسمع صوت متظلم الا من نفسه».

في المقاصـــد

روينا في الصفحات السابقة مواقف رجال الاصلاح التونسيين في القرن التاسع عشر من الحرية عامة أو من الحريات التي تحصلت عليها شعوب أروبا الغربية في ذلك العهد أو قبله والتي شاهد المثقفون التونسيون اثرها أثناء رحلاتهم إلى البلدان الأروبية. وتدل هذه المواقف على أن التفكير السياسي قد نشط بتونس في أواسط القرن التاسع عشر ونما وانعكس اثره فيما كان الناس يخوضون فيه ويكتبون ولا شك أن تلك المواقف الفكرية وليدة الأحداث التي اكسبت المشاكل السياسية صبغة حادة، تفوق اهميتها تلك التي كانت لها في القرون السالفة، فالنصوص التي درسناها وأمثالها مما كتب في مختلف أقطار العالم العربي والعالم الاسلامــي في ذلك العهــد تــدل جميعها على توتر التفكير الاصلاحي بضغط المشاكل والأخطار المحدقة بالشعوب الاسلامية اذاك من كل جهة وفي كل حين . فلا يمكن اعتبار الحركة الاصلاحية في تونس وغير تونس مجرد نظريات دونت في الكتب ويمكن دراستها من غير اعتبار لتأثير الظروف .

ذلك أن الوضع الداخلي والوضع الخارجي كانا يمليان ضرورة الاصلاح وتأكده وكلاهما كان يفرض أن تتحقق المثل العليا في الحياة اليومية.

لقد كان الناس بجميع طبقاتهم في ذلك العهد متعلقين بمثل عليا ومبادىء دينية ولذا حرص رجال الاصلاح في تونس على تأسيس دعوتهم على ملاحظة مقاصد الشريعة واجتهدوا ليبينوا أن اقتباس بعض

النظم الدنياوية التي ظهرت نجاعتها في أروبا، لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية بل يتفق واتجاهاتها العامة وهي تتلخص فيما سماه علماء المسلمين قبل ذلك بالمقاصد أو الكليات .

فالتنظيمات التي نادوا بها ينبغي أن تكون منسوجة على منوال الشرع على حد عبارة خير الدين، وهي في نظرهم وسيلة لاخضاع السياسة لمقتضيات الشرع بقطع الذريعة التي يتمسك بها المتأخرون من الملوك وهي أن السياسة تتعلق بما لم تضبط له الشريعة حدا ولا حكما، فأمره راجع إلى مشيئة أولي الأمر .

وجاء في «أقوم المسالك»: «وحيث كانت ادارة المصالح السياسية بما لا يتيسر لغالب الولاة اجراؤها على الأصول الشرعية لأسباب شتى يطول شرحها، وتقدمت الأدلة على ما يترتب على ابقاء تصرفاتهم بلا قيد من المضار الفادحة، رأينا أن العلماء الهداة جديرون بالتبصر في سياسة أوطانهم، واعتبار الخلل الواقع في أحوالها الداخلية والخارجية، واعانة أرباب السياسة بترتيب تنظيمات منسوجة على منوال الشريعة معتبرين فيها من المصالح أحقها ومن المضار اللازمة أخفها، ملاحظين فيما يبنونه على الأصول الشرعية، أو يلحقونه بفروعها المرعية، ذلك المقال الوجيز، المنسوب لعمر عبد العزيز : «تحدث للناس أقضية بحسب ما أحدثوه من الفجور».وما في معناه من أدلة أن الشريعة لا تنسخها تقلبات الدهور». (1)

وهذا الموقف لا يقتصر على التذكير بضرورة تقييد حكم الولاة بتنظيمات مرعية بل يعتبر أيضا الحاجة إلى النظر في الاحكام.فما

---

1) أقوم المسالك، الطبعة الأولى ص. 41 و 42

لم يضبط منها بنص شرعي بل رتب على العوائد وحدها يمكن أن يتغير بتغير تلك العوائد، وهو معنى ما نقله خير الدين عن القرافي في قوله: «وسئل القرافي عن الأحكام المرتبة على العوائد اذا تغيرت تلك العوائد هل تتغيّر الأحكام لتغيرها؟ فأجاب بأن إجراء الأحكام التي مدركها العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الاجماع وجهالة في الدين، بل الحكم التابع للعادة يتغير بتغيرها، وليس هذا بتجديد اجتهاد من المقلدين بل هي قاعدة اجتهد فيها العلماء وأجمعوا عليها».(1)

ففيما يتعلق بالأحكام المرتبة على العوائد يرى خير الدين معتمدا في ذلك على ما رواه من أقوال الفقهاء أنه «يجب ـ في هذه الأحكام ـ على العلماء الهداة أن يتوسطوا بين التفريط والافراط بحيث لا يبعدون عن رجال السياسة بعدا يتسبب عنه تبعيد تصرف الولاة عن الشريعة . . ولا يقربون منهم قربا ينشأ عنه تقريب شهواتهم بتسهيل طرقها لهم» .(2)

وهو من خير الدين موقف عملي أكثر منه نظري، إذ تقدير هذا التوسط المفيد راجع إلى اجتهاد العالم وكياسته وادراكه لمقتضيات الظروف في كل قضية من القضايا وكل حادثة من الحوادث .

نرى إذن كيف ينتقل كلام خير الدين وموقفه بين مستويين مختلفين هما من ناحية مستوى مقاصد الشريعة وكلياتها التي من شأنها أن تراعى في «التنظيمات» أو «القوانين» الاساسية والدساتير وفيما تهتم به مجالس الشورى، ومن ناحية أخرى مستوى الأحكام وهي منزلة الفروع من الفقه

---

1) نفس المصدر ص . 42 ـ 43

2) أقوم المسالك ، الطبعة الأولى ص .43

يهتم بها الحكام السياسيون باعانة العلماء العارفين بالنصوص . وقد ينشأ أحيانا بعض الالتباس من الاشارة ما يحتمل التفسير بما يناسب المستويين معا .

والملاحظ أن الالتباس لم يعره خير الدين كبير اهتمام لأن عنايته كانت منصبة على مشاكل واقعية يحاول أن يجد لها حلولا يقبلها رجال الشرع . فالعبارة نفسها ترمي إلى تقريب الاصلاحات السياسية المقترحة مما اعتاد الفقهاء وعلماء الدين التفكير فيه . فلذا نجد خير الدين يستعمل الفاظا «كالمجالس» و«أهل الحل والعقد» للدلالة على نظم وهياكل جديدة مع ما يتضمنه استعمال اللفظ القديم للمدلول المحدث من دواعي الالتباس .

في المجالس

ذكرنا أن خير الدين يستعمل عبارتي «المجالس» و «أهل الحل والعقد» القديمتين للدلالة على نظم حادثة يدعو إلى اقتباسها من النظم التي انتشرت بأروبا في عصره . وتحتاج العبارتان إلى مزيد من الدرس لاشتمال استعمال خير الدين لهما على بعض دواعي الالتباس .

فلفظ المجالس يطلق في كتاب «أقوم المسالك» على مجالس الحكم في القضايا من جهة ـ وذلك معنى يكاد يكون تقليديا ـ ويطلق من جهة ثانية على مجالس «أهل الحل والعقد» الذين يجب أن يستشاروا في «كليات السياسة» وذلك ما وجد نظيره في عدد من دول أروبا في ذلك العصر .

أما عبارة «أهل الحل والعقد» فهي مستمدة من كتب «الأحكام السلطانية» مثل كتاب الماوردي الذي توفي في القرن الخامس. وقد تذكر العبارة بصورة خاصة في أبواب كتب الفقه المتعلقة بالبيعة . فأهل الحل والعقد هم نخبة من الناس يتم ببيعتهم انعقاد الأمر للخليفة وتجب بذلك له طاعة العامة . (1)

هذا وقد اجتنب الكثير من الفقهاء ومؤلفي كتب «الأحكام السلطانية» أن يضبطوا عدد هذه النخبة من «أهل الحل والعقد» أو يبينوا صفات افرادها . ومن الفقهاء من حاول الضبط لكنهم اختلفوا كبير الاختلاف .

---

1) راجع كتابنا : مصطلح السياسة عند العرب ص . 131 وما بعدها

أما خير الدين فيبدو أنه يعني بأهل الحل والعقد في كتابه «أقوم المسالك» الأشخاص والجماعات الذين يتعين على الملوك والولاة استشارتهم . وقد جعل خير الدين لهذا المصطلح الاسلامي مقابلا في عرف الاروباوين في عصره . وبيّن أن المصطلح الاسلامي ومقابله الأروباوي يشيران إلى جماعتين تتفقان في الدور الذي تقوم به كل منهما في مجتمعها ويختلفان في الطريقة التي يقع بها تعيين كل واحدة منهما . فبعد أن حلل خير الدين معنى الحرية السياسية عند الأروباويين في القرن التاسع عشر قال : «لما كان اعطاء الحرية بهذا المعنى لسائر الأهالي مظنة لتشتيت الآراء وحصول الهرج ، عدل عنه إلى كون الأهالي ينتخبون طائفة من أهل المعرفة والمروءة تسمى عند الأروبايين بمجلس نواب العامة وعندنا بأهل الحل والعقد وان لم يكونوا منتخبين من الأهالي». (1)

وقد يكتمل معنى ما قصده خير الدين في الجملة السابقة من المجالس الأروباوية ودورها بالانتباه إلى الجمل الموالية في مقدمة «أقوم المسالك» أيضا . فبعد أن ذكر خير الدين «المجلس الأعلى المركب من أمراء العائلة الملكية ومن ينتخبه الملك من أعيان المملكة مؤيدا وظيفته» و «مجلس الوكلاء المركب ممن ينتخبهم الأهالي للمناضلة عن حقوقهم والاحتساب على الدولة» قال : «فأهل هذين المجلسين هم أهل الحل والعقد عندهم، فكل ما وافقوا عليه مما لا يخالف تلك الأصول اللازم فيها مشاركة العامة يصير من شرائع المملكة» (2) . وقد سبق له أن قال في القوانين الأساسية وهي الدساتير : «ولتلك القوانين في الممالك

1) «أقوم المسالك» الطبعة الأولى ص . 75
2) المصدر نفسه ص . 83

الأوروباوية من الاحتـــرام واستمـــرار النفوذ برعاية الحل والعقـــد مـــا يحمي حقوق الرعية وحريتها . . .» (1)

ف «أهل الحل والعقد» في أروبا حسب مصطلح خير الدين هم أعضاء المجلسين، مجلس النواب أو الوكلاء والمجلس الأعلى . وطريق بلوغهم تلك المنزلة هي الوراثة أو التعيين من طرف الملك أو الانتخاب من طرف الأهالي . وهذا الانتخـــاب من طرف الأهالي هو الفارق بين أعضـــاء المجالس في أروبا ومن يقابلهم من أهـــل «الحل والعقد» عند المسلمين، ويتفقون ، زيادة على ما ذكرنا آنفا ، في أن جميعهم من «أهل المعرفة والمروءة» .

يجب اذن أن يقارن ما ذكر في هذه النصوص من دور أهل الحل والعقد في الدول العصرية بواجب العمل على ترتيب التنظيمات المناط بأمراء الاسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة على حد تعبير خير الدين وهذه العبارة مرادفة لأخرى نجدها أيضا في كتاب «أقوم المسالك وهي «ذوو الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم» وقد فسرها المؤلف بقوله : «الجري على مقتضيات مصالح الامة والعمل بها حتى تحسن أحـــوالهم ويحرزوا قصب السبق في مضمار التقدم متوقف على الاجتماع وانتظام طائفة من الأمة ملتئمة من حملة الشريعة ورجال عارفين بالسياسات ومصالح الأمة، متبصرين في الأحوال الداخلية والخارجية ومناشيء الضرر والنفع يتعاون مجموع هؤلاء على نفع الأمة بجلب مصالحها ودرء مفاسدها بحيث يكون الجميع كالشخص الواحد» .

وعند التأمل في معنى هذه النصوص وفي لفظها نلمس حرص رجال الاصلاح التونسيين على استعمال الألفاظ التي اعتادها فقهاء

---

1) المصدر نفسه ص : 86

المسلمين في المضمار كجلب المصالح ودرء المفاسد كما نلمس حرصهم على اعانة قرائهم بهذه الطريقة حتى يتصوروا النظم التي يدعون إلى اقتباسها من أروبا المعاصرة لهم قريبة لما اعتادوه وشبيهة ببعض النظم الموصوفة في كتب الفقه والأحكام التي تعودوا قراءتها . ولا يتم ذلك ولا شك إلا بشيء من التعميم وطمس الفروق فتشبيه أهل المجالس المنتخبة بأهل الحل والعقد يقترن كما بينا في بعض مؤلفاتنا باهمال أن المجالس الأروبية كان أغلبها منتخبا في ذلك العصر . وقد بينا أن رجال الاصلاح التونسيين كانوا مقتنعين بوجوب توخي التدرج في الاصلاحات التي يدعون إليها . ويقتضي ذلك أن يبدأوا بالمطالبة ببعض الحقوق السياسية للنخبة القليلة من أهل المعرفة وحدها وأن يرجئوا مسألة حقوق العامة السياسية إلى مرحلة أخرى من مراحل الاصلاح لم يتعرضوا إلى تصورها .

في التقدم

من أبرز المظاهر لتطور الأفكار بتونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهور معنى التقدم في الكتب التي ألفت بعد عام 1860 . أما الكتب والرسائل التي ألفت قبل ذلك فقد كان أصحابها ينظرون بكثير من التشاؤم إلى مر الزمان وتوالي العصور . فالزمان يبلي بمروره الأجسام والمجتمعات ، فلا خير يرجى من مروره ومن توالي أيامه ولياليه ، بل الخير كله فيما مضى . والحاضر ينطوي على كثير من الشرور، أما المستقبل فلا يمكن أن نترقب منه إلا الفناء والدمار . وإذا ما نظرنا إلى سيرة الناس وجدنا الخير في السلف والفساد في الخلف ورأينا القيم تضيع والثقة تفقد . كانت هذه الآراء السائدة : فإذا ما تحدث القوم عن عصرهم وزمانهم قالوا انه «آخر الزمان». هذه عبارتهم التي تنم عن استنكارهم، وتعبر عن انقطاع أملهم في أن يصلحوا ما أفسده الدهر . فقد ذهب الأوائل بصفوة الأيام ولم يبق إلا كدرها . والزمان الفاسد يوافق أهيله ، فيعلو فيه الزبد ويتغلب اللئام ولا ينجو فيه إلا من فر بدينه عن مخالطة الناس لكثرة الأشرار فيهم ، وعن طلب الدنيا لانها دنيئة لا تستجيب إلا لآلام الخطاب . ولولا قليل من الصلحاء ومن العباد الزهاد لهلك الناس منذ زمن بفسادهم ومعاصيهم . فإن أحاط بهم لطف الله فلبقاء تلك الفئة القليلة من عباد الله الصالحين بينهم يحيون سنة الأنبياء والصديقين من أولياء الله . وقد تجمع في لفظ «أحيى» كل خير وفي لفظ «أحدث» كل شر . فالخير في إحياء السنن . وبالعكس يجب الاحتراز من الحوادث و«البدع» التي من شأنها أن تحول النّاس عن منهج السلف .

أما المؤلفون الذين كتبوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد بقوا متعلقين بمناهج السلف متمسكين بالسنة مشيدين بسيرة الصحابة والتابعين منوهين بالعصور الذهبية لصدر الاسلام، لكنهم صاروا لا يعتقدون ان كل ما جاءت به العصور الأخيرة كان شرا وصاروا بالخصوص لا يخفون إعجابهم بالمخترعات التي ظهرت في زمانهم عند غير المسلمين، بل يدعون إلى آراء ونظم نشأت بأروبا المسيحية وانتشرت فيها، مفرقين بذلك بين العقائد الدينية والسير الدنياوية .

ولا شك أن هذه المواقف قد تأثرت باطلاع عدد من المثقفين العرب والمسلمين على حضارة أروبا المعاصرة لهم ومشاهدتهم لتقدم الأروبيين بالمخالطة وبالسفر إلى أروبا وبالعيش فيها . ظهر ذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في تركيا ومن بين البلدان العربية، في مصر . وقد عبر عنه بكل وضوح رفاعة رافع الطهطاوي في كتابه «تخليص الابريز في تلخيص باريز» الذي طبع أول مرة في سنة 1939 والذي وصف فيه ما شاهده في فرنسا . فتلك المشاهدات ومطالعة الطهطاوي لكتب مفكري القرن الثامن عشر في فرنسا قد جعلته يؤمن بالتقدم البشري ويعتبر أن العصور المتأخرة تفوق العصور المتقدمة بما أضافت من الاكتشافات والمخترعات . وهذا الموقف يدل على اهتمام كبير بالعلوم والصنائع والفنون التي تجلى فيها تقدم أروبا في القرن التاسع عشر وكان الطهطاوي يرى أنه ينبغي للعرب وللمسلمين اقتباس وسائل ذلك التقدم ونتائجه دون اعتبار لاختلاف عقائد الأروبيين الدينية عن عقائدنا . وذلك في الحقيقة ما قصده حاكم مصر محمد علي عندما بعث إلى باريس الارسالية التي صحبها رفاعة الطهطاوي .

وقد كان خير الدين وابن أبي ضياف ومن وافقهم من التونسيين مطلعين على ماجاء في كتاب «تخليص الابريز» للطهطاوي وكانت آراؤهم

موافقة له. فقد صرح خير الدين في كتاب «أقوم المسالك» ان اختلاف الدين لا يمنع من الاقتداء بالأوروبيين في الأمور الدنيوية التي ظهر فيها نجاحهم قائلا: «كل متمسك بديانة وان كان يرى غيره ضالا في ديانته، فذلك لا يمنعه من الاقتداء به فيما يستحسن في نفسه من أعماله المتعلقة بالمصالح الدّنيوية كما تفعله الأمة الافرنجيّة فانهم ما زالوا يقتدون بغيرهم في كل ما يرونه حسنا من أعماله، حتى بلغوا في استقامة نظام دنياهم إلى ما هو مشاهد.

وشأن الناقد البصير تمييز الحق بمسبار النظر في الشيء المعروض عليه، قولا كان أو فعلا، فإن وجده صوابا قبله واتبعه، سواء كان صاحبه من أهل الحق أو من غيرهم. فليس بالرجال يعرف الحق بل بالحق تعرف الرجال. والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها» (1).

وعبر خير الدين عن شعور عميق بوحدة الانسانية فلاحظ أنه «إذا اعتبرنا ما حدث في هذه الأزمان، من الوسائط التي قربت تواصل الأبدان والأذهان، لم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة، تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة، وكل منهم وان كان في مساعيه الخصوصية غريم نفسه، فهو بالنظر إلى ما ينجر بها من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه».

فواضح أن خير الدين كان مقتنعا بأن النظم السياسية والاقتصادية السائدة في أروبا الغربية في عصره هي التي ستؤدي إلى ازدهار الأقطار على اختلاف مواقعها وأديانها وهي التي ستكفل الاصلاح الشامل، ولذا فهي التي ينبغي للأمة الاسلامية أن تقتبسها وأن تعتبرها موافقة لنزعات بشرية مشتركة بين البشر ولمصالح دنيوية وحاجات يتفق فيها الناس جميعا على اختلاف أديانهم وعاداتهم.

---

1) أقوم المسالك، الطبعة الأولى ص. 6

في الاقتصاد

بين خير الدين أن تقدم أروبا لا يعزى إلى دين القوم ولا إلى خصب أرضهم واعتدال مناخهم. فقد كان العرب أقوم دينا وأحسن مناخا وقد نالوا بذلك المنعة والثروة مدة قرون، لكنهم بعد ذلك اضاعوا الحزم وأساؤوا التصرف فتقهقروا ووهنوا. وبالعكس كان الأوروبيون في قرونهم الوسطى على أسوإ الأحوال، ثم تلافوا أمرهم بحسن التنظيم وبطلب المعارف والصنائع وبالاجتهاد فيها، فصلح أمرهم وسادت دولهم حتى آل الوضع إلى أن تغلبت أروبا بجيوشها وبتمدنها. فحتى الذين يبالغون في المحافظة من المسلمين فينكرون ما يستحسنه غيرهم من أعمال الافرنج نراهم على حد قول خير الدين: «يتنافسون في الملابس وأثاث المساكن ونحوها من الضروريات وكذا الأسلحة وسائر اللوازم الحربية والحال أن جميع ذلك من أعمال الافرنج». وقد روى خير الدين في مكان آخر قول بعض أعيان أروبا: «ان التمدن الأوروباوي تدفق سيله في الأرض. فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع، فيخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلا إذا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية، فيمكن نجاتهم من الغرق».

ويعلق خير الدين على هذا الكلام بقوله: «هذا التمثيل المحزن لمحب الوطن مما يصدقه العيان والتجربة. فإن المجاورة لها من التاثير بالطبع ما يشتد بكثرة المخالطة الناشئة عن كثرة نتائج الصناعات، بحيث تلتجيء إلى إخراجها والانتفاع بأثمانها. وهو سبب ثروتهم كما تقدم».

ولقد بدت قوة أروبا في القرن التاسع عشر لخير الدين وأصحابه ذات مظهرين : أحدهما القوة العسكرية وثانيهما النشاط الاقتصادي المفضي إلى سعة التجارة الخارجية .وفي ذينك المظهرين خطر التوسع على حساب الدول المجاورة مثل تونس التي لا يفصلها عن أروبا إلا بحر يسهل عبوره على البواخر الأروبية . وقد انفتح ذلك القطر للتجارة الأروبية بفساد تدبير حكامه وأهاليه الذين كانوا يهرعون إلى اقتناء ما تغمرهم به الصناعة الأروبية من بضائع رخيصة .

أما القوة العسكرية فقد خصها خير الدين بفقرة في كل فصل متعلق بكل دولة من دول أروبا وأحصى عدد الجيوش والمعدات ليكون ساسة المسلمين على بينة من قوى الدول الأروبيـــة .

وأما التقدم الصناعي والتجاري فقد بسط أسبـــابه ووسائلـــه وفي مقدمتها تنظيم المدارس . وبفضل التقدم العلمي تمكن الأروبييون من عدد من الاكتشافات والاختراعات في القرون الأخيرة . وقد استعرضها خير الدين ذاكرا التواريخ والظروف التي تم فيها اكتشاف الطرق البحرية البعيدة واختراع المطبعة ومعامل القطن والحرير والبسط الرفيعة ومعامل الذكير المذاب واختراع جواذب الصواعق والتلقيح ضد الجذري واختراع الآلة البخارية واستعمالها في السفن والارتفاع في الجو بالبالون واستعمال الغاز للاسراج واختراع الأرتال السائرة على السكك الحديدية واختراع التلغراف .

ونحـــا منحى خيـــر الدين من أتى بعده من المحبذين لآرائه . فنجـــد مثـــلا محمد السنوسي في «الرحلة الحجازية» يطيـــل في وصف البواخر والأرتال وسكك الحديد ويروي لنا قصيدته «الفريدة» في المخترعات الجديـــدة ويشرحها شرحا مطولا معتزا بها ومفتخرا .

وكان محمد بيرم الخامس قد وصف قبله طرق المواصلات الحديثة ومنها الترامواي في كتابه «صفوة الاعتبار».

وقد اشتملت هذه الكتب أيضا على فصول تتعلق بالجمعيات المختلفة الفوائد، من خيرية وتعاونية، وفي مقدمتها الشركات الصناعية والمالية التي أعانت على تقدم الصناعة والتجارة في أوروبا . كما اهتم أصحاب هذه الكتب بالمصارف أي البنوك وحاولوا أن يوفقوا بين انشائها وبين الشريعة الاسلامية .

أما خير الدين فقدجعل الكلام عن الشركات والمؤسسات الاقتصادية صلة لكلامه عن الحرية وعن أقسامها. ففي نظره كان نشاط الاقتصاد الأوروبى نتيجة للنظم السياسية التي ضمنت لمواطني الأقطار الأوربية الحريات العامة والخاصة، وجعلتهم في مأمن من الظلم والعسف وحمت أشخاصهم وأموالهم ونتيجة أعمالهم ،فطلبوا المزيد من الكسب. ولا شك أن التعاضد المتمثل في الجمعيات والشركات أنجع في طلب الربح من العمل المنفرد. ولا يفرق خير الدين في التعاون وفوائده بين الجمعيات الخيرية والجمعيات العلمية والشركات الرأسمالية فيقول: «كثرت الجمعيات في أوروبا في سائر المعاملات المدنية والمتجرية وغيرها وتكاثرت الخدمات برا وبحرا . وكثرت مجامع العلوم وجمعيات المحسنين للضعفاء والمساكين. وتكرر التعاون على استخراج المعادن واصطناع الخلج ومجاري المياه التي تصعد بها السفن إلى الجبال ثم تنزل، وطرق الحديد، إلى غير ذلك من المهمات التي لم تكن تحدث لولا تلك الجمعيات».

ومن المشاريع الضخمة التي لا يمكن للافراد تحقيقها يذكر خير الدين «شق خليج السويس» والطريق الجديد الجامع بين المحيطين

الأطلنطي والهادي في أمريكا وثقب جبل الألب بين فرنسا وايطاليا . ومن بين المؤسسات التي كان لها اثر عظيم يذكر خير الدين بصورة خاصة «كمبانية الهند» التي تملكت بها انقلترا مستعمرة تمسح ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف متر مربع، وبنك فرنسا الذي يفصل لنا خير الدين تاريخ نموه وسعة نشاطه ويردف خير الدين هذا الباب بذكر المعارض وفائدتها الاقتصادية .

فخلاصة القول أن خير الدين وأصحابه من رجال الاصلاح بتونس كانوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مدركين لأهم خصائص الاقتصاد الأوروبي معجبين بنشاطه وربما استهوتهم مظاهر هذا النشاط فغلبت في تصورهم وأذهانهم ما كان ينبغي أن تقترن به من الاحتياط لأخطار توسعه واضرارها بالنسبة إلى الدول الضعيفة كغالب الدول الاسلامية في ذلك العهد .

الرّحلات

اشتمل عدد من الكتب التي ألفت بتونس في القرن التاسع عشر على وصف البلدان وسكانها وذكر الأسفار وما أفادت به القائمين بها والمتجشمين لاتعابها والمتعرضين لأخطارها . فعناوين الكتب تدل على ذلك وهي «صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار» لمحمد بيرم الخامس و«الرحلة الحجازية» ثم «الاستطلاعات الباريزية» لمحمد السنوسي وهذه العناوين بصيغها وألفاظها وسجعها تذكر بفن عريق من فنون الأدب العربي وهو فن الرحلات ، كما تذكر بفن آخر قريب منه هو فن «وصف البلدان» أو «المسالك والممالك» . ولذا يجدر بنا أن ننظر في هذا المظهر الجديد لذلك الفن القديم ، وأن نحلل الخصائص التي اكتسبها في القرن التاسع عشر في تونس مبرزين بجانب وجوه الشبه التي أشرنا إلى بعضها ميزات التباين والاختصاص التي بدت في هذه المؤلفات القريبة منا .

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اقتفى مؤلفون تونسيون اثر أترابهم في بلدان إسلامية أخرى ، وخاصة في تركيا ومصر وسوريا ولبنان ، واهتموا اهتماما كبيرا بأقطار لم تكن من قبل مجهولة تمام الجهل لدى المثقفين العرب ، لكنها كانت مهملة أو معتبرة أرض حرب وعداوة .

ففي الكتب التي ألفت بتونس في القرن السابع عشر والثامن عشر كانت أروبا لا تشغل مكانا كبيرا ، حتى في الكتب التي أرخت لأحداث معاصرة ، رغم الدور الذي لعبته الجاليات الأجنبية وخاصة

قناصلها، بدون تحفظ أحيانا في سياسة تونس، ورغم أهمية العلاقات الخارجية والاقتصادية التي ربطت في ذلك العصر بلادنا ببلدان أروبا.

أما في القرن الموالي، أي في القرن التاسع عشر، فهذه العلاقات مع الدول الأروبية صارت تذكر بصورة أوفى من ذي قبل وكذلك الدور الذي كان للجاليات الأروبية في حياة البلاد التونسية. وعلاوة على ذلك ألفت كتب ترمي في جملتها وبجميع فصولها وأبوابها إلى تعريف التونسيين بجغرافية الأقطار الأروبية وتاريخها ونظمها السياسية والاقتصادية وأخلاق أهلها وعوائدهم. وقد أصبح لتلك الأقطار في السياسة العالمية دور هام ووزن كبير واشتد ضغطها على الايالة التونسية وكذلك على السلطنة العثمانية التي كانت تونس تابعة لها.

وكان مؤلفو هذه الكتب قد سافروا إلى الأقطار الأروبية وأقاموا بها وقد تعلم بعضهم لا جميعهم، لغاتها واطلعوا على آدابها. وكانت هذه الكتب لا تشبه في الحقيقة الا شبها بعيدا كتب الرحلات القديمة التقليدية حتى عندما كان عنوانها يتضمن لفظ الرحلة. وقد اشتمل بعض هذه الكتب «كصفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس «والرحلة الحجازية» لمحمد السنوسي التي ألفت بعد الصفوة بسنوات على أخبار سفر مؤلفيهما إلى مكة المكرمة لقضاء فريضة الحج. وهي في ذلك شبيهة برحلات المغاربة لنفس الغرض في القرون السالفة.

إلا أن الجديد في رحلات المؤلفين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر هو أن طريقهم إلى الحجاز كانت تمر لا على مصر أو لبنان فقط بل كانت تمر أيضا على إيطاليا أو تتجاوز ايطاليا إلى فرنسا وسويسرا ودول البلقان وتركيا. بل ــ وهذا عظيم الدلالة ــ كانت تقتصر أحيانا على بلدان أروبا. فمؤلفو هذه الكتب لم يكونوا على رأي الشيخ ابراهيم

الرياحي الذي صارح به أحمد باي عند عودته من سفره شتاء سنة 1846 إلى فرنسا إذ قال له :«نحمد الله على سلامتك ونشكره . . . مع أن سفرك هذا لغير مكان في غير زمان».فأوروبا قد أصبحت بعد ذلك وبالنسبة إلى عدد من أعيان التونسيين ومثقفيهم مكانا يرغب في السفر إليه ولم تبق الأسفار المفيدة مقتصرة في رأيهم على بلاد الاسلام . ذلك ما أثبته أولا كتاب خير الدين «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» . ثم أكد ذلك محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار» ومحمد السنوسي في «الرحلة الحجازية» . فهذان الكتابان جددا فن الرحلة لا بعدد البلدان الموصوفة وبمنزلتها فحسب بل بالاهتمامات التي عبر عنها المؤلفان. فهما لم يعرضا إعراضا كاملا عما اعتاده مؤلفو الرحلات من الاتصال بعلماء المسلمين في المدن الاسلامية التي زاراها ومن مناقشتهم في بعض المسائل العلمية العارضة ومن الأخذ عنهم إن وجدا لذلك سبيلا . غير أن هذا الغرض التقليدي من الرحلة لم يبق أصليا، بل أصبح فرعيا وثانويا . واحتل المكانة الأولى في كتابيهما الالمام بالنظم السياسية و«الوصف الدقيق» لحضارة بقيت حتى ذلك العهد أجنبية عن التونسيين كما اهتما بالنشاط الاقتصادي والثقافي والتعليق عليه ومقارنته بما عند المسلمين والحكم على هذا وذاك . وكثيرا ما أدت المقارنة إلى الاعتراف بتفوق الأوروبيين في غالب هذه الميادين وإلى التعبير عن الاعجاب بحكمة ملوكهم وحكامهم وبنشاط شعوبهم . ويؤكد المؤلفان ان هذه الحكم لا يتصل بدين الأوروبيين بل يتعلق بسيرة الناس الموافقة للعقل . فالمسلمون قد أهملوا في العصور المتأخرة أوامر دينهم ، وبالعكس اقترب الأوروبيون في العصور الأخيرة من أوامر الاسلام دون أن يعتنقوه دينا . فوصف هؤلاء المؤلفين لواقع العالم يفضي هكذا في كثير من الأحيان إلى نقد لسياسة ملوك الاسلام عامة ولسياسة بايات تونس

ووزرائهم بصورة خاصة . ولعله من المفيد أن نبين ذلك بشيء من التفصيل بالاعتماد على كتاب محمد بيرم الخامس: «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار».

عندما يصف بيرم الخامس دولة من الدول التي يزورها يتبع في ذلك الوصف ترتيبا هو دائما الترتيب الآتي : بعد ذكر سفره إلى تلك الدولة يصف عاصمتها وغيرها من المدن الكبرى، ثم يصف القطر وسكانه ونشاطهم الاقتصادي ويشير إلى مستعمرات الدولة ان كانت لها مستعمرات ثم يلخص تاريخ الدولة معتنيا اعتناء خاصا بالتاريخ الحديث الذي يبدأ عنده بإحداث النظام السياسي القائم في عصره . فبالنسبة إلى ايطاليا مثلا يبدأ التاريخ المعاصر أو «الجديد» من عهد ملك السارد شارل البرت المتولي سنة 1831 «وكان من هم هذ الملك استقلال إيطاليا واتحادها تحت علم الحرية». . . وقد انضم إلى فرنسا وانقلترا في اعانتهما للدولة العثمانية في حرب القرم سنة 1852 «وكان ذلك أول خطوة لايطاليا في الدخول في زمرة الدول العظام في الأعصر الأخيرة». ثم تحالف شارل البرت مع فرنسا لاخراج النمسا مما استولت عليه من أراض ايطالية «وكان نابليون الثالث امبراطور فرنسا اذاك قد أسس قاعدة اتحاد الجنس» الذي يفسره بيرم الخامس «بأن كل جنس من البشر له حق الوحدة في إنشائه دولة مستقلة إذا كانت فيه أهلية لذلك». ثم يذكر بيرم الخامس تفاصيل الحروب التي خاضتها مملكة السارد باعانة فرنسا أو وحدها لتحرير ايطاليا وضم اراضيها تحت ظل دولة واحدة . كما يعرف بالاعلام الذين شاركوا في تأسيس وحدة ايطاليا . يقول : «ثم ان المزية في ذلك الاتحاد ولئن كانت إلى الملك فيكتور أمانويل لاجرائه للقوانين في ممالكه حتى أحبته سائر ايطاليا وفاز بالشهرة بذلك وزيره كافور

لمهارته وحزمه في ادارة السياسة العامة وجلب المساعدة من الخارج وتقديم الأهم فالأهم ، لكن للامة الطليانية الحظ الأوفر من ذلك الفخر حيث هيأت نفسها واستعدت لانقاذ ذلك المراد بفتح بصائرها وتمييزها السقيم من المستقيم ومعرفتها بما يؤول لخيرها حتى كانت تعقد لذلك الجمعيات السرية في أقطار المملكة وتتواصل المخابرات بينهم في الاستعداد وغرس حب الوطن والنفرة من الضيم ومن تلك الجمعيات الجمعية المسماة بالفرنمسون (1) التي نهاية سعيها نشر الحرية من غير اذاية لأحد على شروط عندهم وتحملت تلك الجمعيات مصاعب كبيرة في عدة جهات ومع ذلك لم يفتر عزمهم وآثروا النفع العام على حظوظهم الشخصية إلى أن وجدوا يد المساعدة من دولة السارد المستعدة لما يرومونه فنادوا بها من جميع أطراف المملكة. وكان كاري بالدي مظهر وجود تلك الجمعيات التي كانت تنفق على متطوعيه كانفاق دولة على عساكرها. وذلك الزعيم لما تم مقصد ايطاليا رامت الدولة مكافأته بترقيته في الرتب العالية فاحتسب عمله لفخر بلاده وأبى قبول شيء ما مع احتياجه» . (2)

أما فرنسا فتاريخها الجديد، حسب بيرم الخامس، يبدأ بالثورة الكبرى التي وقعت في سنة 1789 بعد ان انتشرت فيهم المعارف وعلموا ما لهم وما عليهم ونالوا من بعض ملوكهم أحيانا انصافهم واشتهرت بينهم الصحف الخبرية المعلنة بالمحامد والمذام . . . وانعقدت فيهم جمعيات سرية للتدبير والعمل فيما يمكن لهم به حفظ حقوقهم ومملكتهم»(3) ويطيل بيرم الخامس في تفاصيل ذلك التاريخ الحديث إلى أن ينتهي

1) Francs - maçons
2) صفوة الاعتبار ص : 38
3) نفس المصدر . ص : 102 ـ 103

إلى إصدار الدستور والقوانين المعمول بها في فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من 1852 إلى تاريخ تأليف «صفوة الاعتبار» أيام الجمهورية الثالثة . هكذا يبدو التاريخ في «صفوة الاعتبار» مفسرا للنظم السياسية التي اهتم بها المؤلف ايما اهتمام .

ويفرد بيرم الخامس أيضا لكل دولة من الدول التي يصفها فصلا يتعلق بسياستها الخارجية والاستعمارية مع عناية خاصة بتاريخ علاقاتها مع الدولة العثمانية بعد تخصيص فصل لسياستها الداخلية . وقد امتاز الباب الذي خصصه لدولة فرنسا بفصل طويل عنوانه في «تسلط فرنسا على تونس». وقد عاد فيه بيرم الخامس إلى ذكر أحداث ذكرها في جزء سابق من «صفوة الاعتبار» وهي الأحداث التي هيأت لدخول الجيش الفرنسي إلى تونس وللاحتلال . وأطال في هذا الباب الحديث عن مناورات مصطفى بن اسماعيل ثم نقل جملة من الوثائق الفرنسية ـ معربة ـ تتعلق بالاحتلال الفرنسي وأسبابه ، ثم ختم بيرم الخامس بمناقشة طويلة مزاعم فرنسا التي وردت في تلك الوثائق والرسائل .

ويتبع هذه الفصول فصول أخرى وكلها تهم المؤرخين والساسة وتتعلق بالثورة الزراعية والصناعية والتجارية لكل دولة من الدول التي زارها المؤلف ومعلومات عن نظمها الاقتصادية وعن عملتها وعن أساليب المعاملات فيها . ومن مجموع ذلك يمكن أن يتكون للقارىء رأي عن قوة الدولة وازدهار اقتصادها وعن مكانتها بين دول العالم في ذلك العصر، وهي فائدة تذكرنا بما قلناه عن استفادة الساسة والتجار ورجال الاقتصاد من الكتب التي ألفت في ذلك العصر وخاصة ما قلناه من هذا القبيل عن كتاب خير الدين «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك». غير أن «صفوة الاعتبار» لبيرم الخامس وأكثر منه

«الرحلة الحجازية» لمحمد السنوسي قد تجلّى فيهما أكثر مما تجلى في «أقوم المسالك» استغراب مؤلفيهما لعدد من عوائد الناس في الأقطار التي زاراها والاهتمام بما هو طريف وجديد بالنسبة إليهما من تلك العوائد. فالكتابان مليئان بالتفاصيل عن حياة الناس اليومية وما يشاهد منها في الطرقات وفي الدور والفنادق وفي الأسواق وفي المنتديات والمحافل.

في الوطنية

أشرنا في القسم الأول من هذا الكتاب إلى توشية الصفحة الأولى من «الرائد التونسي» منذ صدوره في سنة 1860 بالأثر الشهير «حب الوطن من الايمان» والى أن «حب الوطن» في فهم محرري تلك الجريدة الرسمية كان لا يختلف عما يوافق مصالح البايات ووزرائهم . وقد كان لبعض المثقفين اراء تتباين إلى حد ما مع هذا الموقف الرسمي .

ففي القرن التاسع عشر جدت أحداث دعت التونسيين وخاصة المثقفين، إلى التفكير بصورة أدق وأعمق في علاقة المواطن ببلاده وبأمته، كما دعاهم إلى إعادة التفكير في ذلك المعنى والتوسع فيه اطلاعهم على نبذة من آراء الأوروبيين المعاصرين لهم في نفس الموضوع فلنتتبع آثار ذلك التفكير في كتاب «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» لأحمد ابن أبي الضياف.

فتفكير ابن أبي الضياف في هذا الموضوع يبدو نابعا من معاناته لمشاكل هامة اعترضته في حياته وفي نشاطه كموظف مقرب من البايات أولا ثم كمؤرخ بعد ذلك، ومنها أولا التعارض بين نزعة بايات تونس إلى الاستقلال ووحدة الأمة ضمن الخلافة العثمانية . وثانيا التعارض بين خدمة الوطن في شخص حكامه وأولي الأمر فيه حسب التقاليد الموروثة وبين الفهم الجديد لتلك الخدمة باعتبارها خدمة لمصالح المواطنين . والحاح هذين المشكلين الأساسيين على ابن أبي الضياف هو الداعي إلى الأسئلة المتعددة التي يختم بها عدة فصول من كتابه

والتي يحاول الاجابة عنها بالمنقول والمعقول أي بأقوال السلف من الفقهاء أو بآراء تكونت له بمحاولة التوفيق بين ثقافته الاسلامية وما وصل إليه من نظريات المعاصرين من الأجانب.

وقد وصف ابن أبي الضياف في مقدمة كتابه الغاية التي رمى إليها بتأليف «إتحاف أهل الزمان» فذكر من سبقه من المؤرخين إلى التأليف في أخبار « هذه المملكة التونسية» وأخبار ملوكها ثم قال: «فحركتني رياح الوطن إلى أطناب ربما استحسن في هذا الميدان مع أني لست من أولئك الرجال ولا من فرسان هذا المجال».

إن موقف ابن أبي الضياف الذي تنم عنه هذه الفقرة من مقدمة كتابه يمتاز في تحريره الأول ـ الذي نجده في ما بقي من مسودة المؤلف ـ بتوضيح لبعض مقتضيات حب الوطن وهو ما لم يكن ليخطر ببال سابقيه من المؤرخين التونسيين. كتب ابن أبي الضياف في مسودته: «... فحركتني رياح الوطن إلى أطناب في هذا الغرض ورأيته من الحق الواجب المفترض، لأن صحائف الأخبار في هذا الزمن تنقل ما يقوله القائل ويتفق أن يكون لخصوص غرض، ولا عهدة عليها فيما يعتري الخبر من الصحة والمرض، بل ربما نقلت صريح البهتان، ولا لوم عليها في هذا الشأن، لأن وظيفتها نقل ما يرد إليها من أخبار الزمان، وأنى لها بمعرفة من صدق ممن مان، والصحف المذكورة كثيرة الدوران، في الجهات والبلدان، وربما حفظها الناظر وروى منها وهو لم يدر لحقيقة الخبر صحة لا كنها، هذا من أعظم الأسباب لجمع هذا الكتاب مع أني لست من رجال هذا الشأن ولا من فرسان هذا الميدان».

والصحف المشار إليها في هذا النص هي بصورة خاصة تلك

التي كانت تنقل في عصر المؤلف أخبار «المملكة التونسية» (1) وفي مقدمتها «الرائد التونسي». و كان قد انشىء في سنة 1860 (2) وكان ـ هو أيضا ـ يدعو إلى حب الوطن إذا وشحت صفحته الأولى مع عنوانه بالأثر المشهور الذي اعتبره بعضهم حديثا : «حب الوطن من الإيمان» لكن صحيفة «الرائد التونسي» كانت صحيفة رسمية لا يختلف حب الوطن في نظرها عن خدمة البايات وسياستهم . وقد كانت تنوه في مقالاتها وأخبارها بتلك السياسة ، وهو ما لم يستنكره ابن أبي الضياف حتى انكشف له فساد تلك السياسة بما وقع في سنة 1864 وقبلها بقليل وبعدها ، فأصبح لا يتحمل السكوت على ما يذكره «الرائد» من أخبار مخالفة للحقيقة وكذلك ما تنشره صحف الأخبار «الأجنبية» التي كانت تتقاضى جرايات من الباي ومن وزيره مصطفى خزندار لترويج ما يروق لهما من أكاذيب .

فحب الوطن الذي دعا ابن أبي الضياف إلى تأليف تاريخه يتضمن بالخصوص استنكار الأكاذيب التي تروج عن ذلك الوطن ، ويتضمن بالعموم استنكار جميع المصائب التي أصابته من جراء ظلم الأمراء والحكام . فالولاء للوطن على ضيق رقعته والتقيد بحدود «المملكة التونسية» لا يعنيان حتما الموافقة للملوك في جميع أهوائهم وأعمالهم بل يفرض نقد تلك الأعمال إذا ما لم توافق مصالح «المملكة». لأن مصالح الوطن في معظمها لا تختلف عن مصالح «الرعية» وان أردف ابن أبي الضياف في عنوان الكتاب «ملوك تونس» بعهد الأمان ،

---

1) انظر عنها كتابنا « المؤرخون التونسيون في القرن 17 و 18 و 19 » بالفرنسية ص 114 وما بعدها

Les Historiens Tunisiens des 17 - 18 et 19 siècles

2) نفس المرجع ، ص 116 وما بعدها

فللتذكير بأن وطنيته تتعلق بوطن أقسم ملوكه على التقيد فيه بقانون «عهد الأمان» وأمنوا رعاياهم على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم . وحتى لا يبقي المؤلف لنا شكا في تصوره للتاريخ، ميز - في خطبة كتابه - الملوك الصالحين عن الملوك المفسدين مبينا أن نفع التاريخ يتم إذا كانت «الأخبار المنقولة . . . والأعمال بعد أهلها مذكورة من ملك أثار على حفظ النفس مراعاة الصلاح بغرس الخير وأسباب الفلاح وسمت به همته إلى ملك الأرواح، وآخر قنع بظواهر الأشباح، فاستباح منها ما استباح حتى استريح منه وليته استراح، لم يبق حسنة تنفع ولا ذكرا جميلا يرفع ».وكذلك يقول في الوزراء والعلماء . فالجدير منهم بابقاء الذكر هو الذي ينفع الناس .

هكذا تبدو الصلة وثيقة بين حب الوطن وبين التاريخ . فالأول يدعو إلى الاهتمام بالثاني . وهذا المعنى ليس جديدا بل يشترك في التعبير عنه ابن أبي الضياف ومن سبقه من مؤرخي القرن السابع عشر والثامن عشر ، لكن ابن أبي الضياف لم يكثر مثل من سبقه بذكر الوطن الذى دعاه حبه إلى التأليف في تاريخه، بل زاد عليهم فبين أن اهتمامه بذلك الوطن يشمل الاهتمام بساكنيه وبأهله على اختلاف أصنافهم، أعلقهم به أعرقهم في استيطانه وفي الانتساب إليه . فصرف اليهم جزءا كبيرا من عنايته، وخصص لهم الصفحات المتعددة من تاريخه، غير مكتف بما اعتاده المؤرخون من الاقتصار على الملوك ووزرائهم وقوادهم وأعوانهم . فنجده في أماكن مختلفة يذكرنا بأن «عربان المملكة» هم أبناء البلاد «حقا» وينتقد من يحتقرهم من الملوك ولا يعبأ بهم، وبالعكس يمدح أحمد باي لأنه كان لا يفضل حسب زعمه، المماليك على أبناء البلاد ويعتبرهم جميعا في مقام «أولاده».

وقد جمع ابن أبي الضياف في القسم الأخير من «الإتحاف» تراجم الكثير من التونسيين . فلم يقتصر على أعوان الباي وعلى العلماء بل ترجم لغيرهم من امناء الصنائع ورؤساء القبائل من «ابناء البلاد» الاصليين وبلغ تأثره بالآراء العصرية في هذا المضمار إلى التصريح بما لم يصرح به فقيه في عصره تكون مثله في جامع الزيتونة المعمور وتغذى مثله بالثقافة الاسلامية التقليدية . فقد تكرر في «الإتحاف» القول أن اليهود المولودين في المملكة التونسية هم «أبناء البلاد» أيضا . ولم يبق لنا ابن أبي الضياف مجالا لتأويل كلامه بغير ما يوافق الاتجاه العصري . فهو يعني ان هؤلاء اليهود يجب أن يكون لهم ما لمواطنيهم المسلمين من الحقوق المدنية (1) . وفي الحقيقة حاول ابن أبي الضياف التوفيق بين النظريات الاسلامية المدونة في كتب الفقه وبين «روح العصر». «فالمماليك» الذين جلبهم البايات واعتمدوا عليهم في مختلف شؤون الدولة العسكرية والادارية هم في نظره تونسيون «بالولاء» و «مولى القوم منهم» ، واليهود تونسيون بالمولد وكلهم متساوون في الحقوق والواجبات مع أهالي مختلف المدن والقرى التونسية المسلمين ومع عربان المملكة «الذين هم أبناء البلاد حقا» . والغريب أن ابن أبي الضياف يؤيد موقفه هذا بنظريات مستمدة أحيانا مع قوانين البلدان الأروبية ومن آراء مفكريها، وأخرى بما فصله الفقهاء من أحكام «أهل الذمة» متمسكا بما صحب هذه الأحكام من توصية بالعدل وحسن المعاملة لمراعاة ذمة الرسول صلى الله عليه وسلم .

---

1) انظر خطابه أمام «المجلس الأكبر» الذي نشره المستشرق برشي Léon Bercher في المجلة التونسية La Revue Tunisienne سنة 1939 ، ص 67 وما بعدها .

ان هذا الاهتمام بالوطنية والدعوة إليها وهذا الاعتماد على تقوية جانبها بحجج مستمدة من ميادين متباينة ومن ثقافات مختلفة يكون جميعه منهجا اشترك في سلوكه ابن أبي الضياف وخير الدين وأنصار خير الدين أمثال محمد السنوسي . وفيما يلي مقتطفات من فصل لهذا الأخير نشره بالرائد التونسي وضمنه حججا مختلفة كانت على تباينها تقوّي في نظره جانب الوطنية :

حب الوطن

«لا يخفى على ذوي الهمم «المتحلين بمحاسن الشيم» ما أودع الله في غرايز النفوس من الانبعاث على محبة موضع قرارها والتشبث بما يمكنها فيه ما دامت على اختيارها وهذا مشاهد منذ النشأة الأصلية إلى غاية الوجود. وأوضح دليل على ذلك حالة مفارقة الجنين لبطن أمه مع عدم إدراكه، وحالـة مفارقة الأرواح النورانية إلى الأجساد الترابية بعد ائتلافها مع غاية تباينها لولا العناية الربانية التي جمعت بينهما. أما فيما بين حالتي النشأة وغاية الوجود وهي وجود الانسان وتميزه بالعقل فإن أكمل الناس انسانية تجده أعرق في هاته الخصلة أعني محبة الوطن وعلى ذلك انبنت أصول سياسة تقتضيها الغيرة والحمية والوطنية لا أصل الفطرة البشرية التي تقتضي حيوانيتها التغلب والتسلط المفضي إلى تباين الأفراد مع احتياج النوع الانساني إلى أبناء جنسه في مأكله ومشربه وملبسه ومجلسه ومسكنه إلى غير ذلك مما هو ضروري للانسان حتى كان الانسان بذلك مدنيا بالطبع.

ومن ثمة وجب تعاضد الأمة على مصالح أوطانهم وبلدانهم حتى يكون سعيهم متوجها لبلدانهم زيادة على ما هو المقصود منه من مصالحهم الذاتية وبذلك تتوفر دوافعهم ويتهافتون على التعليم والمتاجر والصنائع بحيث يصلون بذلك إلى ثروتهم التي بها تعتز بلادهم وهذا الأساس المتين قد بنت عليه أهالي أوروبا تنظيم دولهم العظام. فنجح في ذلك سعيهم وحصل لهم التعاضد شيئا فشيئا إلى أن صاروا يلهجون بلسان واحد ويتعاونون بيد واحدة على المصالح العمومية بعد تغلغلهم في البربرية . . .

وهاته الحمية التي جمعت بين أعداد الأمم وأفرادها هي السبب الوحيد في الحقيقة لبلوغ العرب العرباء في النخوة والعز والشرف إلى ما هو مشهور في التواريخ ويضرب به المثل فترى الواحد منهم يذب على حيه وقبيلته أكثر مما يذبه على نفسه .

فأعز الأشياء عندهم من تلك المواضع أطنابها وأول قول أحدهم : «انها أول أرض مس جلدي ترابها». فالشجاع الجوّاب الفيافي «أبيّ الضيم نظام القوافي» إذا ضيم من جهة قومه وطعن عن منبت أولاده «لا بد وأن يحمله شرف نفسه على الاياب لبلاده» فلا يبالي إن آب إليها قائلا.

بلادي وان جارت عليّ عزيزة وقومي وان شحوا علي كرام

فالآن نرى كل من نحا منحى أولئك الأوائل في هاته الخصال تيسرت له معظم الآمال كيف وهذا عصر التمدن قد زاد على تلك العصور بما ليس بالمحصور . فإن جميع الأمم صاروا آخذين بحجر المعارف التي تبصرهم بما يؤول منافعهم الذاتية والعمومية لا سيما وقد وجدوا من أسباب تيسير مؤونة ذلك ما تقوى به الدواعي . فأما المعارف فانها صارت طريقتها مذللة بهاته المكاتب الجديدة التي أتقن ترتيبها على وجه لم يتوصل إليه اليونانيون في قديم الزمان بحيث أنك ترى المراهق من أبناء تلك المدارس له من التهذيب والادراك والتريث ما ليس للشيخ من غيرهم زيادة على رتبته فيما هو بصدده من العلوم واللغات . وأما الصنائع فإن الآلات المستحدثة قد يسرت تعاطيها على وجه ليس فيه مشقة لا سيما وقد تواصلت أسباب المتاجر في سائر أقطار الدنيا فالمحب لوطنه الساعي في اعزاز بلاده وعمرانها يجد أيسر الأسباب على طرف التمام ان كان بحيث يتعاطاها «ولا يستعظم تلك الخطوات التي في ذلك خطاها»، فيرى أعز الآمال «ويصبح بين أبناء جنسه على حالة الكمال».

وهذا الاحساس النابع من تعلق الانسان بمسقط رأسه والمتغذي بالتضامن بمختلف أنواعه الذي يجده في اطار وطنه والذي يدعو الاسلام إليه ويباركه ويوصي بالمحافظة عليه وتنميته، حسب ما ذكره هؤلاء المؤلفون التونسيون، لم يكن - ولا شك - يتعارض مع التضامن الواجب الذي يربط التونسيين المسلمين بالأمة الاسلامية جمعاء على اختلاف مساكنها وأقطارها وأوطانها.

والجدير بالتذكير أن هذا التضامن لم يكن في تونس بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر مجرد تضامن ديني بل كان تضامنا سياسيا أيضا، إذ كان تعلقا بدولة معينة، هي الخلافة العثمانية التي كانت «الايالة» التونسية تنسب إليها فكانت الخطبة والسكة فيها للخليفة العثماني «سلطان البرين وخاقان البحرين» وكان كل باي جديد يتولى في تونس يطلب من اسطنبول فرمانا سلطانيا لتأييد ولايته.

وقد ظهر في القرن التاسع عشر خلاف بين «الباب العالي» وبين بايات تونس في تصور مدى ارتباط تونس بالسلطنة العثمانية ومظاهره، إلا أن البايات أنفسهم لم يفكروا يوما في قطع ذلك الارتباط أصلا وقد تبرؤوا المرات العديدة في مكاتبهم إلى السلطان من «التفكير في الاستقـلال».

أما التونسيون من عامة ومن علماء فقد كانوا شديدي التمسك بتلك الصلة التي كانت تربطهم بالخليفة العثماني وبمقر الخلافة. وكلما ساءتهم سيرة البايات عزوا فساد تلك السيرة إلى تأثير الدول الأوروبية والجاليات «الافرنجية» ورجوا افراج الازمات بتدخل السلطان ونادوا بحياته في المساجد والأسواق.

وتكفي تذكيرا بهذا التضامن، الذي يعرف قوته المطلعون على تاريخ تلك الفترة،الاشارة إلى فقرات من «إتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف ومن «أقوم المسالك» لخير الدين، هي قليل من كثير وأنموذج مما تردد ذكره في هذين الكتابين وكذلك إلى رسائل حسين إلى خير الدين التي سبق أن لخصناها . فالاصلاح الذي كان يرمي إليه أولائك الرجال في القرن التاسع عشر كان ينبغي ـ حسب رأيهم ـ أن يتم في كل من تونس واسطنبول، قاعدة الخلافة، وكانوا ينتظرون منه تقوية اللحمة بين الايالة التونسية والسلطنة العثمانيـة .

فخير الدين كان يرمي بتأليف كتابه إلى بيان «الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الاسلامية»(1) وقد تضمن عدد من فصول مقدمة كتابه لفظ «الأمة» دون وصف أو تخصيص، وهو يشير إلى الأمة الاسلامية عامة التي «تلافت آل عثمان بجمع غالب ممالكها تحت سلطنتهم» كما جاء في فهرس الطبعة الأولى من الكتاب (2) التي أشرف عليها خير الدين بنفسه . وانقسام الدولة الاسلام «إلى دول ثم إلى دويلات كان سببا من أسباب تراجعها في طور من أطوار تاريخها»،«وموجب ذلك التفرق تعارض الأغراض والشهوات من الأمراء والثوار الذين لم يعتبروا ما في الانقسام من المضار على الجميع حتى نشأ عن ذلك خروج الاندلس من يد الاسلام» (3) .

والمتأمل في مختلف فصول «أقوم المسالك» وخاصة مقدمته يدرك أن «الأمة» و «الدولة» تعنيان فيه الأمة الاسلامية بمجموعها والدولة

1) خير الدين،أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، الطبعة الأولى، تونس 1867/1284 ص 5
2) نفس المصدر ص 2
3) نفس المصدر ص 31

العثمانية وان تونس تعتبر في ذلك الكتاب مملكة من ممالك الدولة العثمانية . فخدمة مصالحها جزء من خدمة صالح المسلمين عامة و«خدمة الوطن » التونسي وحبه كانا لا يتصوران إلا متفقين مع التضامن الاسلامي والولاء لدولة الاسلام عامة والعمل لرفع منزلة الاسلام والمسلمين.

وتتجلى تلك النظرة أيضا في «إتحاف أهل الزمان» حيث يعلق ابن أبي الضياف على رجوع خير الدين في شعبان 1281م ديسمبر 1864 بمكتوب من الصدر الأعظم مؤيد لعادات البيت الحسيني في تونس يقول : «فانظر أيها المعتبر إلى هذا المكتوب من هذا الوزير المفوض له ، فهو في الحقيقة مكتوب سلطان الاسلام لعامل من عماله غره زخرف القول غرورا حتى حاد عن طريق الاستقامة وكاد أن يردي جمعا غفير من المسلمين في مهواة هلاك كيف لان في هدايته وارشاده لصلاحه وصلاح بلاد المسلمين، حتى لا تكون فرقة ولا فتنة في الاسلام ، وأسعفه لمطالبة المبنية على أساس الشهوة، ارتكاباً لأخف الضررين... » . (1) « فحياد البـاي عن طريق الاستقـامة «يعني به المؤلف تفكير البايات في شبه الاستقلال . فمهما يكن تعلق ابن أبي الضياف ومعاصريه من التونسيين بأرضهم التونسية وبعاداتها وبتلك الوحدة الادارية التي كان البايات يديرونها، مهما بلغ كل ذلك من قوة فإنه لا يبرر في نظرهم انفصام وحدة الاسلام والاستقلال عن خلافة الاسلام ، بل لم يكن في أذهانهم وقلوبهم تعارض بين هذين الوجهين من التضامن : التضامن التونسي والتضامن الاسلامي، اذ كان انتسابهم إلى الاسلام ، في نظرهم، عنصرا من عناصر ذاتيتهم التونسية . وكانوا يعتبرون أن مشاركتهم في مصير المسلمين المشترك لا تحتاج إلى خلع خصائصهم كتونسيين بل بالعكس تدعوهم إلى المحافظة على تلك الخصائص .

---

1) إتحاف أهل الزمان ، الطبعة الأولى ، الجزء السادس ، ص 29

خاتمــــة

أطلعناك ، أيها القارىء الكريم، على عدد من النصوص التي كتبت بتونس في القرن الماضي. وقد نشر بعضها منذ أكثر من قرن أو منذ أقل من ذلك وسار بين الناس واشتهر، وبعضها الاخر مازال مخطوطا، وفي كثير من الأحيان مجهولا، فكشفنا لك عن مضمونه . وكانت تعاليقنا توضح لك مرامي ذلك المضمون بفك رموزه ومقارنة اشاراته بما انطوت عليه نصوص أخرى من معلومات أو من أحكام .

ولا ندعي أننا في هذه الصفحات قد اطلعناك على كل شيء، وفسرنا لك كل الأحداث وحللنا كل المواقف الاصلاحيةالتي ظهرت في تونس قبل الحماية . بل أقصى ما طمحنا إليه اشعارك بأن تلك المواقف لم تكن دائما بسيطة وانها لا تخضع إلى التصورات والأحكام الباتة . فالذين تحدثنا عنهم كانوا من البشر. فآراؤهم السياسية ومواقفهم العامة لا تنفصل في الواقع عن عواطفهم وعن ميولهم الشخصية ولا عن الظروف التي اتخذت فيها تلك المواقف واعتنقت تلك الآراء .

ولعل أظهر تأثير يبدو في مواقفهم لدارسها هو تأثير العصر وهو - على كل حال - التأثير الذي وعوه كامل الوعي فكثرت الاشارات في أقوالهم وكتاباتهم إلى «مقتضيات العصر» وتحدثوا عن «روح العصر» و «حال الوقت» وما يشبه ذلك من العبارات .

وقد اقترن هذا الوعي «لمقتضيات العصر» و «حال الوقت» بالاقتناع بضرورة الاصلاح للأحوال السياسية والثقافية والاقتصادية . ولا شك أن كل إصلاح يدعو إلى التغيير والتبديل. غير أنه يجب التنبه هنا إلى أن الاصلاح كما تصوره أكثر المؤلفين التونسيين الذين عاشوا

في القرن التاسع عشر كان يشتمل على نصيب محدود من التغيير . بل كان دعاته في تونس حريصين ـ في تقديمه ـ على ذكر المبادىء والسنن التي يجب المحافظة عليها كامل المحافظة . فالتمسك بالقيم الاسلامية الأصيلة هو أساس الذاتية عندهم، وعليه وجب تأسيس التقدم الذي عملوا على تحقيقه، واقتبسوا قسما من وسائله عن غير المسلمين ممن جرب تلك الوسائل وتحققت عنده نجاعتها .

ولا شك أن تلخيص هذا الموقف بهذه الصورة أسهل من التزامه في كل أطوار الحياة وفي جميع وجوه النشاط . فتحقيقه بالفعل كثيرا ما يقترن بالصعوبات وتكتنفه المشاكل التي من شأنها أن تحبط العزائم أو تثير الشكوك .

ومما جعل مهمة رجال الاصلاح صعبة أنهم كانوا قلة، وأن عددهم أقل من القليل، تحيط بهم أغلبية لم تدرك ما أدركوا من وجوب الاصلاح ومن وسائل بلوغه . بل قد عانوا أحيانا عداء الخاصة واستنكار الجماهير . فالشعب ساده الجهل والفقر، ولم يكن يهتم في ذلك العصر بغير القوت الضروري . وكان الكثير من الناس لا يفقهون القول ولا يدركون الأخطار الجسيمة المحدقة بهم . فقد بقوا متأخرين في حين تقدم غيرهم وبقوا جهالا في حين تعلم غيرهم وبقوا ضعفاء في دولة ضعيفة في حين أحاطت بهم دول قوية تبغي التوسع العسكري والاقتصادي .

فمن أدرك تلك الأخطار بفضل ثقافته واطلاعه ومخالطته للاجانب والسفر إلى بلدانهم والعيش فيها، كان يلاقي ضعف الوعي من قبل مواطنيه، ان لم يلاق التكذيب والعداء . ولذا نجد من بين دعاة الاصلاح من انقطع عن الدعوة بعد التحمس لها، ومن دفعه اليأس إلى الاشتغال بخويصة نفسه . والاقبال المفرط على حطام الدنيا الذي نلاحظه في في ذلك العصر كان ـ عند بعضهم ـ مظهرا من مظاهر اليأس وعلامة

من علامات الفشـــل.

ان مؤلفات القرن التاسع عشر في تونس تعكس نشاطا فكريا جديرا بان يعتني بدراسته المؤرخون والباحثون، وقد اهتموا به كثيرا وما زال الاهتمام به كبيرا. فهو يعكس ككل نشاط فكري ينتسب إلى عصر تحول مشاغل تتجاوز نطاق عصره إلى مستوى المشاغل البشرية الكبرى: ومنها علاقة الفرد بالمجموعة البشرية التى يتأصل فيها وعلاقته-على طريق تلك المجموعة-بالمجموعات الأخرى وبالبشرية عامة. ومن المشاكل الخالدة التى استوقفت مصلحينا مشكل التوفيق بين النظريات والعمل أو-على الأصح-ايجاد الطرق العملية الموصلة إلى تحقيق ما يمليه النظر العقلي والطموح المشروع. وما ذكرناه آنفا عن قلة الأنصار، مظهر أول لضعف الوسائل التي كانت بأيدي رجال الاصلاح لتحقيق آمالهم وتطبيق آرائهم. ولا ننسى انعدام الوسائل الأخرى التي تحدثنا عنها فيما سبق: فلم تكن للدول الاسلامية قوة عسكرية تمكنها من صد الدول الأجنبية من الاعتداء عليها، ولم تكن فيها حريات تمكن أصحاب الأراء السياسية من التعبير عن آرائهم والدعوة إليها.

ففي القرن التاسع عشـــر لم يتســـاو المسلمون والأوروبيون في تناسب القوى والامكانات وكان نصيب الأوروبيين من كل ذلك يفوق بكثير نصيب المسلمين. وكانت تونس بالأخص ضعيفة مستضعفة.

وما كان لذوي النوايا الطيبة من ساساتها - وهم أقلية - إلا أن يشاهدوا انزلاقها إلى الحماية، دون أن يجـدوا وسيلــة ناجعــة لدفع الخطر الجسيم عن بلادهم وانتهى الأمر بأن دهمها واستولى عليها. لكن العمل الصالح لا يضيع اثره كامل الضياع فقد بقيت من أثر خير الـدين وأصحابه مؤسسات تعليمية وغير تعليمية حفظت البذرة للمستقبل.

الفهرس

الطبعة الأولى

طبع بمصنع الكتاب
للشركة التونسية للتوزيع
5، شارع قرطاج ـ تونس
CP 71/4/85
فيفري 1987 جمادى الثانية 1407

تصـــويبـــــات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
14	12	سسه	سنة	77	7	لا يخفى	لا يخفى على
14	17	المـؤدي	المـؤدى	82	21	للضرائب	الضرائب
15	14	لهـو	هـو	84	17	ويعطـي	ويعطـى
17	11	التقـارير	التقاريظ	97	7	يـدعي	يدعـي
18	24	يضطـره	يصطرون	106	22	شكـر	سكـر
19	12	وللرحال	وللـرحل	108	19	الأروبية التركية	الأروبية والتركية
31	15	بعـداد	بعدان	110	20	قائلا أنه	قائلا إنه
37	12	ما يجب عن	ما يجب على	114	11	فـي في	فـي
38	20	اعتباره	اعتباره	125	6	المحتلفة	المختلفة
42	14	التـي	الـذي	125	22	رواسيـه	رواسه
43	2	مدار كلامهم	ومدار كلامهم	134	1	وراعـة	وازعـة
49	21	ثمـانية	ثمـاني	144	11	الأوروبايين	الأروباويين
51	1	وإمـا	وأمـا	147	15	لآلام	لألأم
64	5	حرصمها	حرصهما	159	12	بتعلـق	تتعلق
67	1	الحصف	الحصي	163	3	إذا	إذ
76	6	حـرب	حـرب	171	13	لمطـالـبة	لمطالبه

General

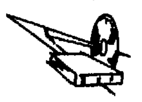

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد كانت الأحوال العامة في تونس وما أفضت إليه من أحداث في الربع الثالث من القرن التاسع عشر داعية إلى الفزع ومحركة كل التأكيد لضرورة الإصلاح العميق لشؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد [illegible] رجال السياسة التونسيين من مكنته أسفاره من الاطلاع على أحوال العالم، فاكتشف حقيقة دولة [illegible] العالم الإسلامي كان [illegible] في تلك المبادة [illegible].

وهذا الكتاب يجمع آثار الإرادات التي عرفها أولئك الرجال ويوضح ما رسموه من خطط إصلاحية كتب لبعضها النجاح وللكثير منها الإخفاق.

الرقم الإصطلاحي : 43 ـ 02 ـ الطبعة الأولى ـ فيفري 1987 ـ د ـ ك ـ و : 87/50.
سحب من هذا الكتاب 5.000 نسخة.



الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج ـ تونس

السعر : 3.000 د.ت.
أو ما يعادله